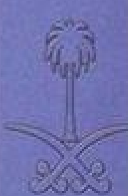
# التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى

تقديم

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام



تأليف: د/ فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز

# التطور السياسي في المملكة العربية السعودية
# وتقييم لمجلس الشورى

تقديم

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

تأليف

د/ فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز

ح فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل سعود، فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز.

التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقويم مجلس الشورى.-الرياض.

٤٣٤ص، ١٧X٢٤سم

ردمك ٩-٦٢٥-٤١-٩٩٦٠

١- السعودية - نظام الحكم ٢- السعودية - مجلس الشورى أ- العنوان

ديوي ٣٢١,٠٠٩٥٣١ ٢١٤٠/ ٢٣

ردمك: ردمك ٩-٦٢٥-٤١-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٢١٤٠/ ٢٣

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م



لأي ملاحظات على الكتاب: يمكن مراسلة المؤلف على ص.ب ٩٠٠٠٠ الرياض

الرمز البريدي ١١٦٩٢

هذا الكتاب يعتمد أساساً على بحث لنيل درجة الدكتوراه للمؤلف من جامعة دورهام - انجلترا

عام ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾

[الأعراف: ٤٣]

# إهداء

إلى الذين بشَّرهم ربي وأوضح صفاتهم وقال فيهم:

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١].

وإلى الرجال الذين وصفهم ربهم في قوله جلَّ وعلا:

﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ [النور: ٣٧].

وإلى أولئك الذين قال فيهم عز من قائل: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠].

وإلى من استثناهم خالقهم من الخسران بقوله تعالى:

﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ٣].

إلى كل هؤلاء يسرني إهداء هذا الكتاب،،،

**وأسأل الله التوفيق،،،**

# تقديم

الحمد لله هادي البشرية، وما كانت لتهتدي لولا أن هداها الله والصلاة والسلام على معلم الإنسانية محمد رسول الله وبعد:

فلقد اهتم التاريخ بالتطور الطبيعي التراكمي للدولة الحديثة ذات المجتمع الآمن في المملكة العربية السعودية، وهذا الاهتمام لا ينبع من مجرد عظمة ذلك في سياق تاريخي محض، بل وللتدليل على صحة النهج الذي تبنته المملكة لإتمام هذا التطور. إنه النهج الذي ارتضاه الله لخلقه وبعث به آخر رسله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. كما أن هذا الاهتمام ينبع أيضا من كون هذه الحركة التاريخية التراكمية المنتظمة تمثل برهاناً حياً نابضاً بالحركة على كون هذا النهج هو دين ودولة، داحضة كل مقولة لا تعترف بدولة التوحيد. أو تقول بجمود الفكر الإسلامي وعجزه عن التبلور على أرض الواقع. كما ينبع هذا الاهتمام -أخيراً وليس بآخر- من تحقق قدرة الإسلام العظيم على التعايش مع حضارة كل قرن إذا أحسن فهمه وتطبيقه.

ولقد جاء صدور النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الشورى -منذ أمد قصير- تتويجاً لهذا التطور التاريخي المنتظم. وهذا ليس إلا محصلة طبيعية للنهج الذي تبنته هذه البلاد. وتكتسب هذه الأنظمة أهميتها القصوى من أسس منطقية تتلخص في كونها مستمدة

من كتاب الله وسنة نبيه، واستلهامها للتجربة الإسلامية الخالدة في إنشاء الدول وحكم الشعوب ثم من انبثاقها من أخلاق وأعراف ونواميس الأمة التي اتخذتها إطاراً لإدارتها. وهذه بلا شك هي أسس نظام الحكم الناجح، وليس تقليد نظرية هنا أو تجريب ممارسة هناك.

إن مما يستوقف المتأمل ذلك القصور المخل بدراسة هذه التجربة وتقديمها للعالم، لا باعتبارها معجزة تحققت فعلاً وحسب، بل لكونها تجسيداً للطرح الإسلامي في فهم حركة التاريخ وفلسفته.

ولقد جاء هذا الكتاب القيم الذي ألفه الابن الدكتور / فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز ليساهم في ردم هذا الفراغ في المكتبة السعودية بخاصة ومكتبة العلوم السياسية بعامة. ويركز الكتاب على دراسة وتقويم تجربة مجلس الشورى السعودي، وما تبذله الحكومة في المملكة العربية السعودية من جهود للمحافظة على هوية الدولة باعتبارها دولة إسلامية.

إن المجال لا يزال رحباً للاستفاضة في دراسة أبعاد النظرية الإسلامية التي جسدتها - كما أشار المؤلف - "الإسلامية المعاصرة" في المملكة العربية السعودية. وأن الدعوة قائمة لتقديم هذه التجربة بما تستحقه من عمق وصرامة منهجية تحقق للبشرية الاستفادة من تطبيقاتها، ولدحض ما يثار حولها بين الفنية والأخرى.

وليس أكثر من الطرح العلمي الرصين جدارة بالتشجيع، واستحقاقاً للإشادة فهو يتجاوز التسطيح البسيط للأمور ويغوص في أعماقها - بدلاً من ذلك - ليكشف لطالب الحق عن مسالك وسبل توصل للحق وتؤسس للحقيقة. وهذا غاية ما ينشده الباحث المنصف.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملنا جميعاً خالصاً لوجهه الكريم، خادماً لدينه العظيم، متبعاً لشريعة نبيه المطهرة.

والحمد لله من قبل ومن بعد ...

**سلطان بن عبدالعزيز**

**النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء**

**وزير الدفاع والطيران والمفتش العام**

# قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

## المقدمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات عدد ما أنعم الخالق على عباده منذ أن خلق هذا الكون إلى يوم الدين والصلاة والسلام على هادي البشرية نبينا ومعلمنا وقدوتنا محمد بن عبدالله المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن من نعم الله علينا جميعا أن هدانا للإسلام وأن وفقنا لنستمد من هذه الشريعة المطهرة منهج حياتنا ومصدر فخرنا واعتزازنا، نفاخر بها الأمم حيث جعل ديننا القويم أسلوب حياة متكامل صالح لكل زمان ومكان.

كما إن من نعم الله على بلاد الحرمين الشريفين ما أفاء به الله على قيادتها من تطبيق لشرع الله وإتباع لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإحياء لمبدأ إسلامي عريق ألا وهو الشورى، ذكره الله جل وعلا في كتابه الكريم عندما قال (وأمرهم شورى بينهم) سورة الشورى، آية ٣٨، وقال سبحانه وتعالى في آية أخرى (وشاورهم في الأمر وإذا عزمت فتوكل على الله) آل عمران، آية ١٥٩، وهذا يدل على أن للشورى مكانةً عظيمة في الإسلام إذ كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يتشاور مع أصحابه، ويطلعهم على الأمور التي يحتاج فيها إلى مشورتهم في كثير من الأمور، وكذلك من بعده الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وولاة أمور المسلمين من بعدهم لتعميق وتكريس المشاركة في اتخاذ القرار وخصوصاً من كبار

العلماء والمختصين في ذلك المجال المراد مداولة الرأي بشأنه لضمان الوصول إلى سداد الرأي وصواب القرار بعد معرفة معظم ما تتوصل إلية تلك الآراء المطروحة، ونظراً لأن الدولة السعودية منذ نشأتها (عام ١١٥٧هـ) تعد امتداداً للدولة الإسلامية وبلاد الحرمين الشريفين، فلقد كان مبدأ الشورى ملازماً لأئمتها رحم الله سلفهم وحفظ الله خلفهم سواءً كان ذلك بصفة شخصية أو عن طريق المؤسسات، بعد أن تم إنشاء مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله عام ١٣٤٥هـ، ثم بعد ذلك تحديث نظام المجلس وإعادة تشكيله في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -حفظه الله- عام ١٤١٢هـ وتواصل تطويره وتوسعه حتى وقتنا الحاضر.

إن من توفيق الله جلّ وعلا لمؤلف هذا الكتاب هو ما سبق أن أشرت إليه في تحضير رسالة الماجستير عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م والتي كانت تتحدث عن (المجالس المفتوحة في المملكة) وذكرت حينها أن هناك توجه لدى المملكة العربية السعودية لإصدار نظام مجلس الشورى (حسبما وعد به باستمرار ولاة الأمر وآخرهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رعاه الله) وبالفعل صدر النظام الجديد لمجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم ونظام المناطق وتعديل نظام مجلس الوزراء، ومن هنا كانت بداية اهتمامي بمجلس الشورى الذي أصبح يشكل امتداداً طبيعيا لرسالة الماجستير وكان هاجسي بعد صدور النظام هو استكمال

ما بدأته ومحاولة معرفة خفايا وإيجابيات وسلبيات هذه المؤسسة الجديدة (مجلس الشورى).

وبالفعل ولله الحمد التحقت بجامعة دورهام في إنجلترا بالانتساب بعد ترحيبهم بذلك لطرح أول بحث علمي لنيل شهادة الدكتوراه عن (التطور السياسي في للمملكة مع التركيز على مجلس الشورى) وكانت تجربه ليست سهلة إذ أمضيت ثلاث سنوات تقريباً في عمل متواصل وبحث مستمر لإخراج هذا العمل الذي سوف يوثق العديد من الجوانب الحيوية عن المملكة العربية السعودية تاريخياً وسياسياً وإدارياً، وفي نفس الوقت تقييم علمي لمؤسسه تنظيمية حديثة (مجلس الشورى) وتحري الدقة والموضوعية في تلك الدراسة عبر وسائل عديدة ومنها الحضور الشخصي لبعض جلسات المجلس وإجراء لقاءات شخصية مع رئيس المجلس والأمين العام وبعض الأعضاء، وكذلك توزيع استبيان جريء وموضوعي على أعضاء مجلس الشورى استغرق مدةً طويلة لجمع معلوماته ومن ثم تحليل نتائج ذلك الاستبيان بطريقة علمية وتوثيقها في البحث.

هذا ولقد حرصت بعد الحصول على درجة الدكتوراه وتعميماً للفائدة أن أضيف بجهد المقل كتاباً يستمد معظم معلوماته من ذلك البحث العلمي مع إعادة الصياغة باللغة العربية لإلقاء الضوء على إحدى الجوانب الهامة التي لم تعط حقها بعد من المختصين في هذا المجال.

إن الاستقرار السياسي في أي مجتمع أو أي دولة أصبح يشكل دوراً فاعلاً في تحقيق الرفاهية والاستقرار لذلك المجتمع، وليس أدل على ذلك من ارتباط التنمية الاقتصادية باستمرار الاستقرار السياسي لأي دولة، ومن هنا نجد أن كثيراً من الدول التي تكثر فيها الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار تواجه مصاعب تنموية واقتصادية يصعب حصرها، بينما نجد الدول التي تتميز بالاستقرار السياسي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية -والحمد لله- تحقق نجاحات متتالية في خططها التنموية وتتطلع إلى المزيد من الإصلاحات وتحديث الأنظمة وجذب الاستثمارات الأجنبية لمواكبة العصر فيما يتوافق مع الثوابت الإسلامية ولا يؤثر على خصوصية النهج الإسلامي للبلاد.

هذا ولقد كان من عظيم الشرف لي أن يتفضل سيدي وعمي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بتكريمي بكتابة مقدمة هذا الكتاب التي أعتبرها بحق وسام شرف أعتز وأفتخر به من رجل المكارم الذي عايش -بحمد الله- جميع ملوك الدولة السعودية الحديثة- منذ عهد الملك عبدالعزيز حتى يومنا الحاضر -ما شاء الله- مما أكسب سموه الكريم خبرة إدارية وسياسية عميقة قلما توجد في هذا الوقت.

ومن هنا لا يسعني إلا أن أحمد الله أولاً وأثني على رب العزة والجلال الذي هيأ لعبده هذا العلم والعمل، ثم أتقدم بشكري الجزيل لعمي سلطان بن عبدالعزيز الذي تعلمت منه أكثر مما تعلمته من أي بحوث أو دراسات أكاديمية من خلال شرف عملي مع مقامه الكريم

أو مجالسته أو مرافقته حفظه الله، كما يسعدني أن أشكر جميع من ساهم معي في طباعة وإخراج هذا الكتاب حتى اكتملت تفاصيله بفضل الله وتوفيقه، وأخيراً فلا بد لي هنا أن أنوه أن بعض معلومات هذا الكتاب وخصوصاً ما ورد في الاستبيان والنتائج التي تم التوصل إليها هي خاصة بالفترة التي جمعت فيها أثناء كتابة البحث وقد حدث تطوير وتحديث لتلافي بعض القصور الذي أشارت إليه نتائج الاستبيان، وهناك فترة زمنية تتجاوز ثلاث سنوات بين انتهاء البحث للدكتوراه وإصدار هذا الكتاب إلا أن ذلك لا يخل بالتجربة العلمية التي استند إليها الباحث وضرورة تدوينها كما هي في الكتاب الذي بين أيديكم، لذا رأيت أنه لزم علي أن أشير إلى هذه الملاحظة ليأخذها القارئ الكريم في الاعتبار.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يرزقنا علماً نافعاً بما علمنا وأن يديم على بلادنا وبلاد المسلمين عامةً الأمن والأمان وتحكيم شريعة الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم التي هي مركب النجاة في هذا العالم المضطرب، كما أسأله تعالى أن يهدي جميع المسلمين إلى تمثيل دينهم وعقيدتهم السمحة بما يليق بها من رفعة شأن واتباع الوسطية التي تأمر بالمجادلة بالحسنى وعدم إلصاق ما يضر بسمعة الإسلام من أمور شائنة لا تمت للإسلام بصلة، وهذا ما يتمناه الأعداء لهذه الشريعة الإسلامية لتنفيذ خططهم التي تستهدف هذا الدين القويم، هذا والله أعلم وهو المستعان والمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف ١٤٢٣/٣/٧هـ

الفصل الأول

# البعد الجغرافي والتاريخي للمملكة العربية السعودية

- المبحث الأول: الواقع الجغرافي
  - المنطقة الوسطى
  - المنطقة الغربية
  - المنطقة الجنوبية
  - المنطقة الشرقية
  - المنطقة الشمالية
  - المناخ
  - السكان والاقتصاد
- المبحث الثاني: التاريخ السياسي للمملكة العربية السعودية
  - الدولة السعودية الأولى
  - الدولة السعودية الثانية
  - الدولة السعودية الحديثة
  - الشرعية التاريخية للنظام السياسي السعودي

## المبحث الأول

## الواقع الجغرافي

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية حديثة لها جذورها التاريخية التي تمتد على مدى قرنين ونصف القرن، وهي دولة تنتمي للحضارة العربية الإسلامية، إحدى أهم وأعرق الحضارات الإنسانية، والمملكة هي موئل العروبة ومهبط الوحي لآخر الرسالات الالهيه وبها الحرمان الشريفان وإليهما تهفو أفئدة المسلمين في أرجاء المعمورة.

يرتبط التطور والفكر السياسيين لأي بلد ارتباطا وثيقا بمقتضيات العناصر الأيديولوجية والاجتماعية وكذلك التاريخية والسياسية في نفس الوقت. وعليه فإن المملكة العربية السعودية ليست استثناء من تلك القاعدة. فقد كانت مسيرة التطور والبناء السياسي نتيجة طبيعية لتلك العناصر آنفة الذكر.

وتحتل المملكة العربية السعودية أكثر من ثلاثة أرباع شبه الجزيرة العربية، أو ما يقارب مليونين وستمائة وثلاثين ألف كيلو متر مربع، ويحدها من الشمال الكويت والعراق والأردن، ومن الجنوب اليمن وعمان ومن الشرق الإمارات العربية المتحدة وقطر والخليج العربي والبحرين، ومن الغرب البحر الأحمر. وتقسم المملكة العربية السعودية إلى خمس مناطق جغرافية هي المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية، والمنطقة الشمالية على طول حدود الأردن

والعراق. كما أنها تضم معظم الأقاليم الطبيعية للجزيرة العربية، مثل نجد والحجاز وسهول تهامة وجبال السروات وعسير والاحساء وصحاري الربع الخالي والنفوذ وما يرتبط بها من أقاليم فرعية.

**المنطقة الوسطى:**

يشكل أقليم نجد ما يمكن أن نسميه بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، نظراً لتوسطه الجغرافي لمساحة المملكة. وتتكون المنطقة الوسطى من ثلاث مناطق إدارية هي إمارة منطقة الرياض وإمارة منطقة القصيم وإمارة منطقة حائل. وتشغل منطقة الرياض معظم مساحة المنطقة الوسطى، وهي أكبر مناطق المملكة الادارية، وتضم أقاليم اليمامة والافلاج والدواسر وسدير والعارض والمحمل والوشم وغيرها من أقاليم نجد التاريخية.

والنجد في اللغة ما علا من الأرض، ويحد إقليم نجد من الغرب الحجاز، ويمتد شرقاً حتى الدهناء والاحساء. بل أن بعض المناطق التابعة لإمارات مكة والمدينة وعسير والشرقية ونجران، تعتبر من أقليم نجد مثل أطراف الربع الخالي والصمان وبيشة وتثليث والخرمة وتربه. وتزخر نجد بكثير من الأودية، ومن أهمها وادي حنيفة ووادي الرمة، وهما من أكبر أودية شبه الجزيرة العربية. وتتكون نجد من مجموعة من الواحات التي تتشابه في تشكيلها وتختلف في مساحتها، وتمتد هذه الواحات من القصيم إلى وادي الدواسر على أطراف سلسلة جبل طويق، وتتفاوت

ارتفاعات المنطقة الوسطى بين كل من القصيم و حائل و الرياض، ونجد مليئة بالسهول والجبال، والأودية والشعاب والواحات والقفار، وفيها أراضٍ منبسطة فسيحة، لا كلأ فيها ولا ماء كالصمان، و صحاري أخرى تكثر فيها المراعي كالدهناء، وفيها سهول تزرع مرتين في العام كالوشم وواحات تكثر فيها المياه وتتعدد فيها البساتين مثل القصيم وحائل.

وقد أدت نجد دورا مهما في التاريخ السعودي، فمنها خرجت الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبدالوهاب الذي كان تحالفه مع الإمام محمد بن سعود إيذاناً بميلاد الدولة السعودية، ومن ناحية أخرى أثر طابعها الجغرافي تأثيرا مهما على تطورها السياسي، حيث ظل النجديون دائماً متأثرين بالحركة الإصلاحية محافظين عليها، بعيدين كل البعد عن تأثير النفوذ الأجنبي.

وتضم هذه المنطقة مدينة الرياض وهي عاصمة المملكة العربية السعودية كما أنها تعدُّ أكبر مدن المملكة وأكبر مدن نجد، وقد أطلق عليها هذا الاسم بسبب الحدائق الخضراء وبساتين النخيل الموجودة في وادي حنيفة الذي يخترق هذه المدينة التي تضاعفت مساحتها عشرات المرات بفضل الله أولاً ثم النهضة النموذجية الحديثة التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

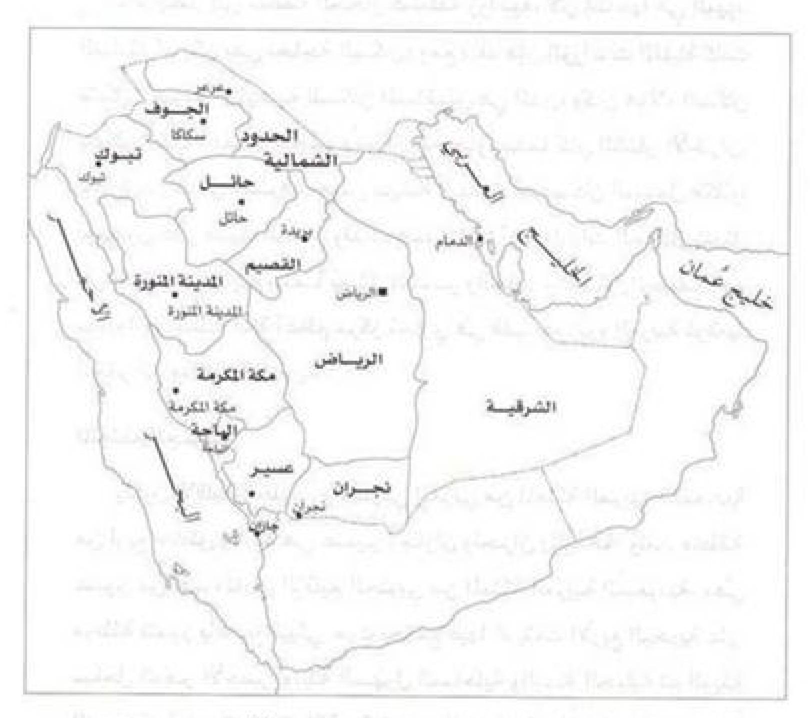
**المنطقة الغربية:**

تضم المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية منطقتين إداريتين هما مكة المكرمة والمدينة المنورة وجزءاً من منطقة تبوك. ويشكل إقليم الحجاز معظم مساحة هذه المنطقة.

والحجاز هو مهد الإسلام، وتوجد فيه أقدس مدينتين إسلاميتين وهما مكة المكرمة والمدينة المنورة لوجود الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة بهما. ويفد إلى الحجاز ملايين الحجاج والمعتمرين كل عام، وقد أثر ذلك على جغرافية السكان بها، فكانت أكثر انفتاحاً وأقل تجانساً عن باقي مناطق المملكة. وبالإضافة إلى الأهمية الدينية للحجاز فإن لها أيضاً أهمية تجارية، حيث تؤدي مدينة جدة دوراً مهماً في التجارة مع العالم الخارجي (الشلهوب، ١٩٩٩).

وإقليم الحجاز، في جملته مستطيل الشكل ويمتد من معان شمالاً إلى سهول تهامة ومرتفعات السروات جنوباً، ويطلق على السهل الساحلي من الحجاز اسم تهامة الحجاز التي تطل عليها جبال السراة من الشرق، كما يضم بعض الأودية والمناطق الشرقية المنحدرة من جبال السروات.

وتوجد بالحجاز بعض الواحات الخصبة، ولكن هذه الواحات متفرقة وتقع بين الأخدود الرئيسي في هذا الإقليم وأعلى حافة المنحدر الشرقي في اتجاه قلب الجزيرة العربية.




خريطة مناطق المملكة العربية السعودية(*)

(*) المصدر: الشلهوب ١٩٩٩م.

ولم ينظر إلى منطقة الحجاز كمنطقة زراعية، لأن إنتاجها في العهود السابقة لم يكن يفي بحاجة السكان، ومع ذلك فإن الزراعات القليلة كانت تشكل الحرفة الرئيسية للسكان المستقرين في المدن، وكان هؤلاء السكان يشكلون ثلث إجمالي مجموع سكان الحجاز، بينما كان الثلثان الآخران، عبارة عن قبائل متفرقة تعيش عيشه البداوة، أما سكان الساحل فكانوا يعيشون على صيد البحر. ولذلك فقد كانت أهم واردات الحجاز تتمثل في المواد الغذائية بينما يُمثل التمر والجلود والحناء والصمغ أهم صادراتهم وظلت مكة أعظم مركز تجاري في قلب الجزيرة العربية لموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية.

**المنطقة الجنوبية:**

يتكون الإقليم الجنوبي والجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية من أربع مناطق إدارية هي عسير وجازان ونجران والباحة، وتعد منطقة عسير من أهم مناطق الإقليم الجنوبي من المملكة العربية السعودية، وهي منطقة تتميز بالتنوع البيئي حيث يجتمع فيها البيئات الأربع البحرية على ساحل البحر الأحمر، وبيئة السهول الساحلية والبيئة الجبلية ثم البيئة الصحراوية في شرق المنطقة، وتمتد من الحجاز شمالاً حتى اليمن جنوباً ومن البحر الأحمر غرباً حتى نجد شرقاً. وتتميز هذه المنطقة بتجانس سكانها، وكانت عسير تعتمد فيما مضى، بشكل رئيسي على الزراعة وحدها، وتعد عسير الآن من المصايف المميزة في المملكة.

تتميز عسير بجبالها الشاهقة الشديدة الانحدار التي تواجه البحر الأحمر من الجهة الشرقية وتنحدر نحو سهول تهامة على ساحل البحر الأحمر، ومن الشرق تنحدر الجبال بشكل تدريجي نحو نجد والربع الخالي، وينحدر من جبال السروات شرقاً وغرباً أودية كبرى مثل وادي بيشة ووادي عتود ووادي بيش، وتتشابه منطقة الباحة مع منطقة عسير من حيث البيئة الطبيعية والسكانية، وتختلف عنها في المساحة. أما جيزان، فتمثل سلة غذاء المملكة، حيث تشتهر بخصوبة أرضها وكثرة أوديتها وبيئتها البحرية المتميزة. وهناك كثافة سكانية نسبية في مناطق عسير وجيزان والباحة، بعكس منطقة نجران التي تتميز ببيئتها الصحراوية الشبيهة بمنطقة نجد وبقلة السكان، وإن كان هناك وفرة في المياه وخصوبة في الأرض وكثافة في تركيز السكان على ضفتي وادي نجران.

**المنطقة الشرقية:**

تغطي المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية المساحة الواقعة بين صحراء الدهناء والخليج العربي. وتمتد بمحاذاة الخليج العربي، من الكويت في الشمال إلى صحراء الربع الخالي (أكبر صحراء رملية في العالم) في الجنوب، وتمثل الجزء الرئيسي من الساحل الغربي للخليج العربي الذي يمتد من البصرة في الشمال إلى عمان في الجنوب. وتوجد واحة الإحساء في المنطقة الشرقية وهي منطقة زراعية تتمتع بالمياه

الوفيرة، ومن مدنها القديمة الرئيسية الهفوف والقطيف والعقير والجبيل، أما الدمام والظهران والخبر ورأس تنورة، فهي مدن جديدة في المنطقة ظهرت مع اكتشافات النفط. وتعتبر المنطقة الشرقية واحدة من أغنى مناطق انتاج النفط في العالم.

وتعتبر إمارة المنطقة الشرقية من أكبر وأهم المناطق الإدارية الثلاث عشرة في المملكة العربية السعودية، وتمتد ما بين إمارة الحدود الشمالية إلى إمارة منطقة الرياض من الشمال والغرب إلى إمارة نجران جنوباً، حيث يدخل في نطاق إشرافها الإداري جزء كبير من الربع الخالي.

**المنطقة الشمالية:**

تمتد المنطقة الشمالية والشمالية الغربية للمملكة العربية السعودية على طول الحدود الشمالية للمملكة مع العراق والأردن وتشمل ثلاث مناطق إدارية هي منطقة الحدود الشمالية ومنطقة الجوف ومنطقة تبوك. وتمتاز هذه المناطق بوجود الكثير من المناطق الأثرية للحضارات القديمة. وتتشابه هذه المنطقة في طبيعتها الجغرافية مع منطقة نجد، فهي صحراوية تتخللها الواحات والمراعي، ما عدا المنطقة الساحلية على البحر الأحمر والتابعة لمنطقة تبوك. المنطقة الشمالية والشمالية الغربية منطقة قليلة السكان وإن كان بها بعض الواحات المهمة مثل الجوف، وقد تطورت المنطقة في العقود الأخيرة وازدهرت الزراعة فيها وكبرت مدنها القديمة مثل تبوك والجوف، بل وظهرت مدن جديدة مثل عرعر وغيرها.

**المناخ:**

تفتقر المملكة العربية السعودية للأنهار الجارية، كما أن أمطارها غير منتظمة ويبلغ معدل كميات هطول الأمطار السنوية حوالي ٥.٩ مليمتر، وفي عسير يمكن أن يصل هذا المعدل إلى ٩١ مليمترا (الشلهوب، ١٩٩٩)، ويتّسم المناخ عموماً بالجفاف والبرد القارس شتاء والحر الشديد صيفا، حيث تصل درجات الحرارة في بعض المناطق إلى ٤٩ درجة مئوية صيفاً، وقد تنخفض في الشتاء إلى ما دون درجة التجمد، إلا أن درجة الرطوبة النسبية قد تصل إلى ١٠٠ ?على شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي. على العموم فإن المناخ الصحراوي هو السائد في المناطق الداخلية، أما على السواحل فهو أكثر اعتدالاً، وإن كان أكثر رطوبة. وفي الجنوب الغربي يكون المناخ أكثر اعتدالاً في الصيف.

**السكان والاقتصاد:**

أظهر الإحصاء السكاني الذي أجري عام ١٩٩٢م أن عدد سكان المملكة العربية السعودية من السعوديين قد بلغ ما يقارب ١٢ مليوناً. كما بلغ تعداد السكان الوافدين أكثر بقليل من ٤.٥ مليون، ويعتبر معدل الخصوبة في المملكة من أعلى المعدلات في العالم، ولذلك فإن عدد السكان يقترب حالياً من العشرين مليون.

وقد اعتمد الاقتصاد السعودي بشكل رئيس فيما مضى على الزراعة والرعي وتربية المواشي (وزارة التخطيط، ١٩٩٦)، كما كان حج المسلمين

إلى مكة المكرمة يعدُّ مصدراً رئيساً للدخل في مدن الحجاز. ومنذ اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المملكة العربية السعودية تعتمد اعتمادا شبه كامل على النفط أهم مصدر للدخل القومي. وقد أدى اكتشاف النفط إلى إحداث تغيير جوهري في كافة مظاهر الحياة في المملكة وقد عمدت الحكومة إلى وضع خطط تنموية خمسية ابتداء من عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) استهدفت تحسين النمو الاقتصادي بتغيير القاعدة الاقتصادية وتشجيع الانتاج، وقد شملت هذه الخطط تطويراً شاملاً لأداء جميع قطاعات التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية (مؤسسة النقد العربي،١٩٩٩)، وآخر خطة هي الخطة الخمسية السابعة ١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) وهي تحت التنفيذ حالياً، حيث يمر الاقتصاد السعودي في مرحلة تحوليه نوعية من خلال برامج إعادة الهيكلية وتحرير الاقتصاد وبرامج التخصيص.

## الدولة الإسلامية منذ بداية البعثة النبوية الشريفة وما تلاها من العهود التي تعاقبت على الخلافة الإسلامية حتى يومنا الحاضر(*)

فجر الإسلام

بعثة المصطفى -صلى الله عليه وسلم- وبداية الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة

↓

الخلفاء الراشدون (١١-٤٠هـ/ ٦٣٢-٦٦٠م)

↓

الدولة الأموية (٤١-١٣٢هـ/ ٦٦١-٧٤٩م)

↓

الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦هـ/ ٧٤٩-١٢٥٨م)

↓

الدولة الأيوبية (٥٧٠-٦٤٨هـ/ ١١٧٤-١٢٥٠م)

↓

دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)

↓

الدولة العثمانية (٩٢٣-١٣٢٧هـ/ ١٥١٧-١٩٠٩م)

↓

الدولة السعودية (١١٥٧هـ -.../ ١٧٤٤م - ...)

---

(*) هناك بعض الدويلات التي قامت أثناء تلك الفترة ولم يتم ذكرها لقصر مدة استمرارها.

المصدر: رسائل أئمة دعوة التوحيد.

## المبحث الثاني

## التاريخ السياسي للمملكة العربية السعودية

بعد أن استجابت هذه البلاد لرسالة السماء، التي حمل لواءها نبينا محمد بن عبدالله -صلى الله عليه وسلم-، نشأت دولة الإسلام، وارتفعت راياتها واتسعت حدودها شرقاً وغرباً ونشرت دين الله، ومع اتساع هذه الدولة انتقلت قاعدة الإسلام من المدينة المنورة إلى دمشق ثم إلى بغداد والقاهرة وقرطبة، وبعد أن نهش الطامعون أطراف الدولة العباسية عانت الدولة الإسلامية من تفكك سياسي وتخلف اقتصادي واجتماعي وانحرافات عقديَّة، وأصاب الإهمال وسط الجزيرة العربية على وجه الخصوص: أي اليمامة وما حولها فانعدمت الولاية للخلافة، وحلت محلها ولاءات قبلية وعائلية أدت إلى صراعات ونزاعات طويلة ودموية ونتج عن ذلك ضعف الوازع الديني، وشاء الله سبحانه وتعالى أن تتغير هذه الأوضاع و تحدث الإنطلاقة الكبرى نحو الدولة الحديثة التي تتخذ من الإسلام ركيزة أساسية، تستند إليها كافة الركائز الأخرى، وتحقق ذلك في الدولة السعودية الأولى ثم الدولة السعودية الثانية وبعد ذلك في الدولة السعودية الحديثة ممثلة في المملكة العربية السعودية.

سوف نقوم بإلقاء الضوء - بصورة مختصرة - على التاريخ السياسي للدولة السعودية في مراحلها الثلاث.

**الدولة السعودية الأولى:**

كانت نجد مهداً خصباً للصراع على السلطة بين الأسر التي كانت تسيطر على مقاليد الأمور في البلدان النجدية، وكانت تلك الصراعات تتمثل في الوراثة والاستيلاء بالقوة وانتزاع الإمارة ممن يتولون زعامتها، وكانت هناك صراعات داخل الأسر أحيانا. والصراع حول السلطة أمر معروف في العالم ولكن نسبة الصراع وشراسته تتأثران باختلاف الظروف، وعلى هذا الأساس فإن الصراع داخل الأسر الحاكمة في نجد حينذاك لم يكن أمراً غريباً، ولكنه لم يبلغ عنف الصراع بين أشراف الحجاز، ولم تكن صلة القرابة القبلية كافية لإيجاد جو من التآلف أو الوحدة الإقليمية.

وقد عاشت نجد حالة من التفكك السياسي، الذي كان نتيجة طبيعية لتلك الأوضاع، حتى غدت كل بلدة مستقلة بذاتها، ذات علاقة غير ودية مع جيرانها في أغلب الأحيان، وكان على كل أمير أن يظل في حالة استعداد عسكري أما لمهاجمة خصمه أو للدفاع عن بلدته.

وقد كانت العلاقات بين القبائل النجدية علاقات سيئة بصفة عامة، وكانت القوة هي الفيصل فيما يحدث بين القبائل من نزاع إعمالاً للمثل القائل: "نجد لمن طالت قناته"، وقد تعددت القبائل المتنازعة على موارد المياه ومواطن الكلأ في نجد، ومن الواضح أن قبيلة عنزة كانت أقوى من غيرها خلال بقية القرن العاشر والقرن الحادي عشر الهجري، ثم انحسر

نفوذها بعد ذلك، وقد كان الصراع على مناطق الكلأ والماء محتدماً بين قبائل مطير وحرب وقحطان وعتيبة وغيرها (العثيمين، ١٤١٨هـ).

ولذلك كانت البلاد في حالة من التفكك السياسي الشديد، فلم تكن هناك صلات، تتسم بالمودة بين الأمراء وشيوخ القبائل، الذين استقلوا عن بعضهم وعاش كل منهم في نطاق إقليمي محدود، وكان العداء طابعاً عاماً بينهم، ومما أدى إلى عدم قيام أية إمارة قوية في نجد وما حولها، بل إن إمارات نجد كانت من الضعف بحيث هيأت لأمراء الاحساء وأشراف مكة المكرمة أن يقوموا ببسط نفوذهم أحياناً على بعض المناطق في نجد، ما بين القرن الرابع الهجري حتى ظهور الدولة السعودية الأولى، وكان أغلب الأمراء المتنازعين في نجد لا يعرفون شيئاً عن السلطان العثماني ولا يدينون له بأي ولاء.

وسط فوضى اختلاف الأمراء والشيوخ، انتقل من القطيف ومن ضاحية هناك تسمى الدرعية مانع المريدي، ليزور ابن عمه ابن درع زعيم عشيرة الدروع الذي أقطعه قطعتين من الأرض وهما ما يعرف بالدرعية إلى الشمال الغربي من مدينة الرياض، وقد أطلق لفظ الدرعية في منتصف القرن التاسع الهجري على ذلك المكان. ومانع المريدي هو الجد الثالث عشر للملك عبدالعزيز - رحمه الله - وقد قوى نفوذه في المنطقة وازدادت شوكته وكثر تابعوه حتى أصبحت له الصدارة، وهكذا تلاشى نفوذ الآخرين أمام نفوذه، وهذه المنطقة كانت الأساس الإقليمي الذي

انطلقت منه الدولة السعودية الأولى، التي توحد تحت حكمها معظم المناطق المتنافرة والإمارات المتنازعة. وحدث هذا عندما وفد على الإمام محمد بن سعود عام ١١٥٧هـ الشيخ المصلح محمد بن عبدالوهاب، حيث اتفقا على انتشال نجد كلها وبقية مناطق الجزيرة من الشرك والجهل والنزاع والخلاف، ومنذ ذلك الاتفاق التاريخي بينهما سار الإمامان يدعوان معا إلى الله، ويصلحان العقائد ويوضحان حقيقة التوحيد.

وهكذا قامت الدولة السعودية الأولى على أسس إسلامية صحيحة، فتلك الدولة تشكلت خلال دعمها غير المحدود للدعوة التصحيحية التي قادها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب خلال دعوته الإصلاحية، وقد سانده ونصر دعوته الإمام محمد بن سعود صاحب الدرعية كما درسه بعمق بعض الباحثين التاريخيين (عبدالرحيم،١٩٧٩م) الذين درسوا نشأة الدولة السعودية الأولى، وهذا في حد ذاته يوضح بعض أسباب قيام هذه الدولة.

وقد كانت الدعوة الدينية بيد الإمام محمد بن عبدالوهاب أما السلطة السياسية فقد كانت في يد الإمام محمد بن سعود، فسارا في طريقين متوازيين نحو هدف واحد وغاية واحدة أساسها توحيد الله ثم توحيد القلوب والأهداف والأوطان، فعلت كلمة التوحيد، واتسعت مجالس العلم والدعوة إلى الله وكثر الدعاة، وأصبحت هذه الدولة حرباً على كل من لا يقبل الانصياع إلى حكم الله. وكان الإمام محمد بن سعود قدوة

طيبة في صفاء العقيدة، ولديه رغبة صادقة في توحيد نجد بصفاء العقيدة ثم بقوة السيف والجهاد في سبيل الله، واضعاً أسس ومعالم دولة قائمة على التوحيد و تطبيق شرع الله في أرضه تعد الأولى من نوعها في وسط الجزيرة العربية منذ انتقال الخلافة من المدينة المنورة إلى حواضر العالم الإسلامي الأخرى.

وقد توفى الإمام محمد بن سعود عام ١١٧٩هـ بعد أن أرسى دعائم الدولة السعودية الأولى، وخلفه في رسالته ابنه الأكبر عبدالعزيز بن محمد،الإمام الثاني من أئمة الدولة السعودية الأولى الذي قاد شئون الدولة بحكمة وحنكة وشجاعة، واستمر يرفع شأنها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية. ونستطيع القول أن كيان هذه الدولة السعودية الأولى تحقق على يديه بعد أن كان هناك بقية من التنافر وعدم الترابط، فقام الإمام عبدالعزيز بتقوية جيوش الدولة، حيث انطلق رجالها من نصر إلى نصر، إذ بالرغم من محاولات النيل من كيان الدولة الوليدة، إلا أن قوة عقيدته بالله ثم تشجيع أهل العلم، مكنتاه من مواصلة انتصاراته وإشاعة الأمن في ربوع الدولة وبث الطمأنينة في نفوس الناس. كما قام الامام عبدالعزيز بتنظيم الدولة بعد أن اتسعت أرجاؤها وبدأت الفتوحات تتوالى، وظل الإمام يقود الجيش بنفسه إلى أن اطمأن إلى سلامة بنيان الدولة. و قبل أن يتوفى الإمام عبد العزيز بن محمد بخمس عشرة سنة عين ابنه سعوداً إماماً، وبايعه الناس على الإمامة عملاً برأي الشيخ

محمد بن عبدالوهاب. ولم يكن عجباً أن يعتزل الإمام عبد العزيز الحكم بعد أن قضى اربعين عاماً من حياته في توسيع نطاق دولته دون كلل أو ملل.

وفي العشر الأواخر من رجب عام ١٢١٨هـ استشهد الإمام عبد العزيز بن محمد في مسجد الطريف المعروف بالدرعية وهو ساجد في صلاة العصر، بيد رجل كردي معارض للدعوة الإصلاحية. وقد كان الامام عبدالعزيز شجاعاً مقداماً وكريماً سخياً وحاكماً عادلاً، و لم تكن تأخذه في الله لومة لائم بل كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويشارك العلماء في بحوثهم العلمية. كما كان كثير العبادة، وباسطاً للصدقات، حاكماً بين الرعية بالعدل. وقد اطمأنت البلاد في عهده وهدأت الخصومات، واطمأن الناس، وعاش الامام بينهم كواحد منهم، فاستقامت الحياة، فلم يعد هناك عدوان على حقوق الناس وانخفضت السرقات وعمليات قطع الطرق، حيث أصبح المسافر يجوب البلاد من اقصاها إلى أقصاها في أمن و أمان، ومعه أمواله لا يخشى أحداً إلا الله. كما أنه أسقط المكوس، ولم يفرض على رعيته الجباية غير الزكاة الشرعية، وفي عهده انطلقت الدعوة الإسلامية وترسخت أبعادها وكثر أنصارها، وظهر معدن أهل هذه البلاد الطيب و ازدادت خبرات الدولة بفضل ثبات عقيدة الإيمان، فكان هناك الخيل والسلاح ورجال الحرب المتميزين. ويوصف عصره بأنه عصر التوسع والانطلاق وإعلان كلمة الله، وإخلاص العبادة له، وتنفيذ

شرع الله تنفيذاً صارماً. وهكذا استقر سلطانه وأعلنت معظم مناطق الجزيرة العربية ولاءها وتأييدها له، وبدأ يتحدى الدولة العثمانية ويهاجمها. وصار لدعوته ولدولته شأن كبير.

وبعد ذلك جاء الإمام الثالث سعود بن عبدالعزيز وكان قد تمرس تحت إشراف أبيه، على أساليب الحكم وهذا ما ساعده على توسيع الدولة والتمكين لها، ورفع رايتها، وتوطيد هيبتها لا سيما بعد أن امتد الحكم إلى الحجاز وادخل الحرمين الشريفين تحت قيادته ووصول الدولة السعودية إلى كربلاء و أطراف بادية الشام. وقد كان الإمام سعود بن عبدالعزيز عالماً تقياً ورعاً، حج مرتين في زمن أبيه وسبع مرات أيام حكمه، وهو أول من كسا الكعبة من آل سعود بأحسن الأقمشة الحريرية في عام ١٢٢١هـ و في عام ١٢٢٢هـ من القيلان الفاخر. لقد كان الإمام سعود بن عبدالعزيز على دراية تامة بتفسير القرآن الكريم، فقد أخذ العلم مباشرة عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكانت له معرفة تامة بالحديث والفقه.

وكان الإمام سعود ناصحاً للرعية وكانت رسائله لرعيته تشف عن بلاغة قوية وسعة علم، وحجة بالغة، ولعله أول من أكثر من استشارة خواصه، وكان بعد أن يأخذ رأيهم يلتقي بأهل العلم وكان رأيه يميل مع رأيهم. وهكذا بنى الشورى وأسسها وقد دام حكمه أحد عشر عاماً امتدت خلالها حدود دولته من أطراف عمان والخليج شرقاً إلى نجران واليمن

جنوباً، وشواطئ الفرات وبادية الشام شمالاً والبحر الأحمر غرباً. وقد جاء في قاموس الإعلام عنه أنه جند جيشاً كبيراً أخضع به معظم الجزيرة العربية، وكان على جانب كبير من العلم والأدب، والشجاعة، فلم تهزم له راية. وكان فصيح اللسان. وفي أيامه حشدت الدولة العثمانية جيوشاً من الترك وغيرهم بقيادة محمد على باشا سنة ١٢٢٦هـ لمهاجمة الدرعية.

وكانت وفاته -رحمه الله- في اليوم الحادي عشر وقيل الثامن عشر من جمادي الأولى سنة ١٢٢٩هـ بعد أن امتدت ولايته أحد عشر عاماً قضاها في إنجاز جلائل الأعمال، وخلفه الإمام عبدالله ابن سعود الذي اعتلى سدة الحكم وجيوش محمد علي تملأ السهل والجبل. وبعد العديد من الحملات المتتابعة التي قادها محمد على وابنه طوسون، تم الصلح مع الإمام عبدالله ورجع محمد علي، ثم جاء إبراهيم باشا فاستمر القتل والنهب والتدمير والإخلال بالوعود حتى وصل إلى الدرعية يوم ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٢هـ وحاصرها بجيش كبير، وكان المدد مستمراً من مصر، واستمر حصار الدرعية خمسة أشهر وبضعة أيام، وبعد مقاومة باسلة اتفق الإمام عبدالله وابراهيم باشا على الصلح ولكن إبراهيم باشا لم يف بعهد واحد من شروط الصلح، حيث أرسل إبراهيم باشا من يهدم حصون الدرعية ويخربها، كما قام بنقل الإمام عبدالله إلى مصر وأسرته وأخوته وبعض رجاله وكانوا حوالي ١٤٠٠ شخص، فقابله محمد علي ثم

بعثه إلى تركيا. ويذكر المؤرخون في حوادث عام ١٢٣٤هـ أنه في شهر جمادى الأولى وصلت الأخبار أنه لما وصل إلى إسطانبول طافوا به المدينة، وقتلوه و اتباعه عند بعض أبواب المدينة. وبهذه النهاية المأساوية طويت صفحة الدولة السعودية الأولى التي كانت قصة تأسيسها تتجاوز حدود بناء الدولة إلى إعادة توطيد العقيدة وتصحيحها.

**الدولة السعودية الثانية:**

منذ أن قضى إبراهيم باشا ومن خلفه الأتراك، على الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى، لم تخمد في البلاد روح الجهاد، ولم تتوقف الانتفاضات السعودية ضد الحكم التركي المصري في نجد، حتى تمكن الإمام تركي بن عبدالله من تأسيس الدولة السعودية الثانية، التي تمثل امتداداً تاريخياً وشرعياً للدولة السعودية الأولى. ومما ساعد على إعادة تأسيس هذه الدولة السعودية أن الدولة الأولى كانت قد تمكنت من نفوس الناس، كما أن المجتمع النجدي ظل يكن الولاء للأسرة السعودية التي قدمت نموذجاً مشرفاً في الدفاع عن البلاد ضد جيش محمد علي، كما ساعد على نشأة الدولة السعودية الثانية ما آلت إليه البلاد من سوء الأحوال في ظل معاملة سيئة من قبل الجند الذين دخلوا الدرعية ودكوا أبنيتها وأسروا حوالي ٤٠٠ فرد من آل سعود ومن آل الشيخ (الريحاني،١٩٨٧) وقيام الدولتين التركية والمصرية بإخماد هذه الانتفاضات بأسلوب يتجافى مع الروح الإسلامية، بل مع القيم قاطبة،

ومن أهم هذه الانتفاضات انتفاضة الأمير مشاري أخو الأمير عبدالله بن سعود الكبير، الذي انسل من قافلة الأسرى المرسلين إلى مصر وجمع أنصاره وتوجه إلى الدرعية وكان يحكمها أحد أفراد أسرة آل معمر، فتنازل محمد بن مشاري بن معمر عن السلطة للأمير مشاري بن سعود، وكان التنازل خدعة إذ تمكن ابن معمر من القبض على الأمير مشاري وتسليمه للأتراك في عنيزة فأعدمه الترك بأمل الإجهاز على كل آل سعود. ثم حدثت انتفاضة أخرى قادها الأمير تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود، الذي نازع ابن معمر على الإمارة، وتمكن من قتل خصمه جزاء ما اقترفه من إثم في حق ابن عمه مشاري بن سعود، وبهذا استطاع الأمير تركي أن يسيطر على الدرعية، و بدأت فترة حكم الأمير تركي الأولى، ولم يسكت الأتراك ففرضوا على الأهالي غرامات باهظة، وتعقبوا الأمير تركي الذي لم يسكت بدوره، وقاد انتفاضة ثالثة حيث حاصر الحامية التركية، وجعلها تستسلم له واستولى على الرياض، واتخذها مقراً لحكمه فأصبحت الرياض منذ ذلك عاصمة للدولة السعودية.

ونظراً لأهمية الأعمال التي قام بها الأمير تركي بن عبدالله فقد نظر إليه كثير من المؤرخين باعتباره المؤسس الأول للدولة السعودية الثانية، ولكن أغلب المؤرخين قالوا إن التخلص من الترك والاستقلال الفعلي تم في فترة حكم الإمام فيصل بن تركي للمرة الثانية، أي بعد جلاء قوات محمد علي عن جزيرة العرب حيث استقلت الدولة السعودية الثانية استقلالاً تاماً.

وعندما تولى الأمير فيصل الحكم بعد مقتل مشاري بن عبدالرحمن، بدأت تبزغ شمس الشورى ولكن دون أن ينص عليها في خطابه إلى شعبه الذي يستخلص المؤرخون منه أموراً ثلاثة هامة أولها: اهتمام الأمير فيصل بالعقيدة والدين، وثانيها: لما كان القرآن الكريم هو أساس العقيدة، وفيه من الآيات ما يدعو ليس فقط إلى التقوى وعمل الخير وغير ذلك، بل أيضاً إلى الشورى، فكأن مبدأ الشورى مرعيا ضمناً في هذه الدولة.

وثالثها: حض الشعب على الوحدة والتماسك،إذ قال في خطابه "وقد رأيتم ما في الجماعة من المصالح العامة والخاصة وما في التفرق من الشر في أمر الدين والدنيا (ابن بشر،١٩٣٠) ولكن القوات المصرية التركية لم تترك الأمير يكمل مسيرته التي أثمرت في أربعة أعوام وحدة قوية لا مثيل لها، وإنما حاصرته وزحفت على أطراف ملكه حتى استسلم الأمير فيصل بن تركي في رمضان ١٢٥٤هـ وأرسل إلى المدينة المنورة رفقة أخيه جلوي وابن أخيه ووالديه، وسافر الجميع إلى القاهرة. وفي عام ١٢٥٩هـ استطاع الأمير فيصل بن تركي الخروج من السجن في مصر، وعاد إلى الرياض لتبدأ الفترة الثانية من حكمه (١٢٥٩- ١٢٨٢هـ) وهي أقوى فترات الدولة السعودية الثانية وفيها ضم كامل نجد، والأحساء وعسير. وبعد وفاة الإمام فيصل عام ١٢٨٢هـ خلفه ولي عهده وابنه الأكبر عبدالله، ولم يرض سعود، أخ الإمام عبدالله بذلك، فبدأت المنافسة التي أدت إلى قيام حرب أهلية استمرت أكثر من عشرين عاماً، وأدى ذلك في النهاية إلى سقوط الدولة السعودية الثانية.

## الرسم الهيكلي في الدول السعودية الأولى والثانية والحديثة(*)




(*) المصدر: رسائل أئمة دعوة التوحيد.

**الدولة السعودية الحديثة:**

بعد سقوط الدولة السعودية الثانية، غادر الإمام عبدالرحمن وبعض أتباعه إلى قطر ثم البحرين ليستقر في الكويت، وقد صحبه ابنه عبدالعزيز، وكان عمره لا يتجاوز ست عشرة سنة. وولد الملك عبدالعزيز على أرجح الروايات عام ١٢٩٣هـ (الزركلي،١٩٨٥) (العثيمين، ١٤١٨هـ) ويقول الأمير طلال بن عبدالعزيز: "ولكن الحقيقة التي أعرفها عن والدي شخصياً أنه ولد عام ١٢٩٣هـ" (صور من حياة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢هـ).

ولم يشاهد مجد جده فيصل بل عاش محنة أبيه الإمام عبدالرحمن وعائلته. وكان عبدالعزيز قد ختم القرآن في الحادية عشرة من عمره ودرس التوحيد والفقه على يدي الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، كما كان قد تعلم الفروسية والرماية .استقر عبدالعزيز مع والده في الكويت حيث بقي هناك زهاء عقد من الزمن، وقد ذاق عبدالعزيز مرارة العيش بعيداً عن ملك آبائه وأجداده، وكبر عليه أن يعيش في كنف حاكم آخر بعد أن كان وأسرته بالأمس سادة نجد. وبدأ عبد العزيز مخاطرته الأسطورية بالهجوم على الرياض، واستطاع بصحبة ثلاثة وستين من أصحابه "بعد الدراسة المتأنية التي قامت بها دارة الملك عبدالعزيز ثبت أن العدد ثلاثة وستون رجلاً" أن يستولي عليها وعمل على استرداد ملك آبائه وأجداده، مما أثار مخاوف الدولة العثمانية التي رأت في قوته

واتساع نفوذه ضياعاً لهيبتها، فساندت ابن الرشيد بجيش تركي مزود بالمال والأسلحة الحديثة، ولكن عبدالعزيز انتصر في موقعتي الشنانة سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، وروضة مهنا سنة ١٣٢٤هـ وهما من المواقع الفاصلة في تاريخ الجزيرة الحديث، وكانت لهما نتائج حاسمة.

بعد هذا الانتصار أجبر عبدالعزيز القوة العثمانية على الانسحاب وأصبح سيد نجد شمالها وجنوبها، ثم ضم منطقة الأحساء التي كانت جزءاً من الدولة السعودية الأولى والتي دام الحكم العثماني لها اثنتين وأربعين سنة. وأخيراً اعترفت الدولة العثمانية بالحكم السعودي ومنحت الإمام عبدالعزيز أعلى رتبها وأقرته حاكماً على نجد وملحقاتها، وقد فعلت ذلك مرغمة تحت ضغط انتصاراته، بدليل أنها كانت تمد بعض الأشخاص في بعض المناطق بالأسلحة سراً لمهاجمته. وقد شعرت بريطانيا أيضاً بقوة الإمام عبدالعزيز، لا سيما بعد أن ضم معظم عسير وحائل إلى دولته الناشئة ثم بدأ يزحف على الحجاز واستولت قواته على الطائف، و تقدمت حتى مشارف مكة، فطلب الشريف حسين مساعدة بريطانيا فاعتذرت بحجة أن حربه مع السلطان عبدالعزيز هي حرب دينية، وقد انهار موقف الشريف حسين فتنازل عن الملك لابنه علي في ٤ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (١٩٢٤/١١/٢) وخرج إلى جدة تاركاً مكة التي دخلها الجيش السعودي في ١٧ ربيع الأول عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤/١٠/١٦). وقد قبل السلطان عبدالعزيز بيعة أهل الحجاز ملكاً في ١٣٤٤/٦/٢٥هـ

(١٠/١/١٩٢٦م ) وبذلك استكمل الملك عبدالعزيز مقومات البناء السياسي للدولة السعودية الحديثة، واستقر لقب الإمام أو السلطان لعبدالعزيز فأصبح ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، ثم تكرس لقب الملك عندما توحدت المملكة عام ١٣٥١هـ باسم المملكة العربية السعودية (العتيبي،١٤١٤هـ).

**الشرعية التاريخية للنظام السياسي السعودي:**

مر المجتمع السعودي بعملية تطور سياسي منذ بداية الدولة السعودية بجميع مراحلها السابقة والحديثة، ويشهد سجل الأعمال على إنجازات ذلك الجيل من سلالة عظيمة حكمت في بلاد العرب لثلاثة قرون، وشرعية هذه الأسرة في الحكم تستند أولاً: إلى الدين الإسلامي الذي هو شريعة سكان الجزيرة العربية بوجه خاص منذ البعثة النبوية الشريفة والذي قامت القيادة السعودية بنصرته ورعاية الحرمين الشريفين، وثانياً: تعد الأسرة السعودية رمزاً لوحدة هذا الكيان (المملكة العربية السعودية) متمتعة بحب وإعجاب المجتمع السعودي بالمؤسسين الأوائل لهذه المملكة وبالجهد والتضحيات التي بذلوها في سبيل توحيد مناطقها الواسعة تحت راية التوحيد والعدالة، والحب والأخوة. وتعرف القيادة السعودية بالتزامها بالثوابت الإسلامية ثم العادات والتقاليد العربية الأصيلة. (الخولي،١٩٨١). وقد أحسنت القيادة السعودية في تبني العقيدة الإسلامية ونشرها مما أدى إلى ربط القبائل المتفرقة في شبه الجزيرة

العربية وانصهارها تحت لواء الإسلام، و توحيدها في كيان واحد هو المملكة العربية السعودية. ويؤكد بعض المفكرين السياسيين (المهنا،١٩٨٠) أن الحكام السعوديين كانوا يجمعون بين التمسك بالشريعة الإسلامية والعادات العربية الأصيلة، وقد استمر هذا الجمع قائماً رغم ما يعتريه من ظروف و متغيرات. ثم إن دور القبيلة تلاشى بعد قيام المؤسسات لإدارة البلاد وانخراط أبناء القبائل وغيرهم لخدمة البلاد عن طريق هذه المؤسسات، وانصهر النظام القبلي في مؤسسات الدولة ليصبح جزءاً من النظام السياسي السعودي العام، وساعد على استقرار هذا النظام التزام الدولة السعودية بالشريعة الإسلامية مع الاستفادة من المستجدات الحضارية الحديثة التي لا تتعارض مع الإسلام.

اعتبرت الدولة السعودية الشريعة الإسلامية هي الأساس الذي تستمد منه الأنظمة الأساسية في الدولة السعودية الحديثة، وتؤدي نفس الغرض الذي يتوافر في الضمانات الدستورية في الدول الغربية (Meadows 1971) ويمكن مناقشة مظهر الشرعية أيضاً من وجهة نظر تحليلية لحالات الدول المجاورة الأخرى، فالخلفيات الاجتماعية والسياسية للمناطق المتنوعة في شبه الجزيرة العربية متشابهة بشكل كبير جداً، وطبيعة الحياة القبيلة في هذه البلاد كانت ومازالت متشابهة نسبياً. لقد مرت المنطقة بكاملها في حالة اقتصادية صعبة وظروف شاقة من الحياة، ومثل تلك الظروف الحيوية والبيئية والاجتماعية أجبرت مواطني

الجزيرة العربية على اتباع نوع فريد من النظام الاجتماعي والتقاليد الدينية والسياسية والانتماءات، فالقبيلة بل إن رئيس القبيلة كان دائماً هو المرجع الذي يقود القبيلة ويوجهها في الأوقات الصعبة كالجفاف أو عند ظهور أي خطر، وهذا يعني أن القبيلة تدين بوجودها وفرحتها بالانتصارات للتوجيه الحكيم من جانب زعيمها، لكن هذا الدور المهيمن للقبيلة الذي كان سائداً في كل بلدان الخليج قد تغير ليس فقط في المملكة العربية السعودية كما بينا سابقاً، لكن في جميع دول الخليج أيضاً. ذلك التغيير أدى إلى الاعتقاد بأن الدولة المسلمة ملتزمة بشكل رئيسي لعموم المواطنين بتحقيق رفاهيتهم وتماسكهم الاجتماعي، وذلك من أجل جمعهم ضمن شخصية اجتماعية وسياسية موحدة. والقرآن الكريم يحث المسلمين على طاعة ولي الأمر، الذي يحظى بمكانة عالية في القرآن و السنة طالما أنه لم يأمر بما فيه مخالفة شرعية لأمر ثبت من الدين بالضرورة.

إن شريعة الإسلام شريعة تامة جاءت لما فيه خير البشر، ويجب أن يكون هذا سبباً يدعم خصوصيتها السمحة. من هنا يمكن إثبات أن الميزات الأكثر أهمية في الأنظمة السياسية المسلمة هي سيطرة الشريعة الإسلامية على كل شيء في الدولة.

واستناداً إلى تحليل الأسباب الدينية التي تبرر شرعية الحكم السعودي، وبالإضافة إلى المناقشات التاريخية للكفاح البطولي الذي

مارسه القادة السعوديون، يمكن القول بأن جذور هذه الشرعية تمتد حتى عام ١١٥٧هـ وهو التاريخ الذي يشير إلى التحالف الذي عقد بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب، وهذه الصيغة التحالفية كانت وما زالت تنمو، وتتدعم وتتقوى بالإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والدستورية السياسية المتعاقبة.

وهذا الإنجاز الذي أدركه المجتمع السعودي الحديث يمكن أن يشهد بأصالة هذه الشرعية، كما يمكن أن يوضح أن الأسرة السعودية قد شجعت كل هيئاتها على الاهتمام الأفضل بعامة المواطنين السعوديين.

إن الحالة السياسية والاجتماعية في الدول العربية المجاورة، بالإضافة إلى تحملها الحروب، أظهرت الكثير من المساندة والولاء والأمان للزعماء السعوديين، كما أن تلك الحوادث قد أظهرت أن أفراد الأسرة السعودية قد جاهدوا جهاداً صادقاً لكي يقيموا دعائم السلام والعدالة والمساواة مع كل القبائل العربية في جزيرة العرب، مع إعطاء المثل في الشجاعة والحكمة التي تمتعت بها القيادة السعودية، وهي التي ساهمت بالتأكيد في تعميق الدستورية السياسية والتغييرات الاجتماعية.

لقد كانت مرحلة التغيير والتطور في المجتمع السعودي الحديث، ومازالت، تسير بشكل سريع ولكنها كانت تنظر بعين إلى المبادئ الإسلامية التقليدية وبالأخرى إلى الوسائل الصحيحة للتطور لكي تصنع مستقبلاً باهراً للأجيال السعودية الصاعدة. ومن خلال هذه العملية كان يمكن

ملاحظة المحافظة على الشكل التقليدي للأخلاق والتمسك بالمبادئ الإسلامية. كما إن النظام السياسي الحاضر يعمل على أن يكون الشكل المثالي للحكومة كما هو وارد في أحكام الإسلام، وبهذا الخصوص يثبت البعض (العوا، ١٩٨٩) أن في الشكل السعودي للحكومة إحساساً دينياً قوياً يبدو في أي نشاط يقوم به أي موظف سعودي، وأن الوازع الديني قوي لدى عموم الناس، كما أن في تطبيق الشريعة الإسلامية للدولة نجد أنه ليست هناك هيئة تشريعية لأن التشريع موجود في القرآن الكريم والسنة النبوية، ولا داعي لوجود الهيئة التشريعية، لأن التشريع الإسلامي قد انتهى منذ انقطاع الوحي والسنة النبوية الشريفة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم والتي هي التشريع الأفضل، ويتميز الإسلام بسلطة واسعة للهيئات القضائية والتنفيذية وتعبير "الأحكام الدنيوية" يكون مقبولاً طالما أنه منسجم مع أحكام الإسلام، وهذا لأن أحكام الإسلام تعد، من قبل المسلمين، خطط عمل وأطراً جيدة كافية لأن تصنع طريقة حياة صالحة في هذا العالم، توفر السعادة والأمان في الدنيا ورضى الله في الآخرة. ومن أجل مزيد من الوضوح علينا فهم مصادر التشريع في الإسلام وهي: القرآن الكريم، وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم والإجماع والقياس وغيرها من المصادر التي تجعل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان.

أما تعبير "الإجماع" فيشير إلى اتفاق مجتهدي أمة الإسلام بعد وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم- على حكم شرعي، وذلك يستلزم المشاورة

وتبادل وجهات النظر الدينية. ويتبنى أعمال الإجماع أغلبية علماء المسلمين الموثوقين، ولذا فإنه يجب أن يتبع ويحترم في جميع ما يتعلق به من ممارسات شرعية اجتماعية.

والقياس هو إنزال حكم الأصل على الفرع لعلة جامعة بينهما وهذا يعني أن علماء المسلمين أو الأشخاص الذين يمتلكون ثقافة ومعرفة إسلامية غزيرة، ربما يواجهون حالات فريدة و جديدة فيقارنونها بأحكام سابقة و يقيسون على أمور مماثلة حدثت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أو عهود الخلافة الراشدة.

وتفضي نتائج الدراسات الشرعية إلى أن المملكة العربية السعودية قد اعتمدت على حكم الشريعة (الإسلامية) في المجتمع السعودي، وجميع مظاهر الحياة الاجتماعية فيه تتأثر بأنظمة الإسلام وتعاليمه.

يقول هوبداي (١٩٧٨م) إن القرآن الكريم عظيم ورائع لأسباب منها: احتواؤه على قدر من القواعد والتعليمات الإلهية يمكن أن تضبط كل ما يتعلق بالحياة اليومية، وهو الوثيقة الأكثر كمالا، فهو لا يعرض الأفعال الدينية التي يجب أن تؤدى، ولكن يعرض كل ما هو مطلوب لإيجاد مجتمع يحكم القانون الإلهي فيه كل الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والسبب الآخر في روعته وعظمته تتمثل في تمسكه بالالتزام الديني الصارم بأحكام الله، فهذا التمسك ما زال قوة رئيسية في المملكة، وقوة الرأي الملتزم تنمو في اطراد، لأنها تستمد شرعيتها

وقوتها من المبادئ الصحيحة التي أنزلت على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا النمو بدأ يحظى باهتمام متزايد بوصفه قاعدة عامة للتغيير الاقتصادي.

وحسبما يذهب إليه البعض (القاسمي،١٩٩٠) فإن المحافظين والمجددين قد اختلفوا في الرأي بخصوص استعمال أنواع التقنيات بشكل ملائم، وكيف تحقق الاستخدام الأمثل للثروات العظيمة للمملكة، ووقع اختلاف بين الجانبين في صميم الكثير من قضايا البلد السياسية، ولكن إجماع هيئة العلماء الإسلامية السعودية قد انعقد على أن أية عملية للتحديث يجب أن تلتزم بالقيم الإسلامية، وفي كلمةٍ للملك عبد العزيز ألقاها في الطائف ونشرتها صحيفة البلاد سنة (١٩٤١م) يمكن الإشارة إلى قوله: (نحن لا نملك سبباً للفخر إلا بالإسلام، ولا نستطيع الحصول على الأمن إلا بالمحافظة عليه، ومن دون الإسلام سنبوء بغضب الله، وإن ما أريده وأطلبه منكم هو تأييد مبادئ ديننا، وهذه سياستي التي صممت على اتباعها ولن أتركها، لأن مسألة كهذه لا يجرؤ أحد على المغامرة بها).

إن أحكام الإسلام تحظى بالاهتمام والاحترام و التطبيق في المستويات العليا للدولة، فهم يتخذونها مبدءاً أساسياً للقيادة السعودية، والشريعة هي وحدها التي تحكم في القضايا العامة. ويمكن أن نلخص مقومات الشرعية الدستورية للملكة العربية السعودية فيما يلي:

١- العامل الديني: عرفت القيادة السعودية بالتمسك بالعقيدة الإسلامية، وبالالتزام بأحكام الشرع مما أكسبها مكانة خاصة وترحيباً قوياً من السكان بالجزيرة العربية حاضرةً وبادية، وأدى تبني هذه الروح الدينية من قبل القادة السعوديين الأوائل والمعاصرين إلى جعل القبائل العربية تمد القيادة السعودية بالتأييد الشعبي والمساندة السياسية، في ظل احترام جميع المعتقدات الدينية.

٢- الأسرة السعودية تعد رمز الوحدة للشعب السعودي فبعد أن كانت البلاد مجزأة إلى أقاليم وحكومات، توحدت البلاد تحت الحكم السعودي بمفهوم التوحيد الشامل الديني والسياسي، وأصبحت الأسرة السعودية هي الرمز لهذه الوحدة.

٣- أدت التغييرات الاقتصادية واستخراج النفط والتطورات الاجتماعية التي شهدتها المملكة العربية السعودية إلى دعم الدولة لكل المؤسسات الدينية وتنظيمها ضمن جهاز الدولة، ما مكن هذه المؤسسات من أداء دورها تحت مظلة الدولة وبالتالي دعم شرعية الدولة.

٤- كان للكفاح في سبيل العقيدة، والأعمال المشهودة من أجل توحيد البلاد، وسلسلة التضحيات التي قدمتها طوال الكفاح في أدوار الدولة السعودية الثلاث، دور كبير في جعل القيادة السعودية صاحبة الحق في الحكم وتحقيق الأهداف النبيلة لتوفير بيئة اجتماعية وسياسية آمنة للناس في شبه الجزيرة العربية.

٥- لقد نجح الحكام السعوديون في نقل المجتمع السعودي من حالة الاختلاف و التفرق إلى الاتفاق والوحدة في مجتمع حديث تحكمه الشريعة الغراء، كما أن الإنجازات الكبيرة في خطط التنمية المتلاحقة أثبتت حكمة القيادة السعودية، ودعمت شرعيتها في إدارة، البلاد واستغلال الموارد المالية لبناء الوطن والمواطن في ظل الاستقرار السياسي المستمد من تحكيم الشريعة الإسلامية.

## مراحل تغير ألقاب الحكام في المملكة العربية السعودية(*)

| |
|---|
| الدولة السعودية الأولى والثانية: يطلق على الحاكم لقب (إمام) وكان في ذلك الوقت يُعد الحاكم إماماً في الدين وقائداً في السياسة. |
| الدولة السعودية الحديثة: |
| • عندما بدأ الملك عبدالعزيز توحيد الدولة السعودية الحديثة منذ عام ١٣١٩هـ لم يتخذ لقب إمام لأن لقب الإمام آنذاك كان يطلق على والده الإمام عبدالرحمن ففي بداية حكمه كان ينادى الملك عبدالعزيز باسم (الشيوخ). |
| • بعد ضم الأحساء ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م خاطبته المعاهدة باسم (عبدالعزيز باشا آل سعود والي وقائد نجد). |
| • بعد المعاهدة السعودية البريطانية ١٣٣٤هـ - ١٩١٥م أصبح لقبه (أمير نجد ورئيس عشائرها). |
| • بعد انعقاد مؤتمر الرياض ١٣٣٩هـ أصبح اللقب (سلطان نجد). |
| • بعد ضم حائل وعسير ١٣٤٠هـ إلى ملكه تغير لقبه إلى (سلطان نجد وملحقاتها). |
| • عندما سيطر على الحجاز عام ١٣٤٤هـ أصبح لقبه الكامل (ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها). |
| • بعد مؤتمر الرياض ١٣٤٥هـ وتسمية (مملكة نجد وملحقاتها) تغير اللقب إلى (ملك الحجاز ونجد ملحقاتها). |
| • التغير الأساسي حدث في عام ١٣٥١هـ بالمرسوم الملكي بأنه بناءً على ما رفعه المواطنون للملك عبدالعزيز مطالبين بتوحيد كل أجزاء الدولة فإن اسم (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) سوف يتغير إلى اسم (المملكة العربية السعودية) ويعتبر بذلك لقب الحاكم السعودي ملك المملكة العربية السعودية ويعتبر كذلك الأول من الميزان ٢٣ سبتمبر هو اليوم الوطني للبلاد. |
| • تبنى الملك فهد بن عبدالعزيز -حفظه الله- عام ١٤٠٧هـ لقب خادم الحرمين الشريفين بدلاً من صاحب الجلالة وأصبح يطلق على الحاكم (خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية). |





(*) المصدر: الشلهوب ١٩٩٩.

الفصل الثاني

# نظريات التطور السياسي

- المبحث الأول: مفهوم التطور السياسي
- المبحث الثاني: المفهوم الغربي للتطور السياسي
- المبحث الثالث: المفهوم الماركسي للتطور السياسي
- المبحث الرابع: المفهوم الإسلامي للتطور السياسي
  - اساس النظام السياسي الإسلامي والدولة الإسلامية
  - السيادة والشرعية في الدولة الإسلامية
  - شرعية السلطة في الإسلام

**تمهيد:**

إن تحليل مفهوم التطور السياسي وفق الفلسفات القديمة والحديثة أمر لابد منه لدراسة أبعاد التطور السياسي في المملكة العربية السعودية، ذلك أننا جزء من العالم، كما أن التطور السياسي في بلادنا قد قدم للإنسانية تجربة رائدة في هذا المجال.

ويلاحظ أن أدبيات تحليل التطور السياسي في العالم كثيرة، بل إن الكلمة الواحدة -ككلمة السلطة- لها في الفكر السياسي العالمي عشرات المؤلفات، ومن هنا كنا أمام مشكلة دقيقة تمثلت في انتقاء ما يتصل بالنظريات السياسية العالمية، التي تمثل المفاهيم الكبرى مثل المفهومين الغربي والماركسي للتطور السياسي ونقد كل منهما، والمفهوم الإسلامي للتطور السياسي وبيان أصوله باعتباره الأساس الذي يستند إليه التطور السياسي في المملكة.

ولما كانت تطورات الأنظمة السياسية في الشرق أو الغرب ليست محل اتفاق لذا كان علينا أن نوسع دائرة البحث والاستقصاء في محاولة للتحليل و التأصيل معا، وليس من شك في أن عملية رد الأمور إلى أصولها عملية صعبة ودقيقة وتحتاج من الباحث إلى جهد كبير، لربط المفاهيم بغية الوصول إلى المعطيات التي تساعد على فهم التطور السياسي في المملكة.

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث يعالج الأول مفهوم التطور السياسي، والثاني المفهوم الغربي للتطور السياسي، والثالث المفهوم الماركسي للتطور السياسي، والرابع المفهوم الإسلامي للتطور السياسي.

## المبحث الأول
## مفهوم التطور السياسي

يرتبط تحديد معاني وتعريفات مفهوم التطور السياسي ارتباطاً وثيقاً بنوع النظام السياسي، وعموما فرغم تعدد الفلسفات والنظريات السياسية إلا أن هناك ثلاث نظريات كبرى تقتسم الفكر السياسي وهي: النظرية الديمقراطية الغربية والتي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا وبعض الدول الأخرى، والنظرية الماركسية التي كانت مطبقة في الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، وما زالت مطبقة في الصين وكوبا وبعض الدول الأخرى، والشورى الإسلامية التي تتبناها وتطبقها بعض الدول الإسلامية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

وقبل البدء بتحليل المفاهيم المتعددة للتطور السياسي، من المهم أن نحدد معنى "التطور السياسي" ذاته وفقاً لمصطلح علماء السياسة، وتنطبق مقولات المنهج المقارن في هذه الدراسة بغية الوقوف على العلاقة التي تربط بين عناصر هذه الظاهرة، وبين التنظيمات السياسية المعاصرة في العالم من جهة، والأفكار السياسية والاجتماعية الأخرى من جهة أخرى، إضافة إلى الأيديولوجيات أو المعتقدات السياسية المختلفة، والنظريات والمفاهيم أو التصورات السياسية المتعددة.

للتطور السياسي العديد من التعريفات التي لا تنفصل عن المعتقدات والنظريات الاقتصادية والسياسية المختلفة. وهكذا فإن كلمة " تطور" هي

كلمة نسبية المعنى، ويمكن أن تترجم بما يناسب الرغبات والمقاصد المحددة والعامة للأهداف السياسية وغيرها. وسنعرض لمناقشة موضوعات التنظيم الإداري الحكومي والتحول السياسي لما لها من علاقة بالتطور السياسي ومفهومه.

إن المنظمات السياسية والاقتصادية الحديثة تتطلب درجة عالية من التخصص، كما أن من خصائص التنظيمات الحديثة أن لها دوراً كبيراً في إنجاح الإدارة العامة، وهذه الخصائص تدور في فلك التدرج والمسؤولية والعقلانية، والإنجاز والتوجيه والتخصص، والتفاضل والانضباط ومهارة المحترفين، وما لم تظهر هذه الخصائص بوضوح في إدارة المكاتب الحكومية العامة فإنها لا تكون أداة فعالة هامة في تحقيق التحول الاقتصادي السياسي والاجتماعي في الدولة.

ويؤكد ويبر: "أنه من الواضح تقنياً أو فنياً أن الدولة الحديثة تعتمد بالضرورة على قاعدة إدارة منظمة". كما أن التنظيم الإداري الحكومي يسعى لزيادة الكفاءة والموضوعية من خلال علاقات غير شخصية ومتسلسلة المرجعية، ولذا فإنه يشترط في تركيبة التنظيم الإداري الحكومي الذي يسعى للتطوير الاقتصادي ضرورة توزيع السلطة داخل المجتمع والمنظمات التابعة للدولة، آخذين في الحسبان حقيقة أن هيئات الإدارة المنظمة تستعمل غالباً في بعض الأنظمة السياسية جهازاً للهيمنة على المجتمع، وقد اعترفوا بوضوح بميل التنظيم الإداري الحكومي نحو

الهيمنة، على أساس أنه شكل من أشكال السلطة، لأن الإنسان والتقنية والموارد الرئيسية كلها تدور في فلك جهاز تشغيل واحد.

ويقول بعض الباحثين أن هذا ينطبق على ثلاثة أنواع أو نماذج مثالية من السلطة هي:

١- السلطة التقليدية.

٢- السلطة الفعالة أو المؤثرة.

٣- السلطة القانونية العقلانية.

فهذه النماذج الثلاثة تعطي تصوراً حقيقياً عن خصائص التنظيم الإداري الحكومي المثالي الذي تتوافر فيه سلطة شرعية، وهكذا فإن العلماء النظريين والباحثين المهتمين بالسلطة السياسية والاقتصادية للتنظيم الإداري الحكومي، قد استفادوا كثيراً من هذه الأفكار التي ساهمت في تعزيز تناغم التطابق الاجتماعي وعلاقات السلطة بالمجتمع، فلا مجتمع بلا سلطة، ولا قيمة للسلطة مالم تكن سلطة فعالة، وهي لن تتحقق أهدافها إلا إذا كانت شرعية أي تخضع للأنظمة السائدة في المجتمع، وهكذا فإن التطور السياسي وفق هذه النظرية الهامة هو تطور في الإدارة العامة.

أما هانتينجتون (١٩٧٩) فقد عرف مستويات إنشاء المؤسسات السياسية ضمن مفهوم التطور السياسي إذ أن التطور السياسي هو

"مقدرة النظام السياسي على النهوض واستيعاب وتحمل التحولات المستمرة" وعملية الاستيعاب لابد أن تستغرق جميع التصورات الكلية والاهتمامات الإيجابية، بما في ذلك الاهتمامات التي تم تعرفها حديثاً في المشاركة الكاملة دون عرقلة كفاءة النظام السياسي، ودون الحد من مقدرة هذا النظام على أن يختار أهدافاً سياسية، ويسعى وراءها بغية تحقيقها، وعلى مستوى أعلى. وفيما يتعلق بإنشاء المؤسسات في النظام السياسي، فهناك رغبة عالمية مؤكدة في زيادة كفاءة النظام السياسي البيروقراطي وسيطرته على البيئة السياسية.

فالتطور السياسي هو تطور في قدرة الحكومة على مسايرة التغيرات الجديدة التي تؤثر على كيان المجتمع وتجعله أكثر تقدماً وفي نفس الوقت أكثر ارتباطاً بأصوله.

وهناك تعريفات أخرى تتفق تماماً مع الكفاءة السياسية ومسؤولية النظام السياسي، ليس فقط في أن يختار وإنما أيضاً في أن يسعى وراء أهداف سياسته العامة دون عرقلة النظام نفسه، وإذا طبقنا معايير هانتينجتون على المملكة العربية السعودية، فقد لا نجد هذا الكم الهائل من التنظيمات المؤسسية التي يريدها المؤلف، ولكننا سنجد أن الدولة حافظت على الاستقرار من خلال دمج الاهتمامات المتطابقة الجديدة في المجتمع، مع استمرار عملية التقدم سياسياً واجتماعياً والتحول الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع التعريف السابق للتطور السياسي، فالمملكة

العربية السعودية حققت أكبر قدر من التغير الإيجابي في المجتمع من خلال الدولة السعودية الأولى والثانية والثالثة.

وفي استعراض عام لما كتب عن التطور السياسي منذ الستينيات الميلادية نجد أن هذا المصطلح قد استخدم أربعة اتجاهات عامة تتمثل في:

١) الاتجاه الجغرافي.

٢) الاتجاه الاشتقاقي.

٣) الاتجاه لغاية أو هدف.

٤) الاتجاه الوظيفي.

١- إن الموقع بالنسبة للدول الفقيرة قد لا يعني الكثير، ولكنه ذو دلالة هامة في الفكر السياسي بالنسبة للدول الغنية أو القادرة على تسخير إمكانياتها لخدمة المستقبل، وهكذا فإن الاتجاه الجغرافي يشير إلى سياسة البلدان المتطورة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، ومن هذا المنطلق فيمكن أن يقال إنه ليس للتطور السياسي محتوى معين أو خاصية محددة تربطه بالبلدان الفقيرة والنامية.

٢- ويشير مصطلح الاشتقاق إلى ارتباط التطور السياسي بالتحديث وفي هذه الحالات يكون الاهتمام بالانتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى

مجتمع صناعي حديث، ومن ضمن المفاهيم الأخرى التي كانت تحمل خصائص متشابهة ملائمة وحسبما يذهب إليه البعض فإن: كتلة النخبة، والمجتمع الذي يتحلل والتراث العظيم الذي تقل فيه الأعراف، والمجتمع الريفي والحضري، والتقاليد هي أمور محل اعتبار في التطور والانتقال من حال إلى حال.

٣- وطبقاً لفيري (Ferre 1984) فإن التطور السياسي من منظور الغايات هو حركة واعية محددة نحو هدف أو أكثر أو حالة من الوجود ضمن السياسة، ويمكن أن تكون الأهداف مفردة أو متعددة مثل: الديمقراطية، الاستقلال، الشرعية، المشاركة، التحرك، المساواة، التفاضل، إنشاء المؤسسات، التكامل، الترشيد، برمجة التنظيم الإداري الحكومي، والحرية، والمظاهر العملية لهذه التعابير تشير إلى أن التحرك نحو نوع معين من النظام السياسي، أو نحو الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث، هو مطلب يجب أن تضعه كافة الحكومات أمام عينها.

وإذا كنا نريد أن نتتبع هذه التعريفات المتعددة ونتأملها عن قرب، فمن المحتمل أننا سوف نلاحظ أن التعريف العملي للتطور السياسي الذي استعمل في هذه الدراسة يصف نفس حالة التطور السياسي في المملكة العربية السعودية، فإنها قد تجاوزت الوضع الراهن، نحو أهداف جديدة ووظائف للدولة، وتلك الأهداف الجديدة والوظائف التي يشار إليها هنا:

هي تعاظم المشاركة الشعبية والديمقراطية السياسية والتكامل الاجتماعي وبناء الأمة والحرية المدنية، وهو أمر كان واضحاً في الدولة السعودية الأولى والدولة السعودية الثانية، ولكنه أصبح أكثر وضوحاً وتحديداً في الدولة السعودية الثالثة منذ إنشائها وتبلور كثيراً في ظل إنشاء مجلس الشورى الحالي.

وعندما يعرف التطور بهذه الطريقة فإنه يجب أن تؤخذ النقطتان التاليتان بعين الاعتبار:

١- إن عملية التطور السياسي هي عملية انتقال من وضع حالي إلى حالة أخرى جديدة، يفترض أنها أفضل ولو ببطء.

٢- إن التطور السياسي هو هدف في حد ذاته وليس من الضرورة أن تحدث المقاصد والنتائج بشكل مباشر، ولكن الدولة إذا وضعت التطور ضمن أهدافها فإنها تكون دولة مستقبلية.

ومن المؤسف أن بعض العلماء يستخدم مفهوم التطور السياسي استخداماً غير دقيق إذ يرى أنه مرادف لبناء الأمة، مع الإيحاء بأن التعبير يدل على عملية تطور من وضع أو حالة سابقة في الدولة إلى وضع أو حالة جديدة لاحقه ربما لا تتناسب مع خصوصيتها وظروفها بوجه عام.

ومن الباحثين والمفكرين من يركز على الدولة القومية وفي ذلك يقول (Hans Kohn 1966): إنه لوحظ أن القومية هي دولة العقل حيث يكون

الولاء الفردي للأمة، أما من الناحية السياسية فإن القومية ترتبط بالصحوة وتحريك الشعوب خلال وبعد فترات الهيمنة الاستعمارية.

وقد عرف البعض الآخر (Almond and Powel 1960) التطور السياسي بأنه النتيجة العملية أو المحصلة النهائية للتحديات التي قد تظهر من المجتمع الدولي أو المحلي أو من جانب النخبة السياسية في إطار النظام السياسي (Almond,1960) وبعبارة أبسط فإن التطور هو نتيجة للتحديات الدولية والمحلية التي تواجهها الدولة.

وهناك أربعة أنواع من التحديات التي تمارس الضغط على أي نظام سياسي:

١- بناء الدولة: مع الإشارة إلى ضرورة زيادة التكامل والتغلغل في النظام.

٢- بناء الأمة: مع الإشارة إلى متطلبات الالتزام والولاء التام للنظام.

٣- المشاركة: مع الإشارة إلى الضغط الذي تمارسه المجموعات ليكون لها نصيب في عملية صنع القرار.

٤- الضغط: من أجل تحسين توزيع الدولة للثروة والدخل بين المواطنين.

وإذا نظرنا إلى المملكة العربية السعودية من هذه التحديات فإننا يمكن أن نلاحظ أنه، فيما يتعلق ببناء الدولة، يمكن القول أن توحيد المملكة حَولها من مجرد أرض مفككة، لا رابط بينها، ولا سلطة موحدة تحميها، ولا إرادة واحدة تجمع بين أبنائها إلى كيان سياسي ودولة واحدة،

وشاء الله أن تتعدد مراحل البناء مستندة على أساس واحد هو عقيدة التوحيد في بناء الدولة السعودية الأولى والثانية والحديثة.

أما البعد الأممي، فإن المملكة جزء من الأمة الإسلامية الواحدة بل هي عمق هذه الأمة الديني و الإستراتيجي، واستطاعت بحكمة سياسية بالغة أن تحقق متطلبات وجود هذه الأمة، وذلك بإيجاد كيان معنوي هو الدولة يساعد على تعميق الولاء لله ثم للدولة التي تحمي حقوق الناس، وتنظم العمل الاجتماعي، وتنشر العدل، وتدفعهم إلى التقدم.

ومن حيث المشاركة، فلا شك أن التعليم الذي أوجدته المملكة قد أوجد أجيالاً متعاقبة من الكفاءات العلمية والعملية والتنظيمية التي تشارك في بناء الوطن، ومجلس الشورى هو مجرد نموذج لأجهزة المشاركة الشعبية العديدة في البلاد.

وأما الضغط، فقد فتحت الدولة الأبواب على مصراعيها لكل صاحب رأي ليبديه للقيادة العليا وغيرها عبر المجالس المفتوحة، ويمارس حق حرية الاتصال بالسلطة، و تقديم الشكوى للملك، أو ولي عهده، أو النائب الثاني، أو أي مسؤول بشكل لا نظير له أيضاً في بلاد كثيرة من العالم، الأمر الذي يبين أن الضغط المشروع من أجل تحسين الأوضاع وتحسين الدخل أمر لا تقف ضده الدولة بل تساعد على تعميقه حماية للمواطنين ورعاية لمستقبلهم.

و يعرف (Diamant 1966) التطور السياسي هنا بأنه عملية واعية يقوم بها النظام السياسي لينال بموجبها القدرة على الدعم المستمر لأنواع جديدة من الأهداف خلال إنشاء مؤسسات جديدة.

وقد عرف (Eisenstandt 1973) التطور السياسي بأنه القدرة على مواجهة تغير المطالب ثم تمثلها ضمن حدود العملية السياسة. وفي هذا المجال فإن النظام السياسي يمكن أن يؤكد استمراريته الخاصة، وذلك أمام الطلبات الجديدة المستمرة والأشكال الجديدة من المؤسسات السياسية، ولذا فلا فرق بين التطور السياسي وبين مقدرة الأنظمة السياسية على النمو والتكيف مع المتطلبات الجديدة الملقاة على عاتقها.

ويعرف التطور السياسي أيضاً بعدة معان رئيسية، على اعتبار أنه تحديثٌ سياسيٌ أو فعالية دولة وطنية، أو تطورٌ إداري وقانوني أو شرطٌ أساسي للتطور الاقتصادي، أو السياسة المثالية للمجتمعات الصناعية، أو حركة الكتلة والمشاركة، أو بناء الديمقراطية، أو الاستقرار والتغيير المنظم، أو الحركة أو السلطة، أو المظهر الواحد من بين عملية متعددة الأبعاد من التغيير الاجتماعي.

ويركز بعض العلماء والمفكرين على مظاهر أخرى مثل المشاركة السياسية وإنشاء المؤسسات والتكامل، وقد عرف (Jaguribe 1978) عملية التطور السياسي بالتحديث السياسي الذي يسير جنباً إلى جنب مع إنشاء المؤسسات السياسية.

وتشير هذه النظرية إلى أن التحديث هو عملية زيادة فعالية الحكومة من خلال متغيرات معينة، فالمتغيرات في العمل هي توجيه عقلاني وتفاضل بنائي وقابلية عامة لكل ذلك وتعّرف هذه النظرية إنشاء المؤسسات السياسية باعتباره تطوراً في الحركة السياسية المتزايدة مع ضرورة وجود تكامل وتمثيل سياسي.

ويذهب البعض إلى أن التحديث السياسي وإنشاء المؤسسات السياسية هما أمران مرتبطان أشد الارتباط بالتطور السياسي، ولذا يلزم عمل موازنة ملائمة بين الاثنين، وقد كان هذا هو الوضع حينما كان النظام السياسي أكثر اعتماداً على استعمال العنف، وأكثر اختلالاً في التوازن الناشئ بين المستويات العالية من التحديث والمستويات المنخفضة من إنشاء المؤسسات، ولكن العالم تغير، وعموماً فهذا الوضع الذي تصوره النظرية لا وجود له في المملكة إذ لا يوجد اختلال في البناء فيها.

وفي المقابل يرى (Binder 1971) أن التطور السياسي هو عملية اعتراف بكل القوى الموجودة في المجتمع، بما في ذلك المصالح التي تم التعرف عليها حديثاً، والأجيال الجديدة ذات المشاركة السياسية الكاملة، دون أن ينطوي ذلك على إهمال لقيمة أو أعمال النظام السياسي. ويكفي أن نقول إن هذا الطرح يلتقي مع رأي من أرجعوا التطور السياسي إلى المفاهيم الرئيسية الثلاثة وهي المفاضلة و المساواة، والمسؤولية الجماعية، وهذا يشكل ما يسمى بـ "أعراض مرض التطور".

وطبقاً للرأي السابق فإن هذه المفاضلة ترجع إلى عملية بناء واع في المجتمع تعتمد على التوزيع المتجدد والمتخصص للأدوار التأسيسية والنقابية.

ولا تستطيع أية دولة أن تزعم أن هناك مساواة تعبر عن التطور السياسي إلا من خلال جنسية وطنية تحمي المواطن، ونظام قانوني عالمي يتعامل على أساسه، ومعايير إنجاز يقاس بها مدى حصوله على حقوقه، فضلا عن مسئولية النظام عن الابتكار المستمر والإدارة الجيدة، والقدرة على إحداث تغييرات مستمرة، والتكيف السريع مع المستجدات والقدرة على إيجاد كل ما هو جديد ومفيد.

ومن هنا يذهب بعض المفكرين السياسيين (Riggs 1965) إلى أن أهم مظهرين أساسيين في التطور السياسي هما: المساواة والمسؤولية، ومن الواضح أن هذا الرأي اعتبر هذه المتغيرات مظاهر مشتركة للتطور السياسي، وهو يدعم آليات أو تقنيات الحكومة الرئيسية كالتنظيم الإداري والأحزاب السياسية في الدول التي تأخذ بها والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وبالإضافة إلى ذلك يقترح البعض تقنيات أخرى بسيطة مثل استخدام الإجراءات القضائية لتهدئة النزاعات وإيجاد الجمعيات والشركات الخاصة، مثل اتحادات العمال، ويظهر التطور السياسي كعملية مشاركة في البحوث السياسية وبناء مؤسسات سياسية وتكامل وطني.

وقد أشار (Needler 1968) إلى أن السياسة يجب أن تشمل العدد الأقصى للمشاركين في العملية السياسية بغية التحقيق الأمثل لمفهوم المساواة.

وهكذا يستمر النزاع غير المنتهي حول مفهوم التطور السياسي في كل مجالات وخطوط السياسة وعلم السياسة، ولا شك أن هذه المراجعة المختصرة والشاملة تحاول توضيح مفهوم التطور السياسي، وقد تبين لنا من هذا العرض عدم وجود اتفاق حول تعريف محدد له إلا أن المفهوم المطلق للتطور كان يشير إلى عملية التغيير العضوي المستمر في المؤسسات السياسية وذلك لإحداث التراكم والنمو.

ويقول (Huntington 1968) إن التفكك الوطني ظاهرة سياسية مثل التكامل الوطني، ولذلك فإن مفاهيم التطور السياسي يجب أن ينظر إليها مفاهيم قابلة لفهم مغاير، ويجب ربط التطور السياسي بالظروف التي كانت قائمة في مرحلة الانطلاق السياسي نحو التقدم والتطور.

إن تعريف مفهوم التطور السياسي يخضع لسلسلة متتابعة من التعقيدات إلى مدى يحول دون اكتمال التعريف العلمي له تقريباً، وإن فرضية التعريف المستقر عالمياً أو المكتمل، لا تعني بالضرورة أن مثل هذا التعريف سيكون مفيداً لكل الدول، وهذه النقطة هي من النقاط التي تثير جدلاً فقهياً واسعاً، ذلك لأنه من المستحيل الوقوف على أبعاد التعريفات العالمية بسبب الاختلاف الثقافي بين الأمم. ويمكننا رغم ذلك أن نلجأ إلى

الأشكال الأخرى من التعريفات التي تفيد في تسهيل المهمة، وهذا يتطلب استعمال التعريفات التي تضع شروطاً وضوابط معينة حيث تسهل محاولة توضيح العلاقة، وإعطاء وصف دقيق لخصائص المشكلة المعنية، وهكذا فإنه يمكن أن يعتبر من قبيل التطور (النمو الاقتصادي، المشاركة العامة، والفروق في الدخل)، ولربما نعتبر من قبيل هذا التكييف أيضاً إيجاد معان جديدة وتفسيرات محددة وتعريفات أوسع.

## المبحث الثاني

## المفهوم الغربي للتطور السياسي

ترجع النظرية الحديثة للتطور السياسي في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرى (Blomstrom and Hettne 1965) أن النظرية الحديثة في أصولها الأولى والتي أخذت بعد ذلك في التطور كانت نظرية اقتصادية بحتة، كما أنها كانت تتأسس كلية على الظروف الاقتصادية التي كانت قائمة في المجتمعات الصناعية الغربية، وهي أمور تغيرت، فبات من الضروري البحث عن مفهوم يستند إلى أسس ثابتة.

ومن المؤكد أن تطبيق هذه النظريات على حالة البلدان النامية في العالم الثالث كشف عن وجود فرق كبير بين الواقع العملي وبين الإطار النظري، ذلك أن مشاكلات التطبيق نجمت عن حقيقة ثابتة وهي أن أكثر بلدان العالم الثالث تقلد الأساليب الغربية في الفكر السياسي تقليداً أعمى، دون النظر إلى ثوابت الأمة والظروف الحضارية المتغيرة والتركيبة السكانية ومدى ملاءمتها لتطبيق تلك الأساليب.

ولذلك فإن أكثر المساهمات العلمية في نظرية التنمية، سواء منها الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو التي نشأت على أسس منهجية نموذجية، يرجع بشكل عام إلى مثل "نموذج التحديث". فلقد تم النظر إلى التطور من جانب واحد، كما تم تعريف التخلف تعريفاً نمطياً رغم وجود

خلافات واضحة في الآراء جديرة بالملاحظة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ولذا فإن التطور في هذه الحالة يعني سد هذه الثغرات من خلال أساليب تقليدية، حيث إن البلدان الأقل تطوراً تتوقع أن تتطور أكثر فأكثر مثل الأمم الصناعية، بيد أن هذا التوقع يتخذ نمط المحاكاة بدلاً من النظر في ظروف الواقع الخاصة.

وتفيد الدراسات التاريخية في فهم أبعاد تطورات الدول وإن كانت الدراسات المؤسسية تعطي اهتماماً كبيراً لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الحكم على البلاد و مدى تطورها من عدمه، ولذا فإن المفهوم الغربي للتطور السياسي لا زال يعتريه القلق على صعيد الفكر السياسي والتباين على صعيد التطبيق العملي وربما التنافر رغم هذه الوحدة الأوروبية التي بدأت تشكل كياناً سياسياً عالمياً كبيراً.

وقد رأى البعض الآخر (Rostow 1965) أن التطور يتمثل في عدد من المراحل المتتابعة، والتي تنبثق أساساً من التفرقة بين التقليد والحداثة وربما كانت نظرية روستو المعروفة جيداً بأنها نظرية اقتصادية هي أكثر النظريات شهرة في المساهمة في نظرية التحديث، وخصوصا خلال المدة من أواخر عام ١٩٥٠م إلى أوائل عام ١٩٦٠م، وكان مذهبه يجسد فكرة التطبيق المثالي لنظرية التطور الغربي، وقد ركز مؤلفون غربيون آخرون على تنويع المعايير، لكن التطور السياسي ظل يشكل إطاراً أبعد مدى وأعمق من أن يكون مجرد غايةً للتحديث.

ولا شك أن أغلب الأعمال الرئيسية المرتبطة بدراسة التطور السياسي تمثل وجهات النظر العلمية السائدة التي كتبت ما بين الأعوام ١٩٦٠-١٩٧٠م، وهذه الدراسات يمكن أن تصنف كما يلي:

١- الدراسات التاريخية.

٢- الدراسات الوظيفية البنائية.

٣- الدراسات المعيارية.

٤- الدراسات المؤسسية والعالمية.

٥- الدراسات النصية.

## المبحث الثالث

## المفهوم الماركسي للتطور السياسي

شكلت الدراسات الماركسية لمفهوم التطور السياسي مدرسة مهمة أخرى من مدارس التفكير السياسي، وقد استند المدافعون عن الماركسية إلى نظرية " التغيير البنائي " في النظام السياسي بوصفه شرطاً أساسياً للتحديث، وهناك رأيان مهمان يلحظان في هذه النظرية، فهناك النظرية الماركسية للتطور، كما شرحت من قبل فلاديمير لينين وأتباعه، والرأي الثاني "حركة التبعية" لراؤول بريبيش (١٩٧٢) المدافع الأول عنها.

ويؤكد كارل ماركس أن هناك مرتكزات مختلفة للسلطة في المجتمع لكن الثروة واحدة من أهم المتغيرات التي تحتل الموقع الأول في صياغة الآراء السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من أهمية الثروة، فإنها لا يمكن أن تؤثر آلياً في السلطة بشكل حتمي. و يشير إلى المكانة في المجتمع أو الطبقة باعتبارها معياراً مهماً آخر للسلطة.

وطبقاً لـ (Weber 1971) فإنه في المجتمع الحديث يستعمل تحليل الآراء من قبل علماء بارزين غير كارل ماركس، من بينهم ديفيد ريكاردو، جوزيف شومبتر، وطبقاً لنظريات هؤلاء العلماء فإن فائض القيمة أو الفائض الاقتصادي يستعمل في الاستهلاك أو الإنتاج اللذين يوضحان مجال التطور الاقتصادي، أما ماركس فقد ربط الرأي ربطاً مبدئياً بفكرة السلطة الاقتصادية التي تعدُ القاعدة الأساسية للتطبيق الاجتماعي.

ويذهب السلطان (١٩٨٨م) إلى أن ماكس ويبير قد وافق ماركس في القول بأن الملكية وعدم الملكية هي الأدوات الأساسية المستعملة لقياس مكانة كل طبقة.

أما (Bill 1981) فيرى بدوره أنه يجب عدم الفصل بين الثروة والسلطة والمكانة في تعريف الطبقة، فهذه الأمور الثلاثة تترابط ترابطاً عضوياً في استظهار الفئة التي ينتمي إليها الشخص في المجتمع، فما يحوزه شخص منها يؤثر لا محالة على حيازة الآخرين لها، ومع ذلك فإن عنصر الثروة يعد واحداً من أكبر العوامل التي يتحدد على ضوئها مركز الشخص في البنيان الطبقي في المجتمع – وهكذا فإنه لا يمكن الفصل بين السلطة وبين الأنظمة الأخرى القائمة سواء ما كان منها اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً أو تعليمياً أو تأسيسياً. على ذلك فإن تصور بيل للطبقة والتي ركزها في فكرة السلطة قد صيغت وقدمت لتكون مجرد محاولة لحسم التعقيدات المتعلقة بالمسائل الأساسية والمسائل الثانوية التي وجدت في الأنظمة السياسية المطبقة.

والحقيقة أن معيار السلطة يساعد على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، فهي تنفصل عن المجالات الاقتصادية وهي جميعاً تزود المحلل بمعونة أكبر تجعل تحليله أكثر ارتباطاً بالواقع وأشد ترابطاً وأكثر قابلية على دراسة مختلف المجتمعات.

ويقول بعض المفكرين السياسيين (Bill and Hardgrave1981) إن الوقوف عند التعريفات الموسعة للطبقة والاعتماد عليها في الدراسة يساعد على جعلها دراسة شاملة لفكرة البنيان الطبقي في المجتمع، وقد عرف الطبقة بأنها تجمع أو إطار شامل لأفراد يتحدون في أنماط عملهم ومواقع قوتهم التي يحتلونها في المجتمع.

وتعريف (Bill 1972) للطبقة لا يحول مطلقاً دون إمكان دراسة أو استكناه حقيقة المجموعة، لأن تحليل ما هو داخل في الطبقة وما يعد من صميمها، لا يعدو أن يكون تحليلاً للمجموعة، ويثبت بيل، أن المجموعة هي تجمع أفراد الطبقة بدلاً من الطبقة ذاتها التي تتفاعل بدرجات متفاوتة من أجل تحقيق نوع من التواصل مع الاهتمامات العامة.

وفي أدبيات الإطار الاجتماعي للنظرية الماركسية فإن الطبقة في مفهوم الصراع الطبقي الذي قامت عليها تلك النظرية تعرف من خلال أمور ثلاثة هي: الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية.

والحقيقة أن السلطة تساعد في الربط بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية المطبقة فهي لا تنفك عن المجالات الاقتصادية، فهذه العوامل تزود المحلل بمرونة أكبر تجعل تحليله أكثر ارتباطاً وقدرة على دراسة مختلف المجتمعات.

أما الطبقة فتتكون من صلة القرابة القبلية، أو التجمعات الدينية والتجمعات الإقليمية، ويقول (Bill and Hardgrave1981): إن الفرد ربما

يندرج في عدد من المجموعات الفئوية المختلفة، لكن انتماءه ينحصر في طبقة واحدة.

ويزعم (Nyraop 1977) أن سياسات الحكومة قد صيغت على نحو يضمن ثبات علاقات السلطة في المجتمع، وأن التجار المحليين والمستثمرين والمقاولين الدوليين وسكاناً آخرين قد استفادوا بشكل أو بآخر من الوفاق الحكومي الذي استهدف تحقيق تطور اجتماعي واقتصادي.

ويلاحظ أن الزعيم الثوري البراغماتي لينين قد أجبر على أن يعدل فكر ماركس، ويوضح بعض المفكرين السياسيين (Tucker 1979) أن الرأسمالية العالمية وجدت أن الطريق لتقليل بؤس عمالها يكمن في الإفادة مما تستغله من المستعمرات في العالم الثالث.

وعليه يؤكد لينين أن الفقر عامل من عوامل الثورة، وأن المجتمعات الفقيرة وفقاً لنظرية الحلقة الضعيفة هي التي تنتقل إلى الشيوعية كما يرى أن الإمبريالية هي الحلقة الأضعف للرأسمالية وأن الثورة ستنفجر في المستعمرات حيث تستعمل أدوات لدعم الشيوعية، ولكن نظرية الإمبريالية كانت مجرد دعاية لتبرير بقاء الدولة الشيوعية التي قالت النظرية إنها ستتهاوى وتختفي وفقاً لنظرية فناء أو انقراض الدولة.

ويزعم - (Connor 1968) رغم ذلك - أن نظرية الإمبريالية التي طرحها لينين "هي الخطوة الوحيدة الأكثر أهمية في الماركسية، والتي غيرت عقائد الكثير من البلدان غير الصناعية في العالم".

ولقد أصبحت استراتيجية لينين أساساً لنظرية التبعية، التي يمكن أن تعد رد الفعل الرئيسي للنظرية الأرثوذكسية في التطور السياسي، وهي كذلك محاولة لمعرفة أسباب ونتائج التخلف.

وتجدر ملاحظة أن تعريفات التبعية تختلف اختلافاً جذرياً وعميقاً ولكن نزولاً على مقتضى هذه الدراسة، فإنه يكفي أن نلاحظ أن هذا الجزء من الفصل لا يستهدف تمييز جوهر أدبيات هذه الفكرة أو أن يبحث عن مؤكدات عامة لفكرة تبعية المستعمرات للدولة المستعمرة التي تمتص خيراتها ولكن المناقشات الجادة لعلماء نظريات التبعية تظهر بجلاء أن تطور الدول الرأسمالية (كالولايات المتحدة وأوربا الغربية) قد اخترق اقتصاديات الأمم المتخلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما اخترق أقساماً هامة من الاقتصاد المحلي للدول المتخلفة مثل صيد السمك وصناعة النسيج.

## المبحث الرابع

## المفهوم الإسلامي للتطور السياسي

منذ بزغ فجر الإسلام، يتحدث بعض المفكرين السياسيين عن الفكر الإسلامي.

ومن الواضح أن لدى الإسلام الكثير مما يقدمه للتطوير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والإسلام كيان له حاجات روحية ومادية، وقد ثمن الإسلام المبادئ والعلوم المنهجية الإسلامية التي وجهت أتباعه بشكل فردي ومجتمعاته بشكل جماعي نحو العمل الروحي دون إغفال المتطلبات المادية.

ويشترك الإسلام في العديد من المظاهر العامة، مع ما يشبهه من العقائد، ولكنه يمتلك رؤيته الفريدة الخاصة فيما يتعلق بعلم المنهج السياسي والاقتصادي. والاقتصاد الإسلامي يهتم بالاستقلال الاقتصادي والكفاية الذاتية لعامة مواطني الدولة الإسلامية،وذلك بالإضافة إلى المحافظة على حقوقهم غير القابلة للتحويل في امتلاك العقارات، وكذلك في امتلاك وإدارة وسائل الإنتاج (قطب،١٩٨٨)، ويثبت بعض الباحثين أن الحكومة الإسلامية تضع حدوداً تمنع الفساد والربا والانتهاكات الأخرى للقانون الإسلامي لأنها تؤدي إلى صعوبات غير مبررة بالنسبة للفقراء، كما أن الحكومة تحدد حقوق المواطنين باعتماد الضمان المالي والفائدة

طبقاً للإنتاج العملي والاستثمار، كذلك فإن الشريعة الإسلامية تدعم القوانين الاقتصادية التي تخطط بشكل يستهدف حماية النساء والأطفال واليتامى وممتلكاتهم (رحمان،١٩٩٤).

**أساس النظام السياسي الإسلامي والدولة الإسلامية:**

إن أساس النظام الإسلامي هو "الشورى" والشورى في اللغة من شور العسل إذا جمعته من خلايا النحل فكأن ولي الأمر عندما يستشير يأخذ خلاصات العقول والأفهام والآراء، وفي القرآن وردت في بيان صفات الجماعة المؤمنة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨]، ووردت بصيغة الأمر لولي الأمر ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وفي السنة القولية والعملية أدلة شرعية على هذا النهج الحكيم في إدارة الأمور واتخاذ القرار وهذا ما يميز المثالية السياسية الإسلامية عن المعتقدات الأخرى، إن ديمقراطية التحرر الغربية تعني حكم الأغلبية، بحيث يكون الشعب هيئة ذات سيادة في اتخاذ القرار، ويعد الشعب قد قال كلمته على أساس أصوات الأغلبية، أما النظرية الإسلامية فتتطلب أن تحكم الحكومة بهيئة مركزية تعترف بالله رباً، وتلتزم الحكومات بكافة الأحكام التي شرعها الله تعالى (الغزالي، ١٩٧١).

والشورى في الإسلام أو المؤسسة الاستشارية في هيكل الحكومة الإسلامية تزود الحكومة بهيئات يشترك فيها الشعب كله أو جله مشاركين في القضايا الهامة، وهكذا فإن الإسلام ضد الدكتاتورية والسلطوية

ويستبدل بهما العدالة والعمل لفائدة كل المجتمع (موسوعة السيرة، ١٩٨٨) وهي أمور تتمثلها المملكة العربية السعودية جيداً.

كذلك فإنه تجدر ملاحظة بعض الخصوصيات في الإسلام ومنها قضيتا الوراثة والشرعية فهما من القضايا الرئيسية في استقرار الحكومة الإسلامية ومقدرتها على إشراك نفسها في التنافس في القضايا العملية. وإذا كانت الشرعية طبقاً للنماذج الديمقراطية تنبع من رغبة الشعب، فإن شرعية الهيئة الحاكمة في الإسلام لا تقوم إلا بالفضائل وللفضائل (Daiber 1993). وهذه الوسائل يفترض أنها هي المؤهلة لكي تقود الدولة الإسلامية، والأمر الأساسي بين هذه الفضائل هو إيمان كل موظفي الحكومة بالتسليم بوحدانية الله وأن محمداً صلى الله عليه وسلم هو نبي الله، وأن أحكام القرآن الكريم والسنة هما دستور الحكومة الإسلامية.

إن وظيفة العملين التشريعي والقضائي سمحت للحكومة الإسلامية بأن تفهم وتطبق تعليمات القرآن الكريم والسنة المطهرة بطريقة تتناسب مع روح العصر، والمطلوب من الفقهاء أن يقدموا الفهم المعاصر للتوجيهات الشرعية والأحكام الإلهية في القرآن الكريم، ولذلك عمد مجلس الشورى إلى الاهتمام بالفقهاء، ودعم ثقافتهم وخبرتهم في هذه المواضيع من خلال هيئة تنفيذية تساعد في تطوير السياسات العامة التي تدعم بالأدلة الإسلامية، ومثل هذا النهج يسّر التحقيق غير المباشر للأهداف الحديثة (مالك، ١٩٩٩).

ويلاحظ الدارسون أن النظام الإسلامي هو نظام مستقل يتميز بالتحرر من قيود المصطلحات الموجودة في قواميس وموسوعات علم السياسة، ويمكن اعتبار النظام السياسي الإسلامي شكلاً للديمقراطية يميل نحو الاشتراكية، ولكنه لا يحد مطلقاً من حقوق أرباب الأعمال وبناة الاقتصاد الذين لهم مثيل في الأنظمة الرأسمالية، ويمكن أن ينظر إلى النظام السياسي الإسلامي باعتباره نظاماً كلياً شاملاً إذا نظم بطريقة تحدد نوعية التوجهات الفكرية وليس هناك تعريف واحد يناسب كل الاحتمالات، فمنذ فجر الإسلام وكل حكومة إسلامية تكوّن شخصيتها طبقاً لما تعارف عليه الناس، ولا يتطلب الإسلام من الحكومة سوى اجتناب المحرم من الممارسات والقواعد التي تجيزها، والسعي الدؤوب نحو العدل وذلك بالتقيد بما ورد في القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وإذا كنا نقبل الفكرة القائلة أن أحد المفاهيم الأساسية للتطور السياسي هو المقدرة على تحديث النظم وتحقيق الاستقرار السياسي وزيادة كفاءات الإدارة، فإنه يمكننا أيضاً أن نقبل إعمال النظرية الإسلامية القادرة على تسهيل النمو السياسي في المجتمع وهذا النمو هو واحد من أهم أهدافه.

إن النظرية السياسية الإسلامية لا تقوم إلا على أساس الاعتقاد والإيمان بوحدانية الله، وتعترف بأن العقل الإنساني ليس قادراً على فهم و استيعاب كل ما يحدث من حوله من سنن وقوانين و ظروف، ذلك أن

هذه المعرفة التامة والكاملة إنما يعلمها الله وحده، والإيمان المطلق بتوحيد الله ووحدانيته تقود إلى فهمنا للحقيقة الكاملة بين الافتراض والواقع، ولهذا السبب جاءت المثالية السياسية الإسلامية المعاصرة لتمثل الرسالة النهائية في الأحكام المقدسة الواضحة الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وهما المصدران الوحيدان للوحي الإلهي، وهذه المصادر لا تتقيد بحدود الزمان أو المكان، وهي تمثل الوحي النهائي الجازم من الله إلى أنبيائه، وآخرهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، واستناداً إلى ما تقدم، فإن الباحثين يعالجون نظريات التطور السياسي من وجهة النظر الإسلامية التي تنظر إلى القرآن الكريم والسنة مقياساً مثالياً يوضح غايات وأهداف جميع الحقائق التي تهم البشر.

ومن وجهة النظر الإسلامية فإن الظواهر الإنسانية تبدو كسلسلة متشابكة ومتعددة الأبعاد ولا يمكن أن تتجزأ على المستوى التحليلي، ويتضمن المفهوم السياسي الإسلامي كافة المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والحضارية من حيث أن هذه السياسة تفيد في توجيه كل القضايا نحو الإصلاح بما في ذلك إصلاح البشر، بإرشادهم إلى طريقة الحياة الصحيحة التي يحصلون من خلالها على النجاح والازدهار والسعادة، ومن الناحية الأخرى، فإن المفهوم الأوروبي للسياسة تكتنفه قيود كثيرة فيما يتعلق بقوة وسلطة الدولة.

وتعتمد وجهة النظر الإسلامية على الأحداث التاريخية التي أثبتت بأسلوب تجريبي جدوى الشورى ولكنها لا تفقد صلتها بالواقع، ومن نافلة

القول أن التاريخ في الإسلام بقايا نماذج حية ذات معنى خالد وذكرى باقية في الحياة، ومثل هذا التاريخ يسمح لنا بالنظر إلى الماضي ويوجهنا إلى أفضل الطرق في إدارة الواقع، ويساعدنا في تفهم العلاقة بين السبب والنتيجة، وهذا الارتباط يجب أن يكون حاضراً دائماً في التعامل مع الأحداث الجارية. ولهذا ينظر المسلمون إلى تأسيس الدولة الإسلامية الأولى على اعتبار أنه عملية مستمرة يقودها منهج واضح يؤدي إلى قيام دول إسلامية على نفس المنهج.

والنظرية الإسلامية تلح على أنه يجب على المسلم أن يحدد موقفه من الوجود ضمن الإطار الثقافي لأحكام الله التي وردت في الكتاب والسنة.

والحقيقة أن الإسلام يرى الظواهر السياسية بكل أبعادها ظواهر غير ثابتة، وكذلك الشأن بالنسبة للظواهر الإنسانية الأخرى، ووجهة النظر الإسلامية فيما يتعلق بالتطور السياسي هي أن هذا التطور يبدأ من المستوى الذي يسمح به وعي الناس، ويتحرك من نقطة التوجه هذه منطلقاً صوب أهداف واضحة، وهو تحول يظهر بجلاء في الأمة الإسلامية حين يصبح الناس أكثر إدراكاً لطبيعتهم بوصفهم مخلوقين، وأن الله هو الذي خلقهم حيث يبدءون بالاعتراف بالحقائق الدينية والتعلم والثقافة والثقة والممارسة بناء على أحكام الله، وأنه نتيجة لذلك لابد أن يتحول الناس إلى عناصر واعية للغرض الذي من أجله خلقوا ويستشعرون كيانهم جماعة إسلامية.

وبناء على كل ما تقدم عرضه عن طبيعة التطور السياسي في الفكر والتطبيق الإسلاميين، يمكن إثبات أن الإسلام هو الدين الشامل المتكامل الذي يحكم جميع مظاهر الوجود الإنساني، كما أنه الحياة المثلى. والدول الإسلامية - حكومات وحكاماً - يجب أن تشجع على الممارسة الصحيحة للإسلام وأن تحكم طبقاً للأحكام الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم. فالإسلام هو دين أمة بل هو الدين الوحيد الذي يقبله الله من البشر وهو منهج حياة يمارس المسلمون من خلاله كافة القضايا الاجتماعية والسياسية بالطريقة الصحيحة القائمة على العلم والوعي.

وعلى هذا فإن الجهود البشرية تتجه نحو تطوير المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحياة، كما تعمل من أجل تحقيق راحة ورفاهية كل المجتمع من مسلمين وغيرهم، وإذا ثبت لدينا هذا الطرح، فإنه يمكن دحض التصور القائل بأن الإسلام متصلب أو جامد، وهناك اتفاق عام بين العديد من المؤلفين والمفكرين وعلماء السياسة والثقافة على أن الإسلام دين شامل، وقد أكد هؤلاء المؤلفون والمفكرون أن هدف الإسلام هو نشر الإيمان والأخلاق وسيادة النظام أو القانون الإلهي، كما هو واضح في القرآن الكريم ومن خلال سنة وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وآثار صحابته، ثم تطور أسلوب الإسلام بعد ذلك بفضل علماء الدين والفقهاء المسلمين المتبحرين في الشريعة ممن أثبتوا أن الإسلام

يشكل أطراً فريدة من التحديث المستمر والمواقف التقدمية وهي أطر سبقت بقرون التيارات الحديثة للتطور والتقدم كما عرفها المتخصصون في الأمم الأخرى، وفي الحقيقة فإن هذا الأمر هو مظهر التميز للنظام الإسلامي الذي يوجد تمييزاً بين طقوس عبادة الله التي تتضمن علاقة شخص مع نفسه أو خالقه أو بين الطقوس الوضعية، إن هذه الطقوس العقدية تميز تمييزاً جوهرياً أركان الإسلام الخمسة.

وهذا التحليل يقود إلى ضرورة التمييز بين مجالين مختلفين من النشاط في حياة الإنسان: المجال الأول هو الإيمان والعبادة وهو مجال يمتاز بالثبات، والمجال الآخر هو القضايا الدنيوية التي من طبيعتها التغير والتطور الدائمين، وفي الفكر الاسلامي هذان المجالان خاضعان لتوجيهات الإسلام وأحكامه. أما في الفكر العلماني فالمجالان منفصلان ولأحدهما الأولوية على الآخر، وتخضع القضايا الدنيوية لأحكام البشر الذين يقيسون كل الأشياء طبقاً لمعايير وضعية قد تصيب أو تخطئ، والإسلام يقول إن البشرية يجب أن تخضع ميزان الأحكام لله في معرفة الخطأ والصواب وهي معايير مطلقة الصدق، إن في مجالي العقيدة أو الشريعة، أو في ما يتعلق بأمور الدين وأمور الدنيا.

إن الصبغة الجوهرية التي يصطبغ بها النظام الإسلامي تكمن في وجوب تحكيم شرع الله وذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية في شتى مجالات الحياة، دون النظر إلى الاعتبارات الشكلية، أو تبني أية هياكل

تنظيمية خاصة، كتلك الموجودة في الدول الغربية، وليس على حكام المسلمين، أن يخضعوا لأية معايير سياسية تتعارض مع المعايير الربانية وأخصها في هذا الصدد، الشورى، وهي كإطار إسلامي واسع للحكم تقتضي مشورة أهل الخبرة والعلم والحكماء، أياً كان مجال تخصصهم. كذلك فإنه على الدولة الإسلامية أن تطور أنظمتها في ظل شريعة الله وفقاً للمبادئ الكلية الموجودة في الكتاب والسنة تحقيقاً للعدالة والمساواة وتثبيتاً للحرية المسؤولة.

وطبقاً للنظرية الوظيفية للحكومة فإن الشريعة هي حجر الزاوية للإسلام، والحكومة هي مجرد منفذ لشرع الله، وأن المناقشة الحالية التي تعكس تركيز العلماء السياسيين الإسلاميين على هذه الشريعة يجب أن توضح كافة المعايير والقيم التي تنظم حياة الإنسان بشكل أدق أو مجموعة القوانين والأحكام الثابتة سابقة الإعداد، وهناك إجماع عام على أن الشريعة شاملة لكنها في الوقت نفسه مرنة ومتناسبة مع كل الأزمنة والأماكن والظروف وفيها حلول لكل المتغيرات والمسائل المستجدة، ويتعلق الأمر بوجود العالم الرباني الذي يستنبط الأحكام للحالات الجديدة.

فيجب ملاحظة التفريق بين أمر ثابت يعرف من كلام الله، ولا يجوز المساس به وبين النصوص المرنة التي تلبي حاجات الناس في كل زمان ومكان.

وعادة ما يؤخذ في الاعتبار من المعايير التي استنبطها العلماء السلفيون والمصلحون المعتبرون، ومن الضرورة أن يكون هدف المصلحين

المعاصرين المتنورين توضيح نطاق الفهم الإنساني بشكل شامل كلما كان ذلك ممكناً، دون خروج على ما ثبت من الدين بالضرورة.

وتتجلى في القضايا السياسية مجموعة من الأفكار الحديثة التي صاغها بعض علماء وفقهاء السلف والتي تعبر عن فهمهم للنصوص وتطبيقها في القضايا السياسية والاجتماعية، و حاصلها أن العمل السياسي للشريعة يتطلب تنظيماً اجتماعياً ودولة، لكن الله - بحكمته - ترك تفصيلات المنظمة السياسية الإسلامية لاجتهادات المسلمين مما يسمح لهم أن يحققوا تقدماً أو يعدلوا بعض الأنظمة طبقاً لحاجات المجتمعات وأوضاعها المتغيرة، كما أن الحكومة والسياسة هما جزءان من المعاملات التي تستهدف تحقيق غايات التنظيم من أجل تحقيق المصلحة العامة والنفع المشترك الذي يتوافق مع مقاصد الشريعة.

وتبنى الدولة الإسلامية على حقيقة أن النظام الإسلامي مسألة أساسية كلية جوهرية. وأما الدولة ونظامها فمسألة فرعية تقنية أو فنية. و إذا تبنت الدولة الإسلامية فكرة الديمقراطية أو بعض عناصرها فإنها يمكن أن تكون مقبولة أو مستحسنة أو حتى إلزامية، و دون أن يخل ذلك بالمعايير والقيم الإسلامية. أما الأفكار الليبرالية العلمانية الغربية التي تستند في مفهومها إلى أن الإنسان له كامل السيطرة على الحياة، فإن هذا غير متوافق بالطبع مع القيم الإسلامية أو المثالية السياسية. وحتى الآن فليس هذا هو الشكل الوحيد للديمقراطية، وذلك على

افتراض أن ديمقراطية التعبير عن الرأي تمثل بشكل جزئي في الحكومة، والمحصلة البسيطة تقول: إن الإسلام دولة كما هو دين، يحقق ويوفر التطورَ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل الأحيان والمستويات والأماكن، فهو ليس استبدادياً يصادر الحريات الأساسية ولا يلزم أن يكون متحرراً بالمفهوم الغربي، وهكذا فإنه من خلال الشكل الإسلامي وحده تتجنب الدولة الخلل الكامن في كلا النظامين النقيضين للنموذج الديمقراطي الغربي والنموذج الماركسي الشرقي كما كان مطبقا في الاتحاد السوفيتي. فالدولة الإسلامية، حرة إذن في أن تأخذ بنظام الشورى وحده أو أن تضيف إليه ما لا يتعارض مع ثوابت الدين ونصوص الشريعة.

**السيادة والشرعية في الدولة الإسلامية:**

قد تختلف الحكومات الإسلامية في هيكلها عن هيكل حكومات الدول الأخرى، ولكن الإطار العام في كل الإدارات التي تشكل الدولة الإسلامية لابد أن يكون إطاراً إسلامياً، لأن تلك الدولة تنطلق من مجموعة الأنظمة الربانية المستندة إلى أهداف - سياسية وحتى سلوكية - تتفق مع التصورات الإسلامية وحدها.

ومن وجهة نظر إسلامية فإن الشعب والأرض و الحكومة ليست كافية لتأسيس دولة مسلمة، فبالإضافة إلى هذه العوامل المادية، يتطلب تأسيس الدولة الإسلامية عوامل أخرى تدعى "الأساس الشرعي للدولة الإسلامية".

فمن الضروري أن تكون هناك مجموعة من المبادئ والقواعد المستقاة من الإسلام، تستند إلى الأهداف العقدية الكبرى، وتحدد العلاقة بين الناس: الحاكم والمحكوم، ولا تحكم الدولة الإسلامية إلا بالقوانين الإلهية، ولا يجوز تغيير هذه القوانين بل إن الهيئات في الدولة الإسلامية لا حق لها في أن تعدلها. وتتعلق سيادة الدولة الإسلامية بشكل مباشر بأحكام وأوامر الله تعالى (النادي،١٩٩٩)، فالدولة الإسلامية ليست ملزمة باستعمال أي من المصطلحات المستمدة من أي قانون دستوري رسمي مثل: الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية وغير ذلك. كذلك فإنه ليس من الشريعة في شيء أن تنسب الدولة لنفسها بعض الشعارات، لكي تدعي بأنها دولة إسلامية، ولكن الدولة الإسلامية ملزمة باحترام السياسات الوضعية التي لا تخالف الشريعة الإسلامية وتثبيت حقوق الإنسان، واحترام رأي الأغلبية ما لم يكن معارضاً للدين.

وفيما يتعلق بالسيادة فإنها نظرية حديثة نسبياً، و يعد " جان جاك روسو " الوحيد الذي نشر هذه الدراسات في إطار فكر ديمقراطي (النادي،١٩٩٩)، واقترح روسو نظريتين: ١- سيادة الأمة، ٢- سيادة الشعب، وهذه المعالجة لم تكن معروفة عند الفلاسفة المسلمين الأوائل، لأن ذلك المفهوم لم يكن قضية تناقش، ثم إن الدولة الإسلامية الأولى كما أسسها النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن فيها أية مشكلة تتعلق بقضية السيادة، وهذه القضية لم تظهر إلا تحت تأثير المفاهيم السياسية الغربية

ونظرياتها، وفي الدول الغربية تم الابتعاد عن قضية السيادة لأن الحكام ادعوا في تلك الأوقات أنهم يحكمون باسم الله، وقد استمر التفريق بين الحكام وشعوبهم، حتى أن بعض الباحثين السياسيين تحدثوا عن انفصال سلطة الملك عن السلطة التشريعية، وظهر ذلك عندما بدأ الافتراق الحادث بين الملك والسيادة، من بين أولئك الباحثين " لوك" في إنجلترا، و"مونتسكيو" في "فرنسا"، فلقد بحثا في تحديد دور الحكام، وتقويض مبدأ سيادة الملك (أبوعيد، ١٩٨٩) لظروف خاصة في بريطانيا. وهذه الدراسات هي التي مهدت الطريق لعدد من الثورات في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، حيث أن الناس في أوروبا تمردوا على استبداد الملوك ومصادرة حرية الشعب في وقت فتح فيه الإسلام كل أبواب الحرية تحت حكم الحكام المسلمين.

ولا شك أن الحكام في الدول الإسلامية لم يستعملوا مثل هذه السيادة المقدسة أو الحق الإلهي المقدس (كانج، ١٩٨٩)، فلقد حكموا شعوبهم في إطار مجموعة من حقوق الإنسان غير القابلة للانتقاص، ومع ذلك ففي حالات خاصة ومحدودة انتهك بعض الحكام تعاليم الإسلام بهذا الصدد، و ذلك يعد تصرفاً فردياً لا يقره الدين. ولقد تولت الشريعة بيان دور الشورى والعدالة بوصفهما قاعدتين قانونيتين في المجتمع الإسلامي (كانج، ١٩٨٩) ولم يتمتع الحكام المسلمون بسلطة التشريع كما مورست في أوروبا في القرون الوسطى، وكان علماء الدين يصدرون

الفتاوى في الأمور التي لم تذكر في المصدرين الأساسيين القرآن و السنة. وتم ذلك في ضوء الحقيقة المعروفة في الدين بأن الاجتهاد أصل شرعي لا انتهاك فيه للقوانين الربانية الأساسية للإسلام، ولم يعالج أولئك العلماء قضية السيادة، لأنها لم تكن ذات شأن في مجتمعاتهم التي تمتعت في ظل الإسلام بأعظم الحقوق.

ولقد ناقش المفكر الإسلامي (النادي، ١٩٨٩) بضعة آراء في المعتقدات الإسلامية ومنها:

١- سيادة الأمة: تقول هذه الدراسات إن الأمة هي مصدر السيادة في أية دولة مسلمة، وأن تلك السيادة تستند إلى ما تحافظ به الأمة على نفسها وفق الشريعة، وهي سيادة تتعلق بالكافة وعندما تنتهك الشريعة فإن فكرة سيادة الأمة تفقد شرعيتها، وهذا التناول مرفوض لأن السيادة الوحيدة المقبولة هي سيادة الله سبحانه وتعالى.

٢- إن مصدر السيادة هو الله: لذا يجب الإيمان بأن الله هو وحده الذي يفرض ويأمر وينهي في كل الأحوال، وقد تنسب السيادة أحياناً إلى بعض الفئات (مثل حكم الشعب بدلاً من حكم الله) فيحدث عند ذلك انتهاك المبدأ الديني الأساسي للإسلام.

٣- نظرية السيادة المزدوجة:

تؤسس دراسات المدافعين عن هذه النظرية (السيادة في الإسلام)

على بندين: (١) اعتبار السيادة المطلقة لتعاليم القرآن الكريم وسنة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-. (٢) تحديد سيادة عامة تتمثل في أغلبية المسلمين مع إثبات أنه ليس هناك نص ديني في القرآن الكريم يعارض هذا الحق، وهذا التناول المزدوج يمكن أن يؤكد حقيقة أن الإسلام لا يترك الناس ليحكموا في قضاياهم وفق نزواتهم الخاصة.

ومقترحو هذا المنهج لا يقرون فكرة السيادة العامة، فهم أيضاً يزعمون أن الإسلام لا ينكر قاعدة الاستناد إلى أصوات الأغلبية لكن هناك حاجة في أن نفرق بين أمرين: اشتراط السيادة المرتبطة بالقرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والنص الديني الذي قد يكون متوافراً لكنه من المحتمل أن يكون قد أسيء فهمه فيما إذا كان قابلاً للتطبيق ويستثنى دور الأمة، إذا كان قابلاً للتطبيق ويأخذ رأي الأغلبية في الاعتبار.

وهذا المنهج يجد تبريراته أحياناً في بعض أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم مثل " يد الله مع الجماعة " و" إن أمتي لا تجتمع على ضلالة" (حديث ابن عمر) وبالاستناد إلى هذا الفهم التحليلي لقضية الرأي الجماعي في الإسلام، يمكن القول بأن مبدأ الشورى في الإسلام قد ظهر منهجاً قانونياً.

والتفحص الدقيق لهذه النظرية يقودنا إلى نتائج مرفوضة تماماً، وقد نجد أن النظرية تأثرت باعتقادات وهمية مثل نظرية سيادة الشعب، وقد

حاول المدافعون عن هذا المنهج أن يؤسسوا بعض القواعد القانونية أو الفلسفية لقضية السيادة في الإسلام مع ربطها بنتائج تجعل اقتراحاتهم في القضية أكثر صعوبة، حيث يقولون إن تلك السيادة أرض مشاع بين الله وأولئك الذين يحكمون، وهذا أمر مرفوض لأنه يسوي في السيادة بين الله وبين البشر، ويفضي إلى التناقض مع مبدأ الإسلام الذي يقول إن الله القدير هو واحد في حكمه وحاكميته ذاتية ولا تتعلق إلا به، ربما يمارس الأفراد أدواراً متعددة في المجتمع لكن ذلك القانون صاغته ذات إلهية قدسية محكمة.

ويثبت البعض (النادي، ١٩٩٩) أنه لكي نصل إلى حل دقيق لمشكلة السيادة فإن هناك حاجة لأن نفرق بين: (١) مصدر السيادة (٢) والجهة التي تمتلك الحق في ممارسة السيادة، ويقولون إنه يمكن اعتبار مصدر السيادة ممثلاً في شخصية قدسية، وذلك لأن كل فعل وكل إنسان سيستمد حقيقته وشرعيته من الله القدير، وهذا النوع من السيادة غير قابل للتجزئة، ويترك فسحة للبشر أن يستعملوا منطقهم في تقرير أمور أخرى، ومهما قرروا فيجب ألا يخالفوا ثوابت الدين في هذا الباب. وبالإشارة إلى السؤال حول من يمتلك الحق في ممارسة السيادة في دولة مسلمة، يقول هذا الفريق من الباحثين إن أفراد الأمة الإسلامية هم من يمكن أن يمارس هذا الحق، فهو لا يتعلق بفرد معين بشكل خاص أو بطائفة فهذه الحالة تستوجب السلطة العامة، وإن مسؤولية تأسيس مثل هذه الهيئة تتحملها الأمة الإسلامية بكاملها.

وهذه الدراسات الإسلامية للسيادة تجسد ضمن إطار محكم ووفق نظام واضح الارتباط بالله القدير، إنها تعطي الناس فسحة محدودة للتصرف بطريقة تؤكد أن حدود الله لن تنتهك، وأن الحكم الرباني قد أوضح حقوق وحريات المواطنين بطريقة تضمن سعادة الناس في حياتهم على الأرض وحياتهم بعد الموت، وهكذا فليست هناك فرصة لممارسة الاستبداد أو الكبت، فالإسلام لا يقيد حرية الناس، وهذه الحرية تحدد فقط طبقاً لمتطلبات المصلحة العامة للمجتمعات الإسلامية.

**شرعية السلطة في الإسلام:**

تقع قضية الشرعية في قمة المشكلات السياسية التي تتطلب حلولاً إسلامية جذرية، لأنها العمود الفقري لأية دولة حديثة، وهي الأساس الأقوى الذي يسمو على أي مبدأ آخر في المنظمات السياسية الأخرى مثل: سيادة الأمة ومبدأ الفصل بين السلطات، كما هو الحال في الغرب، وهي القاسم المشترك الجوهري لكل الأنظمة، وأساس المساندة الذي يدعم وجود أية منظمة سياسية، وكان الإسلام العقيدة الأولى التي جلبت انتباه الناس إلى أهمية هذا المبدأ، لأنه يطلب من الموظفين في الإدارات أن يحكموا بقيم ومعايير نظام سياسي إسلامي مرتبط بشكل أصلي بالقرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

ويرى البعض (عبدالحافظ، ١٩٩٦)، أن احتواء المشكلة السياسية يتعلق بالوسائل التي لو طبقت لمنعت الاستبداد في ممارسة السلطة،

والحكام في كل مجتمع مسلم يجب أن يحكموا حسب تعاليم القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبالمقابل فإن شعوبهم يفترض أن تطيعهم طالما حكموهم بما أنزل الله. ويظهر هذا أن الشرعية تبقى هدف أية منظمة سياسية إسلامية، وأي نظام سياسي إنما هو كذلك لأنه ينبني على احترامه لهذه الأهداف، واستمرارية السلطة الإسلامية في الإدارة تابع لمدى تمسك الحكومة بقوانين الإسلام.

إن كل الأحكام الموجودة في القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم يجب أن تدرس وتطبق بشكل كامل.

وعلى ذلك فإن (عبدالحافظ، ١٩٩٦) مبدأ الشرعية في الإسلام يتمثل في وجوب مراعاة الحكام ضرورة تأسيس مجتمع إسلامي كما صوره القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وبالاستناد إلى هذا الشرط يمكن إثبات أن الشرعية تحولت لتكون قاعدة متبعة في مواجهة ما يقاس به تدين الحكومة وإسلاميتها، إن شرعيتها أو عدم شرعيتها تكون وفقاً لهذا المعيار.

الفصل الثالث

# تطور النظام السياسي السعودي

- المبحث الأول: الحكومة المستقرة والإطار العقدي
- المبحث الثاني: آليات التطور
  - الدولة السعودية الحديثة
- المبحث الثالث: تطور البناء الإداري
- المبحث الرابع: الإصلاحات السعودية الحديثة
- المبحث الخامس: الأصالة والمعاصرة

شهدت المملكة العربية السعودية تطورات جذرية على كافة الصعد دون المساس بالثوابت الأساسية التي قامت عليها منذ قيام الدولة السعودية الأولى. فخلال ثمانية عقود تمكنت الحكومات السعودية المتعاقبة -منذ عهد المؤسس- من إدخال إصلاحات دستورية وإدارية واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وصناعية وغيرها نقلت الدولة والمجتمع في فترة وجيزة إلى مصاف الدول المتقدمة في الكثير من المجالات.

وفي هذا الفصل سوف يتم استعراض التطورات السياسية والإدارية والاقتصادية وغيرها والتي ساهمت في تطور النظام السياسي السعودي كما هو اليوم.

يرتبط التطور السياسي بالأساس الاقتصادي للدولة، ولقد شهدت المملكة العربية السعودية، في الحقبة الأخيرة، عملية تغيير وتطوير واسعة وسريعة، وقد انعكس ذلك انعكاساً ايجابياً على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، وبدأ العالم يرصد في الظاهرة ترسخ الشخصية الوطنية السعودية.

وقد ترتب على ذلك أن قوة اقتصاد الدولة مكّنت الحكومة من رسم سياسات تنموية استشرافية مستقبلية وتعمل على تحقيق أهداف طويلة الأمد، وقد أدى هذا التحول الكبير إلى أن حظيت المملكة بتقدير عالمي ثمّن هذا التقدم في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## المبحث الأول

## الحكومة المستقرة والإطار العقدي

لم يكن من الممكن تحقيق هذه التطورات السياسية، وما واكبها من تطورات عمرانية، وتعميق متلاحق للتقدم الاقتصادي دون حكومة مستقرة، فالاستقرار السياسي أساس الاستمرار التاريخي، ولقد كانت هذه الحكومة المستقرة ماثلة في ذهن الملك عبد العزيز الذي تعامل مع كافة الظروف المحيطة به بحكمه ومهارة بعد أن حقق الله على يديه توحيد كل أجزاء البلاد التي كانت أشلاء ممزقة، فأحل الأمن في ربوعها، ورسخ وحدتها من خلال حكومة قوية استطاعت أن تقوم بأعمال يصعب إدراك مغزاها إلا من خلال فكرته عن الحكومة المستقرة حيث قام بتنظيم الإدارة العامة للبلاد.

بعد أن تم توحيد المملكة وإعلانها كيانا سياسياً واحداً يحمل أسم المملكة العربية السعودية في عام ١٣٥١هـ، نظمت شؤون القضاء والحسبة وتنوعت الإيرادات المالية واهتم بالتعليم وتنظيم الأمن والتأكيد عليه، وبالجيش وقواه وبالمياه والزراعة والصحة والمواصلات والاتصالات فبنى أسسهم بنياناً يؤكد حقيقة دور الحكومة المستقرة في استقرار البلاد، وهكذا تحولت البلاد من حالة يرثى لها من الأمية والفقر إلى حالة فريدة من الاستقرار السياسي الذي أكده الإحساس الديني الفطري الكامن في أنفس السعوديين جميعاً، والأخلاق الحسنة التي شعت على العالم كله

خيراً وبركة. وشعر العالم بما تتمثله الأسرة الحاكمة ذاتها من إيمان حقيقي بالله وبالإسلام، وبأن قوانين الإسلام وأنظمته هي أفضل آلية ممكنة لتحقيق استقرار الحكم الذي لا غنى عنه للنهوض بالبلاد، وخاصة في المنطقة التي شهدت ظهور الإسلام، لذلك تجلت حكمة الحكومة المستقرة فيما تمثلته القيادة السعودية دائماً من واجبها الديني استناداً إلى أن في بلادهم الحرمين الشريفين والكعبة المشرفة في مكة المكرمة، هذا المكان المقدس تهوى إليه أفئدة جميع المؤمنين ويلزمهم بأن يؤدوا الحج وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، وبفضل الاستناد إلى هذه العقيدة الواضحة والتوجيهات الدينية أصبحت الإنجازات السياسية أو الاجتماعية الأخرى إنجازات حقيقية. ولم تكن التطورات السياسية أو الاجتماعية واردة لولا أنها تأسست وتعززت واستندت إلى مبادئ الدين، بالإضافة إلى أنه كان من أهداف الفتح السعودي إزالة التفاوت بين الناس وإنهاء استبداد القوي بالضعيف، هذا الالتزام الذي تم تبنيه كان نتيجة اقتران واختلاط أو تحالف بين الدعوة الإصلاحية الدينية والطموحات الوطنية، وهذا التحالف لم يكن هدفه سوى الخروج بهذا الجزء من العالم من وهدة الجهل إلى نور الإسلام.

وهكذا ورثت الحكومات السعودية المتعاقبة بعد وفاة الملك المؤسس أسساً مبدئية جاهزة حكمتها في تطوراتها السياسية المستقبلية أهمها مصداقية التوجهات السياسية، والمسئولية التامة عن تطوير البلاد، بدون

استثناء، تطويراً يواكب روح العصر، وهكذا قام نظام الحكم في المملكة على أسس من النظرة المستقبلية، ولم يكن اهتمام الحكومات المتعاقبة - حتى حكومة خادم الحرمين الشريفين - بالمستقبل. مجرد حديث خيالي أو تمنيات فردية وإنما كان نوعاً من التفكير الاستراتيجي والتخطيط المنظم لحماية المملكة ومستقبلها ومستقبل أبنائها، وأخذت الخطط الاقتصادية طابعاً إلزاميا، في إطار سياسة حازمة وحكيمة في نفس الوقت تمثلت في أجلى صورها في حكومة خادم الحرمين الشريفين التي حققت الطموحات السياسية والاقتصادية بفضل التجانس الواضح في الهيكل الاجتماعي، إذ لم توجد أية صراعات غير طبيعية بين طبقات المجتمع ومكوناته الفرعية والإقليمية، كما لم يحدث أن شهدت المملكة أية صراعات عرقية أو مذهبية، بل سارت عملية التحول السياسي والاجتماعي والتقدم الاقتصادي بصورة تدريجية وسلمية، ولم يحدث أي صدام بين القيم العَقَديَّة وبين المعايير الاجتماعية، ونجحت الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي الذي وفر الظروف لتحقيق قدر عال من النجاح في مجالات توزيع الخدمات فحدث ترابط كبير في عملية البنية الاجتماعية والسياسية.

## المبحث الثاني

## آليات التطور

واستناداً إلى ما تقدم، فإنه يمكن القول إن النظام السياسي الحديث في المملكة العربية السعودية قد صُمم وشكل طبقاً للعقيدة الإسلامية، ذلك أن أي تغاير بين الدولة والدين هو أمر مستحيل القبول. في ضوء مثل هذا التطور كانت هناك حاجة ملحة لتطورات سياسية اجتماعية أخرى ويشير الباحثون إلى أن المجتمع السعودي في بداية الثمانينات كان يشار إليه عند البعض بالأمة المعزولة التي نشأت بصعوبة قبل خمسين عاماً، وإن شبه الجزيرة العربية في بدايات العشرينات كانت واحدة من أكثر المناطق تخلفاً في الشرق الأوسط، وكانت هناك فحسب بضعة مدارس حديثة ذات مناهج عامة في بعض مدن الحجاز.

وعلى أية حال فإن مراكز الحج في مكة المكرمة والمدينة المنورة جذبت المسلمين المؤمنين والعلماء من أنحاء العالم الإسلامي، وكانت شبه الجزيرة العربية تبدو وكأنها ليست أكثر من مأوى للبدو الرحل ومزارعي الواحات، كما أن بعض البلدان والمدن كانت ميادين للتجار الذين كانوا يمارسون احتكارا وتحكماً، ولكن الولاء العشائري كان في غاية الأهمية، فالمنظمة السياسية كانت حركة لنمط من التحالفات التي لم تكن مستقرة بشكل متأصل، وقبل قيام المملكة العربية السعودية كانت المواجهة والعداوة بين رجال القبائل العنيدين مستمرة وكانت تبدو بلا نهاية، وكانت تتصاعد

بشكل متكرر، كانت تلك ملامح المرحلة السياسية والاجتماعية القائمة آنذاك، وفي الحقيقة فقد كان هناك تباين كامل مع المعاصرة التي تم إنجازها، حيث إن الافتقار إلى عنصر تلقي التعليم العام كان يغمر شخصية البدوي العربي (باستثناء تعلم أحكام العقيدة الإسلامية)، وقد ظهر الدور الذي لعبه الدين الإسلامي عاملاً قوياً في استيعاب جميع مظاهر التطورات، وقد مهد المزيج الداخلي العشائري والمبادئ الصحيحة للإسلام الطريق لتبني الشريعة جوهراً للأنظمة الدستورية والقضائية السعودية، وعملية المعاصرة.

ولا شك أن العداوات العشائرية والغارات والحروب وأعمال المقاومة ضد النفوذ التركي، والفاقة والمجاعات والكوارث الطبيعية كانت مبررات كافية لمحاولة رسم إطار للتطورات الاجتماعية والسياسية، وبهذا الخصوص ذكر (Holden and Johns 1981) أن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن قد استفاد من الظروف العشائرية بشكل واع وماهر مستنير، ووضع أصول الدعوة للإصلاح من أجل أن يتحد البدوي والفلاح في بلاده في إطار دولة حديثة، وهذا هو التطور الحقيقي الأول في المملكة العربية السعودية، وقد اكتسب هذا التطور زخماً من تطور سابق تمثل في عملية التحالف مع حركة الإصلاح والتأييد المتبادل مع الأسرة الحاكمة السعودية، وللمرة الثانية يمكن أن يبين العرض التاريخي أن السبب الآخر الذي كان يستوجب التطور الاجتماعي تمثل في حقيقة

الوضع الاجتماعي والسياسي كان في حالة من الفوضى والتناقض والصراع، فتطور القبائل التي اعتادت أن يرأسها الشيخ الذي يمثل الوحدة السياسية والاجتماعية المنظمة للمجتمع في جميع مجالات الحياة اليومية -تطور القبائل هذا- كان يدور حول شخصية الشيخ وهو رأس القبيلة الذي تنبثق سلطته وتعتمد على ميزاته الشخصية ورأى ثاقب وذكاء وتعقل وكرم وثراء، وعلى الاحترام الذي يناله بسبب هذه الصفات ولكن ذلك لم يكن موضوعاً للتطور لكنه أصبح أحد أسباب التطور، وكانت مناطق مستقرة عرفت كإمارات، حيث كان يمكن للأمراء أن يحافظوا على سلطتهم بسبب الخدمات التي يقدمونها لهذه المناطق.

ويذكر سمونس (Simons 1998) أن القيادة السعودية بدأت بالقيام بعبء إضافي هو تحمل المسؤولية في تقديم بدائل للطرق الاجتماعية البدائية التي كانت سائدة بشكل تقليدي، وهذه الفوضى الاجتماعية جعلت من الضروري على الحكومة السعودية الحاضرة أن تفكر في أشكال بديلة للتغيير تساهم في تطور اجتماعي شامل وتقدم سياسي كبير في المملكة العربية السعودية.

وكان حفاظ المملكة على الطابع التقليدي للسلطة الذي كان سائداً، وكانت الشورى هي القاعدة الجديدة التي تم تبنيها وكانت سائدة في شبه الجزيرة العربية وسهلت عملية انتقال الحكم من الملك إلى ولي العهد وإلى الأمراء.

ويقول البعض (الريحاني، ١٩٨٦) إنه يبدوا أن الحاكم (الإمام محمد بن سعود) والمصلح (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) قد تصرفا في انسجام كامل كشخصية واحدة في وظيفة ثنائية. فخلال نصف قرن من هذا التعاون البناء تحققت مشاركة فعالة في بناء أمة حديثة ذات أصول إسلامية راسخة، ولذلك فإن نمو الدولة حين بدأ يضع أعباء أثقل على عاتق الإمامين، فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بنفسه هو الذي ابتعد عن المسؤولية التنفيذية للإدارة السياسية والمالية إلى الحاكم، بينما استمر الإمام محمد بن سعود في استشارته في جميع الأمور، وقد تحقق ذلك وقت أن بدأت الإشارات الأولى للاستشارة، ومنذ ذلك الحين ارتفع شأن هذا المبدأ الأساسي الديني من الاستشارة بشكل قوي وفعال في منهج الدولة الحديثة وسوف يناقش هذا الالتزام بالكامل في الفصل القادم.

ويشير (سيمون، ١٩٩٨) إلى أن الضرائب كانت تؤدي بشكل منتظم وقد برر هؤلاء المفكرون هذه الضرائب إلى ضرورة تحضير الدولة للدفاع عن نفسها إن الملك هو الذي كان يدعو المدن والقبائل للالتزام بنصيبها في التسليح، لتصبح الدولة قادرة للقيام بنشاطاتها العسكرية. حيث كانت تلك الدعوة عموماً تتابع بحزم تحت تأثير قوانين مكافحة التخلف.

وهنا مظهر آخر يدل على وجود بداية منظمة من الإدارة، أعلن عن نفسه من خلال الطريقة التي صممت من أجل دعم خزينة الدولة.

ويذكر البعض (الحماد، ١٩٨٦) أن الرسوم لم تكن أكثر من خمسة جنيهات على الحاج الواحد، لكن ذلك قد حدث في وقت كان الجنيه الإسترليني يقاس بمعيار الذهب، وكان الدفع المستمر للرسوم بالذهب أو الشيء المكافئ له في السوق، لكن ذلك كان نظاماً متبعاً في جميع أنحاء العالم، وحجاج اليوم ليست لديهم شكوى فرسوم الحجاج قد ألغيت بأوامر الملك حالما صار دخل الحكومة من النفط والمصادر الأخرى مناسباً، وهو دخل مكن الحكومة من تحمل التكلفة الكاملة لتسهيلات تتزايد باستمرار (طرق معبدة تحتوي على عدد من الأنفاق - الجسور - والتسهيلات في كل المناطق إلى الأماكن المقدسة، ومن مكة المكرمة إلى عرفات على سبيل المثال)، وقد تم تجهيزها ليستفيد منها جميع الذين يؤدون فريضة الحج.

لقد نشأت الدولة الحديثة على يد القيادة السعودية وتوجتها إنجازات حقيقية من قبل الملك عبد العزيز بن سعود رحمه الله.

وكان ما يميز هذا العصر هو مجموعة من التغييرات السياسية والاجتماعية التي وصلت إلى قمتها من خلال أداء الآلية الإدارية للملك عبد العزيز آل سعود، ولم تنظر هذه المناقشة في تكوين تحليل تاريخي لهذه الإنجازات، بل نظرت إليها باعتبارها مقدمة للنظام السياسي العادل الذي ميز الحكومة السعودية الحاضرة، وهكذا فإن العديد من التغييرات

والتطورات قد حدثت، وينظر إلى عصر الملك عبد العزيز آل سعود من قبل العديد من المؤرخين على أنه نقطة بداية أساسية للدولة المعاصرة، والآن فإن الدولة السعودية الحديثة قد تأسست وأصبحت علامة بارزة على طريق التقدم والرخاء.

**العوامل المادية:** حيث حدث تنامٍ واسع للثروة بعدما منَّ الله على هذه البلاد بالكثير منها لا سيما الثروة النفطية، وما أتاحته هذه الثروة على البلاد من مظاهر خير، فقد سخرت الدولة هذا الدخل الكبير في تحديث البلاد وبناء وتجديد البنية الأساسية للدولة.

**العوامل الإنسانية:** وتشمل السكان وتعلقهم ببلادهم وإيمانهم بأن جهودهم هي أساس استمرار دورهم الحضاري في العالم، بالإضافة إلى وجود القيادة الواعية، التي قادت مسيرة التنمية والتحديث، والتطوير السياسي، من خلال إيمان مطلق بدور العقيدة الإسلامية في حماية مسيرة التطوير من أشياء تتعارض مع الثوابت الإسلامية التي قامت عليها الدولة والتي تنبثق من الكتاب والسنة، ونظرة القيادة السياسية لتاريخ المملكة ومسئولية القيادة عن تحقيق مصالح الناس كافة وجعلهم يعيشون عصرهم بكل ما فيه من مزايا وامتيازات، وهذا العمل الأخير يعد التزاماً دينياً تحملت أمانته القيادة السعودية، لتأكيد مركزية المملكة بالنسبة لكل دول العالم الإسلامي.

**الدولة السعودية الحديثة:**

بدأ تكوين الدولة السعودية الحديثة بعد استرداد الرياض في أعقاب القضاء على حاكمها عجلان واستسلام حاميتها، عندها أعطى مواطنو الرياض ولاءهم للملك عبد العزيز الذي قدم ولاءه لأبيه الإمام عبدالرحمن بن فيصل، وقد أبدى الأب والابن استعدادهما الكامل لمناقشة المشكلات التي تواجه النظام الجديد، ولتصميم خطط مركزية تدير أمور الدولة، وكان التنسيق يتم بشكل بسيط بينهما، فبينما يجب أن يحتفظ عبد الرحمن بلقب الإمام رأساً للأسرة الحاكمة، كان يجب أن يكون ابنه الرأس الفعال وقائد الجيش.

ويشير البعض (الياسين، ١٩٨٥) إلى أن الممارسة السياسية بهذه الطريقة لم تواجه أية صعوبة، فالابن يستشير الوالد في الأمور الرسمية بينما لا يتدخل الأب في شؤون الدولة، على أن مشورته الناضجة كانت دوماً وبشكل صريح جاهزة تحت تصرف ابنه.

ويؤكد هؤلاء المفكرون أنه تولد عن هذا الأسلوب رابطة ذات فعالية، تستند إلى تفاعل عبقري بين حقوق والد واحترام ولد، قدر لهما أن يثبتا ويكونا متبعين بالكامل من قبل العديد من أجيال الأسرة الحاكمة.

وكانت تلك الرابطة خالية حتى من مجرد الاحتكاك اليسير أو الخلاف إلى أن توفي الإمام عبد الرحمن في عام ١٣٤٦هـ عن عمر يناهز ٧٨ عاماً، وبالقدر نفسه فإن هذه الفترة الطويلة كانت فرصة ذهبية أفاد

منها الابن في الميدان، (فقد كان الإمام عبدالرحمن يقوم بدور نائبه في الأمور كلها) مهتماً بالإدارة المركزية في العاصمة.

ويلاحظ (الياسين، ١٩٨٥) أن جميع بلاد العرب كانت في ذلك الوقت تعاني من قحط عظيم دام بضع سنوات وأصبح مشهوراً في سجل البلاد السنوي باسم "السحوت" أي (الجدب الشديد) (لسان العرب)

وبهذا الخصوص يقول البعض (العسة، ١٩٦٩) إنه ربما بسبب هذا القحط فقد طال أمد الخلاف وعدم الاستقرار العام وفرضت الضرائب خلال فترة شح الموارد لدى الملك عبد العزيز، ومع هذا الظرف القاسي كان على الملك عبد العزيز أن يراجع نفسه ويكون مصمماً على أن يجد الحل لهذا الوضع كلما كان ذلك ممكناً.

ويشير بعض المؤرخين (المناع،١٩٨٠) إلى أن تاريخ الأسرة يؤكد بجلاء أن الدين الخالص هو المكون الرئيسي لهذه الدولة، ولا شك أن الملك عبد العزيز ووالده كانا شديدي الولاء للعقيدة الإسلامية النقية التي دافع عنها الامام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب، ووفقا لهذا فقد بدأت نواة صحيحة لحكومة قوية قادمة.

ويشير البعض (المناع، ١٩٨٠) إلى أن المجتمع الصحراوي يقبل الزعامة الجديدة إذا وجد فيها ما ينم عن جهد بطولي ويظهر اندفاعه نحو هذه الشجاعة لسبب قوي أو سبب وجود شخصية عظيمة. وكانت قبائل الصحراء ودولة المدينة متشابهتين في الإحساس بالولاء المحلي،

ذلك الذي لا يتوافق مطلقاً مع الوطنية وضرورة انتشار الروح الجماعية للمحافظة على مملكة منتظمة، وعلى أية حال فإنه كان لدى الملك عبد العزيز تصور جديد عن نوع غير عادي من هذا الانبعاث، وقد حدثت نقطة ارتكاز خاصة في جهود الدعوة تلك السنة حين أعلنت مجموعة من بعض القبائل إيمانها بشكل صحيح بالتنبيهات المتعلقة بمسألة الثواب والعقاب الأبدي والتي نقلها الدعاة إليهم، فكانوا مجتمعين قرب "المجمعة" ليبحثوا عن معلومات أخرى في هذه المسألة من مصادر أكثر ثقة، وفي هذا الموضوع وصلتهم مساعدة جهزها المتحمسون المحليون، لكن جهود الملك عبد العزيز بدأت بالازدهار وفكرة الإحياء الإسلامي بدأت في دولة قدر لها أن تلعب دوراً رئيسياً في حياة المسلمين جميعاً عبر العالم كله.

ويقول بعض المفكرين السياسيين إن الرابطة الجديدة عرفت باسم (الإخوان) وقد بلغ عددهم (في ذلك الوقت) حوالي خمسة رجال مع أسرهم، وقد قرر هؤلاء أن يهاجروا إلى بيئة أكثر نقاءً وصفاءً من حياة المدن فاختاروا مكاناً بين الكويت والقصيم يدعى " آبار الأرطاوية" وقد أسسوا هناك هجرة للتعبد أصبح النموذج الأصلي لهجر الإخوان، وخرج الآخرون في تعاقب سريع إلى جميع أنحاء البلد (المناع، ١٩٨٠)، وقد وضع ابن سعود تنظيما للهجر وأعطى الإخوان كل الوسائل الضرورية مثل النقود والطعام والأدوات الزراعية والمعلمين الدينيين، وحاجات بناء المساجد والمدارس والبيوت وحتى الذخيرة للدفاع عن العقيدة وكان

الهدف الأساسي منها إزالة كل أشكال التقاليد والعادات الجاهلية للرمز العشائري القديم (العسة، ١٩٦٩).

ويمكن أن نتخيل جوهر نجاح القيادة السعودية حينذاك كالتالي: فالإخوان هم جمع من الرجال الذين قبلوا النظام الجديد بغض النظر عن مصادرهم وولاءتهم العشائرية وحالتهم الاجتماعية، وقد وجهوا جهودهم القتالية إلى الجهاد في سبيل الله وخلفائه على الأرض وهم الحكام الذين يحكمون المسلمين بشرائع الإسلام.

ويؤكد بعض مفكري الغرب (العسة، ١٩٦٩) أن نشاطات الإخوان الأولى قد زادت من شعبيتهم في القبائل التي تركوها، وجاء مجندون جدد من الأماكن القريبة والبعيدة فزادت أعدادهم، وقد نمت الهجر في كل مركز مناسب بسرعة مدهشة، وقبل أن تنتهي السنة تقريباً وجد الملك عبد العزيز آل سعود نفسه وقد سيطر على الجيش الإقليمي المتطوع الذي يمكن استظهار ولائه إلى حد الموت.

ويشير المؤرخون (العسة، ١٩٦٩) إلى أن جيوش الملك عبد العزيز كانت تتضمن دائماً فريقاً مجنداً من الإخوان يزحف تحت راياتهم بالاشتراك مع القوى البدوية، وعمادها البدوي الذي ما زال على عناده، فضلاً عن الأتباع الملتزمين من جيش المواطنين القديم، ولكل فريق وظيفته الخاصة التي يجب عليه أن يؤديها في كل العمليات القتالية.

ويظهر من التحليل السابق ومن مناقشة الأحداث التاريخية والمظاهر التي مهدت الطريق لظهور الدولة السعودية الحديثة أنه كانت هناك حاجة لتقديم آلية منظمة لقاعدة إدارية.

وفي هذا الاتجاه فإنه قد تم تعيين أمير في كل جماعة لكي يتأكد من أن العدالة المدنية كانت قائمة بين الضعيف والقوي، بينما انصرف اهتمام الدعاة إلى تعليم الناس مبادئ الإيمان، وهكذا كانت بلاد العرب خلال فترة الملك عبد العزيز (winder 1965) الذي حكم تقريباً لثلاثة عقود متصلة بشكل لم يحدث من قبل ضمن أقصى حدود ممكنة عملياً في ظل الظروف الدولية في ذلك الوقت، وتجاوز كل ما كان أسلافه قد سيطروا عليه بشكل فعال، وبهذه الحدود لن تواجه الأسرة أي تحد مرة أخرى، وسوف تنتقل المملكة العربية السعودية سليمة إلى ورثته لكي تؤدي رسالتها الخالدة.

## المبحث الثالث

## تطور البناء الإداري

يمكن القول إنه بحلول عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م مرت معظم أجزاء الجزيرة العربية بمرحلة تغيير جوهري في بنيتها السياسية والاجتماعية: وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية وحسبما أورده هلمز (١٩٨١)، فإنه في عهد الملك عبد العزيز بدأت ملامح الإدارة الحكومية في الظهور وإن كانت في إطار محدود.

وقد تمثل هيكل الدولة الإداري بدوائر حكومية مترابطة وهي إدارات الديوان الملكي والعدل، والداخلية والأمن، والدفاع والمالية. علماً بأن حلول عهد النفط وظهور الثروة النفطية التي حبا الله سبحانه وتعالى بها المملكة كانت قد وضعت القيادة السعودية في وضع مالي يمكنها من تحسين أوضاع الشعب اقتصاديا واجتماعيا وإكمال مسيرة الوحدة السياسية لربوع المملكة. وبهذا الصدد يرى الحمد (١٩٨٦م) أن مسيرة التحديث قد بدأت منذ ذلك الحين، فبدأت مسيرة تطوير التعليم ببناء المدارس، ومسيرة شق الطرق وربط أقاليم المملكة بعضها ببعض، إلى جانب التحديث في قطاع الاتصالات والمتمثل بخدمات البريد والبرق والهاتف، على أن التوسع في البناء الإداري لهيكلية الحكومة قد نما متزامنا مع نمو الموارد والتحديث العام للمملكة. فظهرت مؤسسات الزراعة، والتجارة، والطيران المدني، والقوات المسلحة، كما أن الإدارة الحكومية قد اقتصرت قبل عام ١٩٥٠م على ثلاث وزارات هي:

الخارجية، والمالية والدفاع، لكن الشيخ حافظ وهبه يرى أن إدارات الحكومة الأخرى كانت موجودة وتمارس مهامها الإدارية وإن كانت في إطار ضيق. ورأت الحكومة أن تجمع شتات تلك الإدارات فيما بعد ضمن وزارات وقامت بتنسيق وضبط مهام تلك الإدارات. من ناحية أخرى يرى وهبه (١٩٦٤) أن المملكة من الناحية الإدارية قد قسمت إلى أربعة إمارات: نجد، والأحساء، والحجاز، وعسير و هي إمارات يرى صادق (١٩٥٥) أنها شكلت نواة المملكة العربية السعودية وقد حافظت تلك الإمارات على مميزاتها الخاصة، رغم أن النشاطات الإدارية التنفيذية فيها كانت محدودة وتقتصر على تقديم الخدمات الأساسية الضرورية وإقرار الأمن والسلام الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بتطور الحياة الدستورية في المملكة فقد أصبح القرآن الكريم يمثل دستور الدولة، وهو الأنسب لطبيعة الشعب السعودي الملتزم بتعاليم الإسلام الحنيف من أي دستور آخر. فالقرآن الكريم كتاب الله الصالح لتنظيم حياة الناس في كل زمان ومكان إذا ما طبق بالشكل الصحيح، كما أن الشريعة قانون مزود بمجموعة من الأصول الحكيمة الثابتة، وبمجموعة من الأحكام التي تراعي متغيرات المكان و الزمان، وعليه فقد زود الشارع المجتمع بمبدأي الثبات و المرونة اللازمين لإقرار العدل. و بناء عليه فقد شكل الإسلام ولا يزال الإطار النظري والعملي العام للنظام السياسي في المملكة العربية السعودية، وبذلك فإن مسيرة الإصلاح والتطوير الإداري قد جسدت مبادئ الإسلام روحياً و سياسياً.

ومن الممكن أن نلمس ذلك التوجه من خلال البحث في تاريخ التطور الإداري للمملكة. وحسب إحدى مطبوعات وزارة المالية والاقتصاد الوطني عام١٣٩١هـ/ ١٩٧١م فنجد أنه في بداية مرحلة تشكيل الحكومة السعودية كان هناك فقط فرعان إداريان في طور العمل وهما إدارة الحجاز، و الفرع الآخر لإدارة باقي مناطق المملكة. على أن الاضطراد في مسيرة التحديث والتغيير في المملكة أسهم في تشعب أجهزة الحكومة وتعدد وزاراتها. ففي عام ١٩٢٦م تم تقسيم أجهزة الدولة الإدارية إلى الدوائر التالية:

١- إدارة الشؤون المحلية وتتضمن إدارة شؤون الأمن العام، والصحة والبريد والبرق والشؤون البلدية.

٢- إدارة المالية.

٣- إدارة التعليم.

٤- إدارة الشؤون الشرعية والمتمثلة بإدارة شؤون العدل والحج والأوقاف والحرم الشريف.

٥- إدارة الرقابة العامة.

٦- مجلس الشورى، والذي سنتناوله بالبحث المفصل فيما بعد.

٧- إدارة الشؤون العسكرية

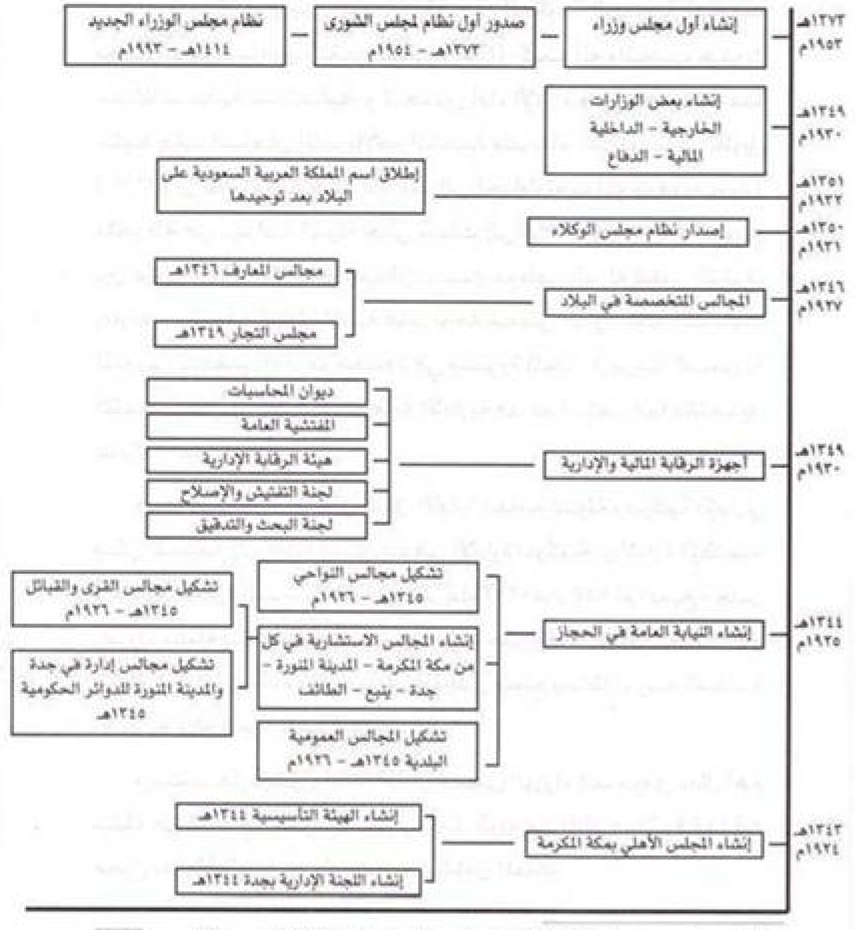
٨- إدارة الشؤون الخارجية.

٩- إدارة التفتيش العام.

وكانت الدوائر الثلاث الأخيرة تتبع مكتب جلالة الملك مباشرة بينما باقي الإدارات كانت تتبع مكتب نائب الملك في الحجاز.

وأكد برومان أنها قامت بخدمة الحجيج وجباية الضرائب المستحقة للدولة، بينما كانت تقوم أجهزة الدولة في المناطق الأخرى بمهام تطبيق القانون والمحافظة على النظام والأمن وحل النزاعات وجمع الزكاة والضرائب المستحقة للدولة، ومع تطور الزمن تحولت هذه الإدارات إلى وزارات، فعلى سبيل المثال تحولت دائرة الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية عام ١٩٣٠م بينما تحولت دائرة شؤون الجيش إلى وزارة عام ١٩٤٤م ووزارة المالية عام ١٩٣٢م. من ناحية أخرى، مؤشراً على التغيير الجوهري، واستجابة من قبل القيادة السعودية لزيادة الموارد المالية، فقد توسعت الإدارة بشكل سريع وازداد عدد موظفي الدولة، وبدأت كافة أقاليم المملكة تشعر بالتحسن الملموس، وتتمتع بخدمات التعليم والصحة، وتم تنظيم شؤون البلديات وذلك عقب اكتشاف البترول عام ١٩٣٨م وما تلاه من ازدياد في مصادر الدولة المالية حيث توسعت أجهزة الدولة ومارست أعمالها في خدمة المواطن. وتحولت دائرة الشؤون الصحية إلى وزارة الصحة عام ١٩٥١م وتلاها انتشار وزارات المعارف والزراعة والتجارة عام ١٩٥٣م. ومع التوسع في إدارة شؤون الدولة وتزايد عدد الوزارات نشأت الحاجة إلى إيجاد مجلس تنسيقي مهمته تنسيق شؤون الإدارة ومركزتها، فجاء الأمر الملكي رقم ٤٢٨٨ القاضي بتأسيس مجلس الوزراء، والذي يرى الطويل (١٩٧٧م) أنه كان النواة والخطوة الأساس في بناء إدارة حكومية عصرية في المملكة العربية السعودية.

## مراحل بناء المؤسسات السياسية والدستورية والإدارية في المملكة العربية السعودية




(*) المصدر: أحمد بن عبدالله الباز (النظام السياسي والدستوري للمملكة) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
مراحل تطور إنشاء الوزارات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

من ناحية أخرى يرى العوا (١٩٨٩م) أن الحكومة السعودية استعانت بخبرات من صندوق النقد الدولي (IMF)، كما أنه ولتجنب حدوث مشكلات مالية مستقبلية، و لتحسين أداء الإدارة و بنائها على قاعدة متينة فقد استعان الملك بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨م. يرى الطويل (١٩٧٧) أن تلك الإصلاحات قد أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية وزيادة ملحوظة في ميزانية الدولة حتى وصلت إلى ١٤٩٨ مليون ريال سعودي بين عامي ١٩٥٨- ١٩٥٩م. كما ازداد عدد موظفي الدولة لنفس الفترة. وبازدياد مقدرات الدولة المالية فقد توجه مجلس الوزراء نحو التخطيط المدروس لتحقيق أهداف محددة في مسيرة المملكة العربية السعودية التنموية، على أن إجراءات الرقابة الإدارية قد تم استحداثها بالتحديد عام١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

ويرى عسة (١٩٦٩م) أن شكل الإدارة العامة للدولة وهيكلها الإداري يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات هي الإدارة المركزية، والإدارة الإقليمية والمحلية، وإدارة الشؤون البلدية. ومنذ عام١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م أصبح مجلس الوزراء سلطة تنظيمية وتنفيذية، ولا يزال حتى وقتنا الحالي يجسد أهم سلطة في بناء الحكومة السعودية. فالمجلس يتمتع بسلطات رسم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة وتنفيذها.

ويعتقد هارنجتون (١٩٥٨م) أن مجلس الوزراء السعودي يمثل أهم سلطة في النظام السعودي، فهو يستمد قوته من الملك مباشرة.كما أنه مخول بسلطة البحث في أي شأن من شؤون المملكة.

أما دحلان (١٩٩٠) فيرى أن المجلس لديه صلاحيات إدارة شؤون الدولة عامة بما فيها السياسات الداخلية والخارجية وإقرار الميزانية، وإقرار مخصصات المشاريع المختلفة والمصادقة على المعاهدات الدولية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وتعيين وإقالة كبار موظفي الدولة، ومراجعة مسودات قرارات مجلس الشورى وتعديلها أو قبولها أو رفضها. وعليه فإنه يمكن القول بأن تتبع مراحل التطور الإداري في المملكة في مرحلة ما قبل استحداث المجلس أنه كان يسير بهذا الاتجاه، فقد جسد المجلس قمة جهود الملك الراحل عبد العزيز في إحكام سيطرته على كافة مناطق المملكة وجسد قمة جهوده لتحقيق الوحدة. و بهذا الصدد فإنه و قبل وفاة الملك عبد العزيز عام١٣٧٣هـ /١٩٥٣م بلغ عدد الوزارات تسع وزارات ازدادت في مرحلة لاحقة لتصل إلى اثنتي عشرة وزارة في عهد الملك سعود بحسب نيروب (١٩٨٤). كما استحدث الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز وزارتين.

ويعقد مجلس الوزراء السعودي جلسات أسبوعية منتظمة، وقراراته لا تكون سارية المفعول إلا بموافقة الملك، وتصديقه عليها لكونه رئيساً لمجلس الوزراء، أما ولي العهد فبإمكانه القيام بمهام الملك نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

لقد أسس الملك عبد العزيز جهازين إداريين، الأول وهو الموجود حاليا والذي أُطلق عليه مجلس الشورى، والآخر أطلق عليه مجلس الوكلاء

والذي تطور عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م ليصبح مجلس الوزراء، ويستمد سلطته من الملك مباشرة، و لديه صلاحيات موسعة لإدارة كافة شؤون الحكم والاضطلاع بهمام رسم السياستين الداخلية والخارجية للمملكة وتنفيذها.

وقد أخذ دور مجلس النواب بالتلاشي بعد تحقيقه لهدفه الأساسي المتمثل بالقضاء على ظاهرة ازدواجية الإدارة، كما أن السلطة المركزية أصبحت تمارس سلطاتها بشكل شمولي، وعلى كافة أرجاء المملكة. وقامت بتقديم خدمات أكثر للمواطنين، ومع توسع سلطات الحكومة وتمكنها من تقديم خدمات على أوسع نطاق ظهرت الحاجة إلى إنشاء وزارات جديدة وتوسيع صلاحيات الوزارات القائمة. فاتسعت صلاحيات وزارة الداخلية مع مطلع عام ١٩٥١م لتشمل كافة أرجاء المملكة، وأدى النجاح الذي حققه الملك عبد العزيز باستيعاب الحجاز وتوحيدها مع مناطق المملكة الأخرى إلى تأسيس أول إدارة مركزية في البلاد وأداتها مجلس الوزراء السعودي، وكان ذلك قمة الإنجازات السعودية وآخر مرحلة من مراحل الوحدة لتحقيق الأمن والاستقرار. أما فيما يتعلق ببناء الإدارات المحلية المتمثلة في إمارات المناطق ومجالسها في المملكة السعودية فقد كان مظهراً لسعي المملكة لوضع استراتيجية حكيمة لضمان مشاركة المواطنين في إدارة شؤون الحكم المحلي، إلى جانب ضمان مسيرة النمو وتحقيق الأمن

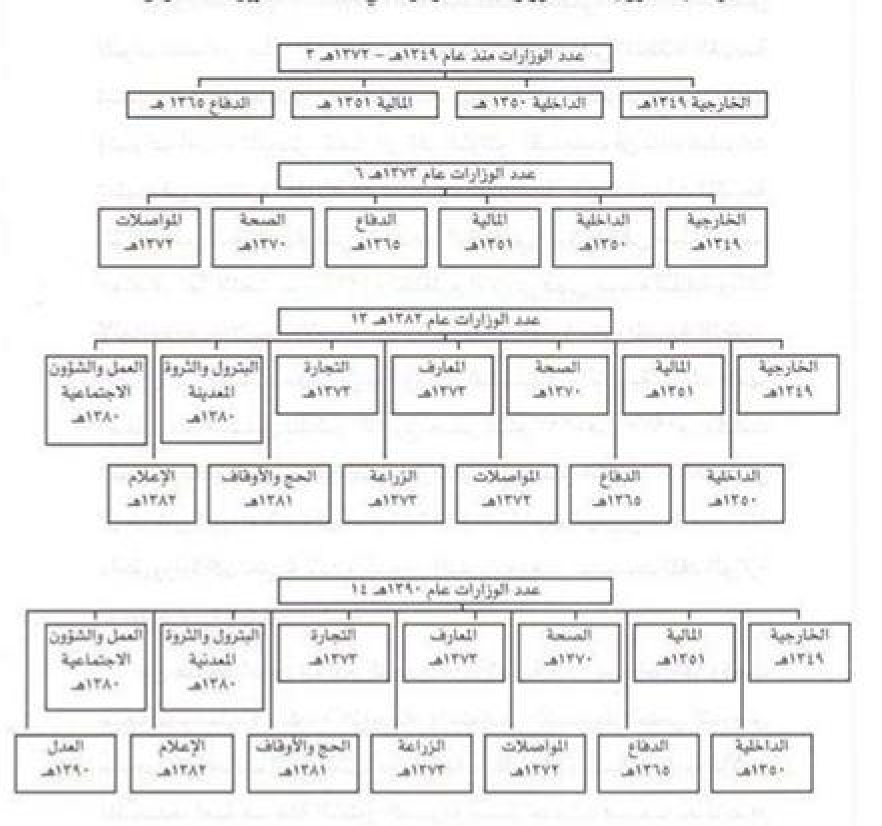
والاستقرار. وعكس هذا النظام آنذاك الأفكار والأساليب التقليدية لإدارة شؤون الحكم المحلي أكثر من أن يكون توجهاً متجسداً بإنشاء مؤسسات ديمقراطية. فالترتيبات المحلية ضمنت الاستمرارية وحققت الأمن والاستقرار وسمحت في نفس الوقت بظهور الاختلافات التي لا بد منها في أجواء تنموية سريعة.

جسَّد النظام الأساسي للحكم مرحلة جديدة في مسيرة تطورها السياسي والدستوري. فالمادة رقم (١) أوضحت معالم النظام السياسي السعودي، إذ حددت أن المملكة العربية السعودية دولة عربية وإسلامية كاملة السيادة، دينها الإسلام، ودستورها القرآن الكريم، وسنة الرسول الكريم عليه السلام. أما المادة الخامسة فقد حددت شكل النظام السياسي بأنه نظام ملكي. كما حددت المادة السابعة أن أصول الحكم تبنى على الانقياد التام لتعاليم الإسلام وأن هذا الانقياد يحقق العدالة والشورى والمساواة وفقاً لأحكام الشريعة الغراء كما جاء في المادة الثامنة. وقد واصل النظام الأساسي تحديده لمهام الدولة ومسؤولياتها بشكل أفضل موضحاً مسؤولياتها الحامية للأراضي المقدسة ومحدداً أُطر توظيف شروط الدولة سعياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. كما أكد القانون الأساسي حق الشعب في الأمن والحرية والتعليم والمساواة والملكية الخاصة، إلى جانب حماية حق المواطن في

المحافظة على خصوصيته. كما حدد النظام الأساسي بشكل واضح حقوق المواطنين وواجباتهم بشكل دقيق. وحيث إن مسيرة الشورى قد تم تصميمها بشكل واسع، فقد دعت الحاجة إلى ترجمة ذلك التوسع وتلك التقاليد على شكل مؤسسة رسمية تعمق تلك المعاني وتضمن شفافية الحكم واستيعابه للتغيرات الناجمة عن مسيرة التنمية السريعة والتي بلا شك قد مكنت المملكة العربية السعودية وبنجاح غير مسبوق من تجاوز المحن والصعاب وتحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. وعليه فقد تم اتخاذ خطوات بناءة في مسيرة تأسيس المجلس وتفعيل دوره في الحياة السياسية، إلى جانب جهود إعادة الهيكلة الإدارية لأقاليم المملكة عامة.

تقسم المملكة العربية السعودية إلى مناطق متعددة يديرها أُمراء يتم تعيينهم من قبل الملك ويتبع هؤلاء الأمراء المسؤولون في الإدارات المحلية. ومنذ عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م تم إقرار شكل الإدارة المحلية رسمياً وعليه فإن المملكة مقسمة إلى إمارات يديرها أمراء معينون على مناصب وزراء ويمثلون الملك في تلك الإمارات. ومن الناحية الرسمية فإن تلك الإمارات مرتبطة بوزارة الداخلية. ومن مهام أمير المنطقة استقبال المواطنين في مجلسه والنظر في شكاواهم والتماساتهم والمحافظة على الأمن والاستقرار في إمارته، والإشراف على مؤسسات الدولة والمسؤولين في الإدارات التابعة لإمارته.

## مراحل تطور إنشاء الوزارات الحكومية في المملكة العربية السعودية




(*) المصدر: الباز (النظام السياسي والدستوري للمملكة) ١٤١٩هـ.
الخولي (الوزارات والوزراء في المملكة) ١٤١٩هـ.

ويرى دحلان (١٩٩٠م) أن المادة السابعة عشرة من نظام مجلس النواب الصادر عام ١٩٣٢م قد حددت أن البلديات في المنطقة الغربية تبقى تحت سيطرة وزارة الداخلية، بينما باقي البلديات تترك تحت إشراف أمراء المناطق. كما أن تلك اللوائح اقتضت أن تلك البلديات تعتمد في مصادرها المالية على الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة إلى جانب المنح المالية التي تقدمها الحكومي المركزية في ميزانيتها العامة. أما لائحة عام ١٩٣٦م للتنظيم الإداري فهي مهمة للغاية وذلك لأنها وضعت الأسس الإستراتيجية وطبيعة السياسات المتبعة للتطوير الإداري إلى جانب تحديد طبيعة وشكل التقسيمات الإدارية، لذلك فإنها أُعتبرت الأساس للتطور الإداري حتى عام ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م. وكانت البلديات قد وضعت ضمن إطار وزارة الداخلية عام١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، على أن مجلس الوزراء قد أقر عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م تأسيس وحدة مستقلة داخل وزارة الداخلية لإدارة شؤون البلديات وقد سميت تلك الوزارة المصغرة إدارة الشؤون البلدية.

من هنا ندرك أن معظم التحديثات الإدارية قد اتسع إطارها وكانت نتيجة لسياسات الحكومة الناجحة، واعتمادها التخطيط العلمي المدروس منهجاً إلى جانب استعانتها بمؤسسات علمية وبحثية ودولية كالأمم المتحدة، أما مرحلة التطور السريع فقد حدثت فيما بعد عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م وبالتحديد الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٧٠-

١٩٧٥ والتي طورتها هيئة التخطيط المركزي والتي كانت النواة الأساسية لوزارة التخطيط حالياً بالتعاون مع معهد ستانفورد للبحوث، وقد تليت تلك الخطة الخمسية الناجحة بسلسلة من الخطط الخمسية للأعوام ١٩٧٥- ١٩٨٠، ١٩٨٠- ١٩٨٥، وأعوام ١٩٨٥- ١٩٩٠ وما تلاها من الخطط الخمسية للتنمية. وفي دراسته التي نشرها عام ١٩٩٠م أكد دحلان على أن المملكة العربية السعودية قد أكملت بناءها الإداري والذي تمثل بالسلطة التنفيذية والقضائية التنظيمية.

وبناءً على طبيعة عمل الوزارات فإنها تقسم إلى ثلاثة قطاعات في المملكة العربية السعودية:

١- وزارات قطاع السيادة الوطنية وتشمل وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع و الطيران إلى جانب رئاسة الحرس الوطني.

٢- قطاع الخدمات والذي يتضمن وزارات الصحة، والمعارف، التعليم العالي، الاتصالات والبرق والبريد والهاتف، الأشغال العامة، الإسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، الحج، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الإعلام، والخدمة المدنية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣- قطاع التنمية ويتضمن وزارات المالية والاقتصاد الوطني، التجارة، التخطيط، الصناعة و الكهرباء، البترول والثروة المعدنية، ووزارة الزراعة والمياه.

## الهيكل التنظيمي للوزراء وتطور عدد الوزارات في المملكة (١٤٢٣هـ)[*]




(*) المصدر: الشلهوب، ١٩٩٩م.

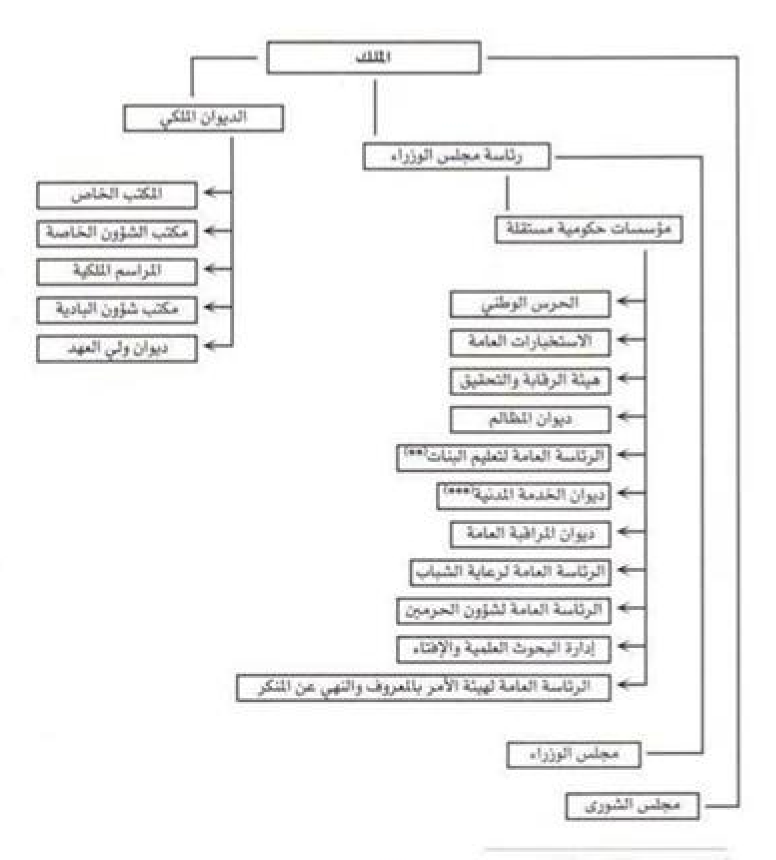
(**) تم تطوير ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة عام ١٤٢٠هـ.

ولضمان الفاعلية في الأداء، فإن معظم الوزارات والهيئات الحكومية لديها فروعاً محلية منتشرة عبر المملكة. علماً أن الخطط التنموية المضطردة والتوسع الإداري الهائل الذي شهدته المملكة قد ووجه بالعديد من المشكلات الإدارية والمتمثلة في ازدواجية الصلاحيات في إدارة بعض الشؤون العامة، إلى جانب التوسع الهائل في الوظائف والزيادة غير المعقولة في تكاليف المشروعات الحكومية، ما أوجب الحاجة إلى استخدام أمثل للتكنولوجيا الحديثة في الإدارة والاستفادة المثلى من الموارد المؤهلة والمتوفرة محلياً والتي أعاقت الإجراءات البيروقراطية والمركزية توظيفها الأمثل.

وعليه فإنه يمكن إجمال مشكلات الإدارة بالقول إن مستوى التنمية قد فاق مقدرة وخبرات جهاز الإدارة العامة مصحوباً ببعض السلوكيات السلبية كما هو عادةً في كثير من الأنظمة الأخرى كالقصور الاداري وكثرة الإجراءات الروتينية للعمل الحكومي أحياناً، ما استلزم إصلاحا إداريا مبنيا على أسس علمية متينة يتم إعادة النظر بها حالياً. من هنا فقد تتابعت عمليات التقويم وإعادة البناء والإصلاح بشكل مضطرد ولا يزال ذلك مستمراً، و قد توج هذا التوجه بتأسيس المجلس الأعلى للإصلاح الإداري ومجلس القوى العاملة. وقد اعتمدت تلك الإصلاحات كما يرى الطويل (١٩٨٦م) على المنهج العلمي والخبرة التي أثبتت نجاحها عبر تلك التجربة الطويلة في الحكم والإدارة، كما أن تلك المسيرة أيضا

توجت بإصدار نظام مجلس الشورى، وتفعيل دوره في الحياة العامة، منذ عام١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م (انظر ملحق رقم ٢). وقد تبع ذلك المرسوم بمرسوم آخر حدد الإجراءات الداخلية لتنظيم أعمال المجلس، هذا وسأقوم في مرحلة لاحقة بتوضيح طبيعة المجلس وتركيبته ووظائفه ودوره في النظام السياسي السعودي. وتعد هذه الظاهرة التي سنتناولها بالبحث المفصل مرحلة مهمة وإنجاز يتوج إنجازات المملكة وسعيها المتواصل لبناء نظام سياسي متقدم. فقد عملت الحكومة السعودية على بناء مكانة مرموقة للمواطن السعودي على خارطة العالم. كما أنها أمدته بكافة المستلزمات عبر السنين الطويلة في مجالات الوعي الديني والتعليم والصحة و الإعلام..... إلخ و التي سعت من خلالها تهيئة المواطن السعودي للمشاركة في إدارة شؤون بلده بشكل فعّال، وذلك من خلال المشاركة في مسيرة التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي من أهم منجزاتها نظام مجلس الشورى والأنظمة الأخرى المتلاحقة والتي لا تزال تتلاحق وتُراجع سنوياً لغرض التحديث والإصلاح الإداري في البلاد لمواكبة المتغيرات الحديثة.

## الهيكل التنظيمي لأجهزة الدولة(*)




(*) المصدر: الشلهوب ١٩٩٩ .

(**) تم دمج رئاسة تعليم البنات مع وزارة المعارف عام ١٤٢٣هـ .

(***) تم تحويل ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة عام ١٤٢٠هـ .

## المبحث الرابع

## الإصلاحات السعودية الحديثة

سعت الحكومة السعودية منذ إنشائها على تقديم الخدمات للمواطنين حيثما كانوا فقد أنشأت صناديق التنمية العقارية والزراعية والصناعية وأسهمت كل الإسهام في إيصال المياه المحلاة للمواطنين ووفرت لهم الرعاية الصحية، كما وفرت الطاقات البشرية الماهرة اللازمة لإدارة شؤون القطاعات العامة، ووفرت التعليم العام لإمداد المجتمع بالطاقات المتعلمة والمدربة، ما جعلها بحق مثالاً غير مسبوق للحكومة النامية والهادفة إلى تعزيز مسيرة التنمية والاستقرار و الأمن الاجتماعي. ولولا جهود القيادة السعودية -كما يرى ليبزكومب (١٩٧٧م)- لبقيت تلك المناطق مسرحاً للصراع بين القبائل المتصارعة، ولبقيت أحد الجيوب المتخلفة في العالم العربي.

أما فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح واستمرارية المسيرة التنموية لاسيما في عهد الملك فهد فإنها تجسد مرحلة مهمة من مراحل حياة المملكة العربية السعودية. كما أنها تجسد رغبة الملك في ديمومة مسيرة التنمية والإسراع بعجلتها وذلك ضمن الإطار الديني العام وقيم وعادات وتقاليد الشعب السعودي العريق. علماً أن ماي (١٩٩٢م) يرى أنه، وبالرغم من الأثر الاقتصادي الهائل الذي أحدثه النفط في بنية المجتمع السعودي الاقتصادية والتحولات الاجتماعية الملحوظة خلال العقود الثلاث

الماضية، إلا أن البناء السياسي لم يتعرض لأي جهد تغيير حقيقي. أما كليرون (١٩٧٨م) فيرى أن مسيرة البناء الطويلة والتوسع في تقديم الخدمات لاسيما في مجال التعليم وكافة القطاعات التنموية الأخرى تمثل المتطلبات الأساسية لمسيرة التنمية السياسية.

فحكومة المملكة العربية السعودية قد حولت المجتمعات القبلية ضمن حدودها إلى دولة عصرية، و ذلك من خلال إنفاقها السخي على كافة القطاعات التنموية لاسيما في مجال التعليم إلى حد الإفراط في التوسع على المؤسسات التعليمية والبعثات. فأصبح المواطن السعودي مواطناً عصرياً، يدرك أهمية الانتماء إلى دولة عصرية تمنحه العدل بدلاً من اللجوء إلى ولاءات قبلية، ضيقة ما أدى إلى تمتع حكومة المملكة العربية السعودية بولاء المواطنين لها، وتمتعها بشرعية سياسية ودعم غير مسبوق في المنطقة، بسبب ما واجهه ذلك المجتمع من شتات في الماضي وهكذا فإنه يمكن القول إن المملكة العربية السعودية، وفي مرحلتها الحالية، تشهد مجموعة من التغييرات الهامة.

وبهذا الصدد يذكر العشير (١٩٥٥) أن المملكة العربية السعودية تمر عبر مرحلة جديدة من مراحل مسيرتها التنموية السياسية، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة اكتمال النمو وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية السعودية. وحيث إن الحكومة السعودية قد حققت نتائج مشهودة في مجال التنمية الاجتماعية و بناء قاعدة متينة بهذا الصدد، كما حققت

الوحدة والأمن فإنها تسعى الآن إلى تجديد نظامها وإعادة تنظيم مؤسساتها ولقد جاءت هذه المرحلة استجابة لمتطلبات مسيرة التنمية وأحد مستلزماتها. وضمن هذا الإطار يأتي تأسيس مجلس الشورى، الذي يعد أحد أهم مؤسسات التنمية السياسية، حيث يُنظر إليه مؤسسة سياسية تضطلع بمسؤوليات وأدوار سياسية مهمة في الحياة السياسية للمملكة العربية السعودية. وعليه يمكن القول إن الحكومة السعودية سعياً منها للاستجابة لمتطلبات بناء دولة عصرية و استجابة منها لتحديات التنمية الشاملة و نتائجها، فقد قامت الحكومة خلال العشر سنوات الماضية بإصدار مجموعة من التنظيمات واستحداث بعض الوزارات والمؤسسات السياسية و بالتحديد يمكن القول: إنه خلال الفترة الواقعة من عام ١٩٩٢- ١٩٩٤م فقد حدثت أربعة تطورات سياسية مهمة الا و هي:

١- إصدار النظام الأساسي للحكم.

٢- إصدار النظام الجديد لمجلس الوزراء.

٣- إصدار نظام لمجلس الشورى.

٤- إصدار نظام المناطق.

وقد شكلت تلك التغيرات والإصلاحات سياسات حكيمة محسوبة بدقة هدفها تحديث نظام الحكم و في نفس الوقت المحافظة على الإطار

العام لنظام الحكم والمتمثل بالإسلام الحنيف إلى جانب عادات وتقاليد المجتمع السعودي العريق. أما فيما يتعلق بالإصلاح والتحديثات الوزارية تشير إلى أحد الأمثلة على تلك المسيرة التحديثية والاستجابة لمتطلبات التنمية والتطوير المتتالية فقد أعيد النظر في دور وزارة الحج والأوقاف، حيث قسمت إلى وزارتين جديدتين هما وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الحج، وكلاهما تتمتع بصلاحيات واختصاصات مختلفة عن الأخرى. ومثال آخر على التحديثات الوزارية فقد أُنشأت وزارة الخدمة المدنية والتي كانت تعرف بديوان الخدمة المدنية، ومهمتها التخطيط في مجال تطوير الطاقة البشرية الوطنية اللازمة للعمل في القطاع الحكومي وضمان العدالة والأهلية في توزيع الوظائف الحكومية، إلى جانب العمل على توفير فرص العمل والقضاء على ظاهرة البطالة.

وقد أسس ما يعرف الآن بمجالس المناطق رغبة من الحكومة في إشراك المواطن جنبا إلى جنب مع المسؤول في التخطيط لمشروعات المنطقة وترتيب أولويات التنمية فيها والإشراف على القائم من المشروعات . كما أسس المجلس الاقتصادي الأعلى والذي تتمثل مهمته في توجيه السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ووضع الخطط الإستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى، والتفكير المتواصل في موارد مالية متجددة، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الدولية. كما تم تأسيس

المجلس الأعلى للبترول والذي يرأسه الملك شخصياً وتتمثل مهمة المجلس في رسم سياسة الدولة البترولية.

ومن الأمثلة الأخرى للتحديث الإداري تأسيس الهيئة السعودية للسياحة للتخطيط لمصدر دخل جديد وتوفير بنية تحتية سياحية لخدمة مواطن المملكة وزائريها، وتمكين الجميع من رؤية تاريخ هذه البلاد وحضارتها الضاربة في أعماق التاريخ، وزيارة أماكن الاستقطاب الطبيعية في هذه البلاد فيما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد. وقد نجحت الحكومة السعودية في جهودها وذلك لتمكنها من إنجاز بنية تحتية عظيمة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والمطارات والجامعات وما إلى ذلك من القطاعات العامة، لدرجة أن التدهور في أسعار النفط في أوائل الثمانينيات الميلادية، والظروف التي مرت بالبلاد أثناء حرب الخليج الأولى، وآخرها الغزو العراقي للكويت وتهديد أمن المملكة مما أثر على الوضع الاقتصادي للمملكة، قد تم امتصاصه دون إحداث تغييرات كبرى في مسيرة التنمية في البلاد.

لقد وضع الإسلام العديد من المبادئ الدستورية العامة، الصالحة لقيادة الدولة الإسلامية في كل زمان ومكان، ومن ذلك مبدأ الشورى، وقد كانت الشورى العامل المشترك في استمرار الدولة السعودية، فمنذ قيام أول دولة سعودية في العام ١١٥٧هـ وحتى الآن، كان الإسلام ركيزة الأنشطة الحكومية. وعندما بدأ الملك عبد العزيز رحلته الموفقة في

توحيد المملكة عام ١٣١٩هـ أولى الشورى اهتمامه الخاص، متخذاً من القواعد الشرعية والأعراف والتقاليد والعادات عوامل مساعدة في البناء والتوحيد.

واستطاعت البلاد - في عهد المؤسس - ترجمة ذلك الموروث إلى واقع ملموس والذي اتخذ طابعاً مؤسسياً بعد دخول الملك عبد العزيز إلى الحجاز في عام ١٣٤٣هـ، متمثلاً في تشكيل مجلس الشورى.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أيده الله تم إعادة تحديث نظام المجلس وذلك استجابة للتطورات على كافة الأصعدة.

فدستور الدولة هو القرآن الكريم بلا جدال، وقد أكدت الدولة هذا المضمون في النظام الأساسي للحكم لعام ١٤١٢هـ الذي سوف نستعرض أهم ملامحه.

ويذهب دارسو النظام الدستوري في المملكة إلى أن النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢هـ هو "أهم وثيقة دستورية في المملكة، ويعد الوثيقة الدستورية الأم في البلاد" وقد نصت المادة الأولى منه على أن دستور المملكة هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وقد تعرض هذا النظام لأمهات المسائلة الدستورية وهي (للمزيد انظر الملحق):

**أولاً - طبيعة الدولة السعودية:**

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية وهي دولة ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض (المادة١) وللدولة عيدان وعلم وشعار (المواد ٢، ٣، ٤).

٢- نظام الحكم في المملكة ملكي: وقد ضبط النظام الأساسي كيفية تولي الحكم فبين أنه يكون في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله.

٣- يناط اختيار ولي العهد بالملك: حيث يختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي.

٤- تفرغ ولي العهد: وينص النظام على أن ولي العهد يكون متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال، ويتولى ولي العهد تلقائياً سلطات الملك عند وفاته، وذلك إلى أن تتم البيعة (مادة ٥).

٥- البيعة على كتاب الله وسنة رسوله: يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

٦- سلطة الدولة مستمدة من الكتاب والسنة: ذلك أن الحكم في المملكة العربية السعودية يرى أن مشروعية السلطة تكمن في أنها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فهما مصدر النظام الأساسي للحكم، وجميع أنظمة الدولة.

**ثانياً - أسس الحكم في المملكة العربية السعودية هي:**

العدل، الشورى، المساواة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال القراءة السريعة السابقة تتضح حقيقة دستورية أخرى مهمة، وهي أنه كما كانت الدولة السعودية الأولى قد استمدت شرعيتها من شرع الله والشورى، وكما تحددت طبيعة الدولة السعودية الثاني في أنها امتداد شرعي لشرعية الحكم واستناده إلى كتاب الله وسنة رسوله وأعمال مبادئ الشورى، وكما أن الدولة السعودية الثالثة، قامت في فكر الملك المؤسس عبد العزيز وعلى أرض الواقع مستمدة شرعيتها من الكتاب والسنة والعمل على تطبيق مبادئ الشورى الإسلامية إلى أقصى حد ممكن، فإن امتداد الدولة السعودية الثالثة قد دعم من الناحية الدستورية أسس بناء الدولة الإسلامية، وأكد في مبادئ قاطعة أن المملكة العربية السعودية، هي دولة إسلامية، تستند إلى الدين الحنيف في كل أوجه حياتها، وفي هذا تأكيد على أن الإسلام دين سياسة وإدارة، وأنه لا تحقيق لمبادئ الإسلام إلا من خلال حكومة واعية، ولذا فإن علم السياسة ليس نظاماً فكرياً مستقلاً، بل هو فرع من فروع الدين ذاته، وليس هناك

أي مسوغ للتفرقة بين الدين والدنيا بالنسبة لعقيدة المسلم، وهكذا النظام الدستوري في المملكة هو جزء لا يتجزأ من أحكام الشريعة الإسلامية، ويتضح مما أكده الدستور من أن مصدر كل أعمال الدولة يتمثل في الكتاب والسنة.

فالقرآن الكريم، هو دستور الدولة، وهو أساس نظام الحكم، ومناط البيعة، وهو منبع السلطة، وهو مصدر النظام الأساسي وكافة الأنظمة الأخرى التي تصدر في البلاد، وأن الشورى كواحدة من الأسس التي يقوم عليها الحكم تنبع منه، ويشارك القرآن الكريم في كل ذلك السنة المطهرة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن القرآن الكريم يشتمل على ٦٢٣٦ آية تتعرض لموضوعات مختلفة، فهناك سبعون آية تتكلم عن الزواج والطلاق والنسب والولاية وتنظيم علاقات الأسرة، وسبعون آية تتعرض للمعاملات، وثلاثون آية تتناول تنظيم الجرائم والعقوبات، وخمس وعشرون آية تتعلق بالنظام الدولي والخاص، وثلاث عشرة آية تخص المرافعات، وعشر آيات تتكلم عن موارد الدولة ومصروفاتها، وعشر آيات تتناول النظام الدستوري، وباقي الآيات تتعلق بالعقيدة وغيرها ويرى هذا الرأي أنه "يتبادر إلى الذهن سؤال مهم، وهو: هل القرآن دستور بالمعنى القانوني المتعارف عليه؟ ليس من السهولة لدى الكثير من الباحثين الإجابة عن هذا التساؤل، وذلك عائد لمكانة القرآن عند المسلمين، ولكن من الواضح أن القرآن ليس دستوراً بالمعنى المتداول، فهو أعم وأشمل من الدستور، لأنه

يضم مجموعة كبيرة من المواضيع، ليست بالضرورة ذات طبيعة دستورية، وإنما هي أمور دينية ومدنية وتجارية، وأخرى متعلقة بالزواج والعقود والتعويضات، وأمور متعلقة بالتاريخ والجنة والنار والثواب والعقاب" ويستند هذا الرأي إلى قول البعض إن "القرآن أساساً كتاب هداية.. وقارئ القرآن يجد نفسه ينتقل بين آيات القرآن من القصص إلى عرض آيات الكون إلى آيات الوعيد والتحذير إلى ذكر قاعدة قانونية، إلى وصف الجنة والنار وهكذا ... والفقه الإسلامي أقر بأن القرآن لا يختص بكل موضوعات القانون بأسلوب واحد محدد مثل كتب التشريع العادية، ولا يختلف التشريع فقط في أسلوبه، ولكن أيضاً في سياق النص المعبر عنه".

والواقع أن هذا الرأي نظر إلى الدستور من المنظور الوضعي، وفي هذا الإطار يكون كل ما قاله صواباً ورداً سديداً على تصورات كتاب الغرب، ولكن الأمر ليس بسيطاً إلى هذا الحد، ذلك أنه عندما يقول المسلم أن القرآن و السنة هما دستور الدولة، فذلك يعني خمسة معاني متكاملة ليست محل خلاف بين المسلمين على الإطلاق، وهي أساس ما يحظى به الإسلام من قبول عالمي عقدي وفكري، وهذه المعاني الخمسة هي:

١- أن القرآن الكريم هو المرجع في تأكيد الحق الدستوري لعقيدة المسلم.

٢- أن القرآن الكريم هو تثبيت الحق الدستوري لحقوق المسلم وحرياته.

٣- أن القرآن الكريم هو المرجع في الحكم على أعمال المسلم ديناً ودنيا.

٤- أن القرآن الكريم هو المرجع في تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم ونظام الحكم ومقومات المجتمع والمبادئ الاقتصادية فيه وسلطة الدولة.

٥- أن القرآن الكريم هو أساس الرقابة على سلطات الدولة.

وعند هذا الحد، فإنه لا يكون هناك ضرورة للقول إن القرآن ليس دستوراً بالمعنى الوضعي، ذلك أن أحداً لا يمكن أن يطلب من أساس الحكم على الأشياء قاطبة أن يكون هو ذاته من هذه الأشياء، فأي دستور في أية دولة إسلامية أو نظام أساسي للحكم تقاس مدى مشروعيته بعدم خروجه على أي نص في القرآن الكريم أو السنة المطهرة وبهذا ينتهي أساس هذا الخلاف.

ومثالُ ذلك أنه عندما تستند الدولة إلى الشورى فإن الشورى لا تأخذ المعنى الوصفي، وإنما تأخذ المعنى الشرعي المبين في الكتاب والسنة، لأنهما معيار الحكم وأساسه على كل الأشياء.

**ثالثاً- مقومات المجتمع السعودي:**

لقد ضبط النظام الأساسي للحكم فكرة مقومات المجتمع السعودي ضبطاً عقدياً فنص على أسس لا يمكن تجاوزها وهي:

١- الأسرة هي نواة المجتمع السعودي وأفراد هذه الأسرة بحسب المادة السابقة من النظام الأساسي للحكم يربون "على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد".

ومن هنا يتحدد التزام الدولة السعودية بتوثيق أواصر هذه الأسرة والحفاظ على قيمها العربية الإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

٢- الاعتصام بحبل الله والتعاون والتكافل: أما الأساس الثاني الهام من الأسس التي يقوم عليها المجتمع السعودي فهي "اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم (المادة١١) وهذا الأساس هو ترجمة أمينة لمبادئ القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولذا يعطي الباحثون في الأنظمة الدستورية أهمية خاصة على صياغة النظام الأساسي للحكم، ذلك أنها لا تمثل منهجاً سعودياً محلياً، بل تمثل منهجاً إسلامياً متكاملاً يصلح في كل دولة إسلامية.

٣- تعزيز الوحدة الوطنية: وقد اعتبر النظام تعزيز الوحدة الوطنية واجباً على الكافة، وألزم الدولة بأن تمنع كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام (انظر المادة ١٢). وهكذا وازن النظام بين الواجبات، فالأفراد ملزمون بتعزيز الوحدة الوطنية شأنهم شأن كل من يكون له وجود مادي على إقليم الدولة، والدولة ملزمة بأن تمنع كل ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام، فلا تكون هناك غيبة لهيبة الدولة في أي وقت.

٤- قام التعليم على أساس غرس العقيدة في نفوس الناشئة وليكون ذلك عماد التنشئة الاجتماعية، وجعل للتعليم رسالة محددة وهي هذه

التنشئة العقدية والاجتماعية فضلاً عن إكساب الناشئة المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء المجتمع السعودي مع حب الوطن والاعتزاز بتاريخه.

**رابعاً - المبادئ الاقتصادية:**

أرسى النظام الأساسي للحكم المبادئ الكبرى الآتية في المجال الاقتصادي:

١- احترام الحقوق الخاصة التي تؤدي وظيفتها الاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية.

فقد بين النظام أن الملكية ورأس المال والعمل هي مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، ونص على أنها "حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية "وفق الشريعة الإسلامية" (المادة١٧).

٢- كفالة الدولة حرية الملكية الخاصة: وفقاً للمادة ١٨ فإن الدولة تكفل حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وأعطت المادة تطبيقاً عادلاً لذلك وهو أنه "لا ينزع من أحد ملكه إلا لمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً" ولا مراء في أن معيار العدالة هو معيار إسلامي أساس.

٣- وللأموال العامة حرمتها إذ تتكفل الدولة بحمايتها ويلتزم المواطنون والمقيمون بالمحافظة عليها (المادة م١٦).

٤- ثروات الدولة ملك لها ولا يمنح امتياز أو استثمار إلا بموجب نظام إذ تبين المادتان ١٤، ١٥ أن جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة، ويبين النظام ذلك كما يبين وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها، وعلى أساس أنه لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام.

٥- حظر المصادرة العامة: كذلك أرسى النظام مبدأ حظر المصادرة العامة للأموال، وعدم جواز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (م ١٩).

٦- عدالة الضرائب وجباية الزكاة: إذ نصت المادتان ٢١،٢٠، على أنه لا تفرض الضرائب والرسوم إلا لضرورة ووفقاً للعدل وهي لا تفرض ولا تعدل أو تلغي إلا بموجب نظام، وإن الزكاة تجبى وتنفق في مصارفها الشرعية.

٧- التنمية من خلال خطة علمية: وإعمالا للنظرة المستقبلية الرشيدة، نصت المادة ٢٢ على أن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

**خامساً - ضبط الحقوق والواجبات ضبطاً إسلامياً عقدياً:**

ومن هنا أخذت الدولة على عاتقها أمرين أساسيين هما حماية العقيدة الإسلامية بما في ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية والأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر في إطار أعم هو الدعوة إلى الله (المادة ٢٣). ودعمت الدولة واجباتها العقدية بإعمار الحرمين الشريفين وتحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة (المادة ٢٦).

ولعل من أهم ما اهتم به النظام النص على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وكفالة المواطن المعسر وأسرته في الضمان الاجتماعي، وتيسير العمل للقادر عليه ورعاية العلوم والآداب والثقافة، وتوفير التعليم العام ومكافحة الأمية والعناية بالصحة العامة وتجهيز القوات المسلحة للدفاع عن العقيدة، وهذا الدفاع واجب على كل مواطن. كما ضبط النظام الأساسي مناط أحكام الحسبة، وتوفير الأمن وحماية حرمة المساكن، وتأكيد شخصية العقوبة والتزام وسائل الإعلام والنشر بالكلمة الطيبة وصيانة حرفة المراسلات والبرقيات والمخابرات، والتزام المقيمين بأنظمة المملكة، ومنح الدولة حق اللجوء السياسي للمصلحة العامة، وتأكيد أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن أو ذي مظلمة، وأن من حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الأمور (المواد ٢٤-٤٣).

**سادساً - تنظيم سلطات الدولة الثلاث القضائية والتنفيذية والتنظيمية:**

وقد ضبط النظام الأساسي للحكم سلطة الدولة في المواد من ٤٤ حتى ٧١ مبيناً أن السلطة في الدولة تتكون من السلطات القضائية والتنفيذية والتنظيمية، وأنها تتعاون في أداء وظائفها وأن الملك هو مرجع

هذه السلطات، وبين النظام أن مصدر الإفتاء هو الكتاب والسنة، وأن القضاء سلطة مستقلة وأن حق التقاضي مكفول، وأن المحاكم تحكم بالكتاب والسنة والأنظمة التي يصدرها ولي المر، وأن المحاكم تختص بالنظر في جميع المنازعات والجرائم وأن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية. كما أشار النظام الأساسي إلى أن النظام يبين تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته، كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها وأن تعيين القضاء وإعفاءهم يكون بأمر ملكي. ويبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته وارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها، وأن الملك يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام وهو رئيس مجلس الوزراء وأنه يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم بأمر ملكي.

وأوجد النظام الأساسي المسئولية التضامنية أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة وحق الملك في حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه. كما نص على أن يبين النظام أحكام الخدمة المدنية. وبين أن الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات المسلحة وأنه هو الذي يعلن حالة الطوارئ والحرب واتخاذ الإجراءات السريعة عند وجود خطر، وأنه يستقبل الملوك والرؤساء، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه ويمنح الأوسمة، وأن له تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد وإنابته عند سفره في إدارة شئون الدولة.

وفي النهاية أشار النص إلى اختصاص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة كما نص على إنشاء مجلس الشورى في المادة ٦٨ وبين أن للملك دعوة مجلس الشورى ومجلس الوزراء لاجتماع مشترك وأن الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات تصدر وتعدل بموجب مراسيم ملكية وأن الأنظمة تكون نافذة من تاريخ نشرها أو من التاريخ الذي ينص عليه النظام .

**سابعاً - الشؤون المالية وأجهزة الرقابة والأحكام العامة:**

نصت المواد من ٦٢ حتى ٨٣ على المبادئ الآتية:

١- تقييد الدفع من الخزانة العامة بمقتضى أحكام الميزانية، وبيان إيرادات الدولة وعدم التصرف في أموال الدولة إلا بموجب النظام، كما أن الأنظمة هي التي تحدد أحكام النقد وأن النظام هو الذي يحدد السنة المالية. وتصدر الميزانية بمرسوم ملكي، وأن الجهات المختصة تعد الحساب الختامي للدولة، وأنه يسري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

٢- الرقابة اللاحقة وغيرها تتم وفقاً للنظام الأساسي للحكم والأنظمة.

٣- أن هذا النظام لا يخل بارتباطات المملكة، كما لا يجوز تعطيل أحكام هذا النظام ولا تعديله إلا بنفس طريقة إصداره.

## المبحث الخامس

## الأصالة والمعاصرة

تعد سياسة "المجالس المفتوحة" إحدى تقاليد الحكم العريقة في تاريخ المملكة العربية السعودية، فهي قديمة قدم الدولة السعودية الأولى في عهد الأمام المؤسس محمد بن سعود، كما أنها تعد أحد المرتكزات الفكرية لحركة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

ويرى هورث (١٩٨٠) أن هذا النوع من الاتصال المباشر بين الحاكم والشعب كان ولا يزال يمارس على مستوى يومي وأحياناً على مستوى أسبوعي. ويعد المجلس في الوسطين الشعبي والرسمي أحد أوجه المشاركة السياسية حيث تتاح لعامة الشعب فرصة التفاعل المباشر مع السلطات العليا في المملكة، وعرض مشكلاتهم على صانع القرار مما يمكنهم من الحصول على حلول مبدئية ومباشرة لما يعرضون على المسؤولين. ولابد من الإشارة هنا إلى أن أفراد الأسرة الحاكمة لاسيما الملك وولي عهده والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء يفتخرون بهذه الممارسة. فمن خلال تجربتهم التاريخية وجدت الأسرة الحاكمة أن تلك الممارسة تفتح لهم قنوات مباشرة للتفاعل والحوار مع المواطن العادي، ما يمكنهم من الإطلاع على حقيقة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وشؤون القبائل ومشكلاتها، ومن ناحية أخرى فإن ذلك التفاعل المباشر يُمكن صانع القرار من الحصول على معلومات مهمة وحيوية يتم توظيفها

في وضع الخطط التنموية المستقبلية وتقويم ومحاسبة قطاعات الدولة المختلفة. ويشكل المجلس قمة التطور السياسي، فالمجلس مؤسسة سياسية شعبية تتاح من خلالها فرصة المشاركة لكافة المواطنين ولا يستثني منها أحد، حسب المادة الرابعة والثلاثين من القانون الأساسي المنظم لشؤون مجلس الملك وولي العهد. وللمجلس بعد عقدي تاريخي، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يدير أرجاء الدولة الإسلامية في عهده من خلال المجلس المفتوح، وقد تابعه في ذلك صحابته من الخلفاء الراشدين وخلفاء المسلمين في العصور المختلفة.

إن الحكام السعوديون حريصون كل الحرص على استمرار السياسة المفتوحة واللقاء المباشر بالمواطنين، فالبعد الشرعي لمؤسسة المجالس المفتوحة مكن لديمومة هذه المؤسسة واستمرارها وتشجيعها وحث المواطنين على الاستفادة منها. من الجدير بالذكر أن الملك يعقد مجلسه مرتين أُسبوعياً، كما يتم تقديم وجبة عشاء عامة على الأقل مرّة أُسبوعياً. من ناحية أخرى فإن الملك أيضاً واتباعاً للعادات الإسلامية العريقة في تقاليد الحكم يلتقي العلماء، ويستمع لآرائهم فيما يتعلق بالشؤون العامة. والنمط الذي يتبعه مجلس الملك المفتوح هو نفسه تقريباً الذي يجري في كل من مجلسي ولي العهد، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. أما وزير الداخلية أو نائبه فإنه يعقد جلسات مفتوحة يومياً وهو على اتصال مباشر بالمواطنين.

أما باقي الوزراء فإنه يفترض، وحسب توجيهات الملك، أن يعقدوا مجالسهم أو من ينيبونه يومياً. ويقتدي أمراء المناطق والمسؤولون في الإدارات المختلفة بهرم السلطة فيستقبلون المواطنين في إمارات المناطق بصفة يومية لأكثر من مرة. ويرى الياسيني (١٩٨٥) أن سياسة المجالس المفتوحة مؤسسة قائمة على مبدأ المساواة والعدل، فيحق لأي شخص كان حضور المجلس بغض النظر عن فوارق اللون، والديانة، والجنسية أو مستواه الاجتماعي. كما قام الياسيني بتحديد بعض موضوعات الحوار المطروحة في المجالس والمتمثلة بالنزاعات القبلية، المشكلات المترتبة على المصادر المائية وتوزيعها، ومشكلات الملكية إلخ.... على أن المجالس تتناول أية مشكلة وأي موضوع يطرح على بساط البحث والمناقشة ويتخذ بصدده الإجراء المناسب المرتكز على قواعد العدل والمساواة. علاوة على ذلك فإن المجلس أيضاً يتناول البحث في الموضوعات السياسية، بل وحتى مناقشة المشكلات المالية على مستوى الأفراد. من ناحية أخرى فقد وجد الياسيني أن الملك وولي عهده ونائبه الثاني يحرصون شخصياً للاستماع لمشاكل المواطنين، ويشجعونهم في إبداء آرائهم حول كافة المسائل المطروحة والشؤون العامة وذلك فيما يتعلق بشؤون سياسة المملكة الداخلية والخارجية ومشاكلهم الشخصية.

لذا فإن مؤسسة المجالس المفتوحة تقدم للحاكم والمحكوم فرصة للتفاعل السياسي والمشاركة والاتصال المحكوم بضوابط الشرع الحنيف

وعادات وتقاليد المجتمع السعودي العريق. أما فيما يتعلق بآليات عمل المجالس وتنظيمها، فهناك مجموعة من القواعد المتعارف عليها بهذا الصدد حيث تعطى أولوية الحديث لكبار السن حيث يولي المجتمع السعودي كل الاحترام والتقدير متمثلاً بذلك التقاليد الإسلامية والعادات العربية الأصيلة في هذا الخصوص. كما أن أي مجلس من المجالس المفتوحة لا ينظر في أمر تم الحكم فيه شرعا في حين يوجه الموضوعات المحتاجة لمعلومات إلى الجهات الإدارية المختصة لمراجعتها وتذليل الصعوبات لحلها.

ويعد الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض، أحد أهم الخبراء فيما يتعلق بطبيعة عمل المجالس وآلياتها وأهميتها، وركناً من أركان العملية الإدارية وإدارة شؤون الحكم في المملكة العربية السعودية، فخبرته في هذا المجال تعود إلى مطلع عام١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، و يرتاد مجلسه ما لا يقل عن ألف مواطن يومياً. ويتميز سموه ببساطة الأسلوب الإداري وتوجيه المراجعين في الحال إلى الدوائر الحكومية المختصة في حينه، وقد استطلعت رأي سموه في كتاب نشر سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م عن رأيه في المجالس المفتوحة فأكد أهميتها وتمسك قيادة المملكة العربية السعودية بها (آل سعود، ٢٠٠٠).

الفصل الرابع

# الشورى ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية

- المبحث الأول: الشورى ومكانتها في نظام الحكم الإسلامي
- المبحث الثاني: الشورى في الدولة السعودية الأولى
- المبحث الثالث: الشورى في الدولة السعودية الثانية
- المبحث الرابع: الشورى في الدولة السعودية الحديثة
  - مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز
- المبحث الخامس: مجلس الشورى الجديد
  - قراءة في نظام مجلس الشورى الجديد

تعد الشورى أحد أهم مرتكزات نظام الحكم في الإسلام، فقد حث القرآن الكريم باعتباره النظام الأساسي و دستور الدولة الإسلامية، حث الحكام على تطبيق مبدأ الشورى تاركاً تقديره للحاكم، وذلك اعتماداً على مبدأ المرونة الذي يزود الحاكم المسلم بأحكام شرعية تؤهله لقيادة الأمة وفقاً لمتغيرات الزمان و المكان مع المحافظة على مبدأ الشورى أحد مؤسسات الحكم وأهم أركانه. لذلك فقد عد مبدأ الشورى جوهر النظرية السياسية في الإسلام وروح الدستور الإسلامي ومادته.

لقد طبقت المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة إسلامية مبدأ الشورى و بصور مختلفة منذ نشوئها، و قد كانت آخر صورة له على شكل مجلس استشاري أصبح أحد أهم أركان النظام السياسي في المملكة العربية السعودية. فالمجلس يطلع بمهام جليلة أهمها تفعيل وتطبيق القوانين وتقديم النصح والإرشاد للحاكم. وسنتناول في هذا الفصل البحث المفصل في مؤسسة مجلس الشورى من حيث سلطاته، صلاحياته، منجزاته وأبعاد المستقبل من حيث تطور مؤسسات المشاركة السياسية.

## المبحث الأول

## الشورى ومكانتها في نظام الحكم الإسلامي

عرفت الشورى مصطلحاً ومنهجاً لدى العرب قبل الإسلام، حيث تتضمن معاجم اللغة العربية مشتقات عديدة لمصطلح الشورى، فهو مستمد من الأصل "شاورني وشاورته" بمعنى طلبته النصيحة. كما أنها تتضمن مفهوم الظهور والتحصل على شيء ما، أي بمعنى طلب شيء ما والذي عادة ما يكون النصح والإرشاد. ومن الناحية العملية فإن المصطلح يشير إلى: السعي لطلب النصح والإرشاد من العلماء وذوي الشأن من المتعلمين، وذلك فيما يتعلق بالشؤون والمصلحة العامة. يرى العوا (١٩٨٩) أن الشورى تعني "عملية اتخاذ القرار على ضوء آراء الأطراف المهتمة والمطلعة على شؤون الأمور في بلد ما".

أما في هذه الدراسة فإن التعريف المتبع هو أن الشورى تعني ذلك التبادل للآراء ووجهات النظر مع الآخرين، بهدف تشكيل رأي وقرار سليم. على أن معيار السلامة في قرار ما مبني على أساس من مطابقته لأصول الشرع، وأنه لا يتناقض مع أحكام القرآن الكريم. كما أنه يخدم المصلحة الوطنية العامة. و تتضمن الشورى من وجهة نظرنا ثلاثة عناصر:

الأول: الشخص أو الجهة التي تشير.

الثاني: موضوع الاستشارة.

الثالث: المستشار أو الشخص الذي يقدم النصيحة.

وكما أسلفنا فإن الشورى تجسد أحد أهم مبادئ الإسلام في الحكم وإدارة الشؤون العامة بل والخاصة، وحيث إن موضوعنا الشؤون العامة، فيمكن القول إن هناك إجماعاً لدى الباحثين على أن مبدأ الشورى يجسد أحد أهم المبادئ الدستورية الإسلامية، كما أنه جوهر وروح نظام الحكم في الإسلام. كما أنه يجسد الإطار الفكري العام والنظرية العامة التي يعتمدها الحاكم لإدارة الشؤون العامة. وفي أجهزة الحكم بأشكالها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ومن مزايا نظام الشورى كما يرى النادي (١٩٩٩) أنه يساعد في القضاء على آفات الحكم، والمتمثلة بالامتناع عن المشاركة، والمنهجية السياسية، ويسهم في الوصول إلى قرارات حكيمة، وتحقيق الوحدة، والتعايش والألفة بين أفراد الشعب. كما أن الشورى تعد أحد أهم مصادر التشريع، و أحد أركان النظام الدستوري الإسلامي. كما أن أهميتها تتضح بما تقدمه من أحقية للأمة بإدارة شؤونها واعتبار مؤسسة الشورى القاعدة و المرتكز الأساس و المتين للأحكام التي لم ترد في القرآن الكريم وسنة الرسول -صلى الله عليه و سلم-. من ناحية أخرى يرى النادي (١٩٩٩) أن الشورى صمام آمان يقي المجتمع من مخاطر التعسف والظلم السياسي، حيث إنه لا تنفيذ لقرار متخذ من قبل السلطة الحاكمة إلا

بمرجعية شعبية تمده بأسباب الرضى والقبول، ما يسهل بالتالي إدارة شؤون الحاكم. وحيث إن الشورى ذات أهمية بالغة في الحياة الدستورية في الدولة الإسلامية فإنها أيضاً تتميز بالعديد من المزايا التي أهمها:

١- إنها تجعل من السياسة وإدارة شؤون الحكم نشاطاً ثنائياً بركنيه الحاكم والمحكوم، الحاكم والشعب وبذلك فإنها تقوي العلاقة بين الطرفين، وتجعلها ذات طابع علاقات متبادلة ومتكافئة.

٢- أن تجعل من مشروع الحكم، مشروعاً تعاونياً بين الحكام والمحكومين، وتبنيه على أساس من المسؤولية المشتركة، وبذلك فإن الحكومة والشعب يقومان بتوظيف مقدرات المجتمع توظيفاً أمثل في كافة الشؤون العامة، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية.

وقد أولى الفقه الإسلامي مبدأ الشورى جل اهتمامه، وأعلى من مكانته فجعل منها حقاً للحكام والمحكوم. فالشعب له حق المشاركة كما أن عليه واجب تقديم النصح والإرشاد للحاكم في كافة الشؤون العامة. فالقرآن الكريم قد أكد مراراً وتكراراً ضرورة تطبيق الشورى، كما أفرد لها سورة كاملة. أما الرسول الكريم عليه السلام فقد أكد أهميتها واعتمدها أحد أركان الحكم في الدولة النبوية. النادي (١٩٩٩) يرى أن الرسول الكريم و الخلفاء الراشدين من بعده قد أداروا شؤون الحكم وفقاً لمبدأ الشورى، لذلك فإن التاريخ الإسلامي يزخر بتلك الأحداث الجسام و تلك القرارات الفاصلة التي اعتمد فيها كلياً على مبدأ الشورى،

وذلك فيما يتعلق بالقضايا الأمنية التي تمس وجود المجتمع الإسلامي، كما في شؤون الدفاع و الحرب والغزو. ووضّح القرآن الكريم أهمية الشورى في الآية الكريمة: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

فالآية الكريمة واضحة في اعتبارها لمبدأ الشورى، حيث إن الله جلّ وعلا قد أمر الرسول صلى الله عليه و سلم باستشارة الصحابة في كافة الأمور التي تحتاج إلى استشارة. ويقول ابن كثير في تفسيره لمبدأ الشورى المنصوص عليه في هذه الآية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الأمر إذا حدث تطييبا لقلوبهم، ليكون أنشط لهم فيما يفعلونه، كما شاورهم يوم بدر في الذهاب إلى العير فقالوا: يا رسول الله لو استعرضت بنا عرض البحر لقطعناه معك، ولو سرت بنا إلى برك الغماد لسرنا معك ولا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكن نقول اذهب فنحن معك وبين يديك وعن يمينك وعن شمالك مقاتلون.

وشاورهم أيضا أين يكون المنزل حتى أشار المنذر بن عمرو بالتقدم أمام القوم. وشاورهم في أحد في أن يقعد في المدينة أو يخرج إلى العدو، فأشار جمهورهم بالخروج إليهم فخرج إليهم. وشاورهم يوم الخندق في مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة عامئذ فأبى ذلك عليه السعدان:

سعد بن معاذ وسعد بن عبادة فترك ذلك. وشاورهم يوم الحديبية في أن يميل على ذراري المشركين؟ فقال له الصديق: إنا لم نجئ لقتال أحد وإنما جئنا معتمرين فأجابه إلى ما قال: وقال -صلى الله عليه وسلم- في قصة الإفك: "أشيروا عليّ معشر المسلمين في قوم أبنوا أهلي ورموهم، وأيم الله ما علمت على أهلي من سوء وأبنوهم بمن؟ والله ما علمت عليه إلا خيرا" واستشار علياً وأسامة في فراق عائشة رضي الله عنها.

فكان -صلى الله عليه وسلم- يشاورهم في الحروب ونحوها. وقد اختلف الفقهاء هل كان واجباً عليه أو من باب الندب تطييباً لقلوبهم؟ على قولين وقد روى الحاكم في مستدركه: أنبأنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي حدثنا يحيى بن أيوب العلاف بمصر، حدثنا سعيد بن أبي مريم أنبأنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] قال: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ثم قال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وكذا رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزلت في أبي بكر وعمر وكانا حواري رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ووزيريه وأبوي المسلمين. وقد روى الإمام أحمد: حدثنا وكيع حدثنا عبد الحميد عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لأبي بكر وعمر "لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما". وروى ابن مردويه عن علي ابن أبي طالب قال: سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن العزم؟

فقال "مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم". وقد قال ابن ماجه حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن بكير عن سفيان عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال "المستشار مؤتمن". ورواه أبو داود والترمذي وحسنه النسائي من حديث عبد الملك بأبسط من هذا. ثم قال ابن ماجه حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "المستشار مؤتمن" تفرد به. وقال أيضا حدثنا أبو بكر حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وعلي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه" تفرد به أيضا وقوله تعالى "فإذا عزمت فتوكل على الله" أي إذا شاورتهم في الأمر وعزمت عليه فتوكل على الله فيه "إن الله يحب المتوكلين"، انتهى كلام ابن كثير.

وهذا النقاش لمبدأ الشورى يعطي انطباعا عن أهميته في الإسلام وكون الحاكم المسلم مندوب إلى الاستشارة، ومطالب بها امتثالا لأمر الله، واقتداء برسوله -صلى الله عليه وسلم-.

أما سورة الشورى فقد أوضحت أن أحد أهم ميزات الفرد المسلم والمجتمع المسلم هي تطبيق مبدأ الشورى. وذلك واضح في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨].

ويفسر ابن كثير هذه الآية بأن المسلمين "لا يبرمون أمرا حتى يتشاوروا فيه ليتساعدوا بآرائهم في مثل الحروب وما جرى مجراها. ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يشاورهم في الحروب ونحوها" . من ناحية أُخرى فإن تخصيص القرآن الكريم لسورة كاملة للشورى يؤكد عظمة دورها وأهميتها في حياة الفرد المسلم والمجتمع المسلم. من ناحية أُخرى فقد استخلص فقهاء الحكم في الإسلام أن هذا الأمر الواضح للرسول الكريم بتطبيقها، واستخدامه للشورى أحد أهم مبادئ الحكم وخلفاءه الراشدين من بعده يدل على أنها أهم أركان الحكم في الإسلام. كما أنها المرجع الأساس لإدارة الشؤون العامة في المجتمع المسلم. يرى القاسمي (١٩٩٠) أن مبدأ الشورى في الحكم لم يظهر أحد مقتضيات الطبيعة الاجتماعية للحياة السياسية والاجتماعية في مجتمع الجزيرة العربية، وإنما كان ذلك بمثابة أمر إلهي للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ولأتباعه من بعده بهدف بناء المجتمع الصالح المستقر. ويمكن تقسيم الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم إلى قسمين:

الأول: هو أن الشورى قد تم استخدمت بناء على طلب الرسول الكريم عليه السلام، بمعنى أنه هو شخصياً طلب من المسلمين تقديم النصح له.

الثاني: أن الشورى قد قدمت له عليه السلام بلا طلب منه و ذلك من قبل بعض صحابته، و يزخر التاريخ الإسلامي بوقائع تدل على هاتين الحالتين.

ويرى القاسمي (١٩٩٠م) أن الرسول الكريم عليه السلام قد استشار صحابته في شؤون السلم والحرب. فقد عُرف عنه صلى الله عليه وسلم مقولته المشهورة "أشيروا عليّ أيها الناس". فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه في بعض الأحيان اتخذ قرار ما اعتقد أنه في مصلحة الأمة واستشار حوله صحابته فوجد أن رأيهم مخالفاً لرأيه عدل عن رأيه وأخذ برأيهم، ومن مقولاته المأثورة بهذا الصدد "ما خاب من استشار"، و"المستشار مؤتمن"، وكان -صلى الله عليه وسلم- مثالا حيا في تمثل هذه المعاني وقام بتطبيق الشورى.

وفي العهد الراشدي سار الخلفاء الراشدون على سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في تطبيق الشورى فيروي الدرامي أن أبا بكر اذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن لم يجد نظر في سنة رسول الله، فإن لم يجد ما يقضي به بين الخصماء "جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به..." (الدرامي، سنن الدرامي، ص٥٨، دمشق ١٣٤٩هـ).

ويرى النادي (١٩٩٩م) أن مسألة الشورى في الفقه الإسلامي قد هيمنت على الفكر الإسلامي. فالمفكرون المسلمون قد أجمعوا أن الشورى واجبة تقتضي من الحاكم المسلم طلب النصيحة ورأي الخبراء في أي شأن من الشؤون العامة. لذلك فإن الشرعية السياسية لأي حاكم ما، اعتمدت على مدى التزامه بهذا المبدأ القرآني، مبدأ الشورى. لذلك فقد

حرص أتباعه صلى الله عليه و سلم و خلفاؤه من بعده على تطبيق مبدأ الشورى.

من ناحية أُخرى يرى القاسمي (١٩٩٠م) أنه حتى المشركين الذين عاصروا الرسول صلى الله عليه وسلم قد أدركوا أهمية هذا المبدأ واعتباره أحد أهم دعائم المجتمع الصالح والمستقر.

فالشورى لم تبرز بسبب ظروف اجتماعية عانى منها الرسول الكريم عليه السلام، والمسلمون من حوله، وإنما كانت تجسد مبدأً شرعياً وركناً أساسياً من أركان الإدارة والحكم، وبذلك فقد تواتر استخدامها فأصبحت تمثل جوهر الحياة العامة بل والخاصة.

وبناء عليه فإن المجتمع السعودي يعتمد اعتماداً جازماً وعلى صعيديه الفردي والمجتمعي الشورى مبدأً ذا مصدر إلهي فيتقيد بموجباتها الأفراد والجماعات ومؤسسة الحكم. فتلك المؤسسة تمد المجتمع المسلم بمرونة لازمة في شؤون التقدم والتنمية والازدهار.

## المبحث الثاني

## الشورى في الدولة السعودية الأولى

بدأت معالم مجلس الشورى الأولية في حياة المملكة العربية السعودية مع تأسيس الدولة السعودية الأولى حيث اعتاد الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب استشارة أصحاب العلم لاسيما في ظل شؤون الحرب. وقد اعتاد الإمامان دعوة أهل الرأي للاجتماع ولو أن جلساته اتسمت بأنها وقتية وذلك حسب الوقائع والأحداث التي مرت بها المملكة، وقد استمر تطبيق هذا المبدأ في الدولة السعودية الأولى والثانية، على أن المظهر الحديث والتطور الملحوظ قد طرأ في عهد الدولة السعودية الحديثة. فقد اعتاد الملك الراحل والمؤسس عبد العزيز آل سعود على اتخاذ كافة القرارات المهمة بناء على مبدأ الشورى حيث يطلب النصح والإرشاد من أهل الحل والعقد.

وكان نظام الشورى في الدولة السعودية الأولى، واحداً من أهم المظاهر التي يقف المؤرخون أمامها، فدرسوها جنباً إلى جنب مع دراساتهم للإمام وسلطاته ونظام ولاية العهد وموقع الأمراء السعوديين وحكام الأقاليم والنظام القضائي وتنفيذ الأحكام الشرعية والنظام المالي، فكانت الشورى واسطة العقدين لهذه العناصر التي لا يتسع الوقت لمجرد الإشارة إليها، وحسبنا الآن أن نشير إلى نظام الشورى، كما عبر عنه المؤرخون الثقات، حيث خلصوا بشأنه إلى حقائق تاريخية، أن الإمام

محمد بن سعود أقام حكمه على دعائم عقدية وكان من تبعات ذلك اهتمامه بالشورى، وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب مستشاره في كل الأمور، كما استشار ابنه عبد العزيز، الذي يوصف بأنه كان ساعد والده الأيمن في إدارة شؤون الدرعية والبلاد. وظل الحال على طيلة حكمه. وفي عهد الإمام عبد العزيز بن محمد اتسعت أرجاء البلاد وزادت أملاك الدولة، وتعقدت شؤونها فلم تعد سهلة كما كانت من قبل، وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب قد انقطع كلية للشؤون الدينية، ولكن الإمام عبد العزيز ظل يلجأ إليه، مستشيراً إياه في كل الأمور، حتى أنه لم يكن ينفذ حكماً إلا برأيه، كما كان يستشير الأمراء من أفراد أسرته والعلماء كافة وأصحاب الرأي أيضاً.

وقد أخذت الشورى في عهد الإمام سعود إطار تدرجياً، فإذا وجد نفسه في وقت السلم أمام موضوع حاسم لا يستطيع أن يقطع فيه برأي جازم فإنه يستشير رؤساء البوادي ويستشير أصحاب الرأي من أهل الدرعية بما فيهم الأمراء، ويستشير أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأهل العلم من أبناء الدرعية. ثم بعد كل هذا يتخذ الحكم في الأمر ويصدر به قراراً.

أما في وقت الحرب، فإن الأمير كان يجمع كافة حكام الأقاليم الخاضعة للدولة وأهل العلم في مجلس استشاري لمساعدته في تصريف الأمور. وهؤلاء هم خير من يمثل الرعية، فشيخ القبيلة له الصدارة

واختارته قبيلته عن طواعية، ولذا فقد كان هو خير من يمثلها، وكان يتمتع في الوقت نفسه بمكانة كبيرة لدى أفراد قبيلته، فإذا أضيف إلى ذلك دور أهل العلم بما كانوا يتمتعون به في ذلك الوقت، فإنه يتضح تماماً أن نظام الشورى كان من أهم أسس الدولة السعودية الأولى وأنه كان نظاماً سليماً يتفق وطبيعة المجتمع وحقيقة الدولة وكيانها في ذلك الوقت (عبدالرحيم،١٩٧٩).

## المبحث الثالث

## الشورى في الدولة السعودية الثانية

لم تكن الشورى بعيدة أبداً عن الدولة السعودية في أي من مراحلها، فقد اعتمدت الدولة على الشورى، عبر كافة مراحل تكوينها، وغدا ذلك جلياً منذ حكم الإمام السعودي الثالث سعود الكبير بالدولة السعودية الأولى حتى الآن. وتنقسم الشورى في الدولة السعودية الثانية إلى قسمين أولهما شورى خاصة وثانيهما شورى عامة، وفيما يتعلق بالشورى الخاصة، فإنها تعتمد على خاصة الخاصة من أصفياء الإمام، من الأمراء والفقهاء والقضاة والقادة ونخبة معينة من أفراد الأسرة الحاكمة، ويجتمع هؤلاء الصفوة من أصحاب الرأي في الرياض بناء على طلب الإمام، ويحدث ذلك في الظروف الهامة كحالات الحرب، أو عند تعيين ولي العهد، أخذاً بمبدأ الشورى.

وأما الشورى العامة، فهي أعم من حيث تكوين أهل الشورى، فهم أوسع، ومن حيث المناسبات، فهي أكثر اتساعاً، تبعاً لموضوع الشورى، حيث يكون متنوعاً بتنوع المشكلات التي تثور في الأقاليم. وقد تجرى الشورى العامة في حالة حدوث فتور في العلاقة أو تمرد في بعض الأقاليم، ولذا كان يحضر هذه الاجتماعات الأمراء والفقهاء والقضاة ومشايخ القبائل والأمراء وأصحاب الفكر والقادة ومن إليهم. وكان هذا النوع من الاجتماعات العامة، هو الوسيلة المثلى لتدارس مختلف وجهات النظر،

ومن الأمثلة الهامة لذلك اجتماع "وثيلان" الذي التأم في الدهناء قرب عين "وثيلان" الذي اجتمع فيه الإمام فيصل بن تركي بعامة المسئولين في الأقاليم، ويقارن الباحثون هذه الاجتماعات الخاصة والعامة بما تقوم به المجالس النيابية في الوقت الحاضر، مع ملاحظة الطابع الإسلامي في أمور الشورى (ابن بشر،١٩٣٠).

وقد أصبحت الشورى في الدولة السعودية الثانية نظاماً واضح المعالم تماماً في عهد الإمام فيصل بن تركي، فمنذ لحظة تسلم الإمام الحكم، عقد اجتماعاً شورياً هاماً، حضره مجلس مستشاريه، الذي كان يتكون من أشخاص في صدارتهم عبد الله بن رشيد أمير الجبيل، وعبد العزيز بن محمد أمير بريدة وتركي الهزاني أمير الحريق، وحمد بن يحيى بن غيهب أمير الوشم، فضلاً عن جمع كبير من الفقهاء والأعوان وبعض مشايخ القبائل وذلك للنظر في دراسة أوضاع وشئون الأقاليم (ابن بشر،١٩٣٠) كذلك اجتمع مجلس الشورى، للنظر في أمر ضرورة وضع الخطط اللازمة، لمقاومة حملة القائد إسماعيل بك وخالد بن سعود اللذين أرسلهما والي مصر محمد علي من أجل القبض على الإمام فيصل وإنهاء كيان الدولة السعودية المستقلة (ابن بشر،١٩٣٠). و قد اهتزت الشورى في عهد الفتن والفوضى التي بدأت عام ١٢٨٢ هـ وحتى ١٣٠٩ هـ بسبب الحرب الأهلية والصراع على السلطة.

## المبحث الرابع

## الشورى في الدولة السعودية الحديثة

دعم الملك عبد العزيز الشورى التي حرص عليها حكام الدولتين السعوديتين السابقتين، و قد جسد فكرة الشورى تجسيداً عملياً في اجتماع عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وهو الاجتماع الذي أسفر عن تأسيس مجلس أعلى للدولة وتكوين قيادة عليا للقوات المسلحة برئاسة ولي العهد (جريدة أم القرى،١٣٥٧هـ).

ونمت الشورى في نظام حكم الملك عبد العزيز من خلال التجمع السنوي أو المجلس العام الذي كان ينعقد بناء على دعوة من الملك عبدالعزيز توجه إلى كافة أعيان البلاد ورؤساء العشائر فيها وأمراء الهجر، وذلك للاجتماع مع الملك لتداول الآراء حول المشكلات التي تواجه الأمة وهذا التجمع السنوي كان محفلاً إدارياً وسياسياً يطرح فيه المجتمعون آراءهم بكل صراحة ووضوح، ويعرضون مطالبهم ومطالب الأفراد والجهات التي يمثلونها، وفي نفس الوقت يأخذون من الملك التوجيه المناسب. وهذه الاجتماعات لا تختلف عن المجالس اليومية المفتوحة إلا في أنها سنوية ويخطط لها جيداً وتناقش مسائل بالغة الحيوية على مستوى الفرد والمجتمع.

ولم تكن التقاليد القبلية فقط هي التي دفعت الملك عبد العزيز للأخذ بمبدأ الشورى في إدارة البلاد، ولكن إيمان الرجل الراسخ

بعقيدته الإسلامية هو الذي دفع به نحو الشورى. ولذا كان الملك عبد العزيز يكثر من التشاور، في شتى المجالات، حتى إنه طبق الشورى في مجلس القضاء، وفي اجتماعه مع رؤساء العشائر والأمراء، وفي حالات التفكير في مستقبل إدارة البلاد، بل أنه من بعد نظره رحمه الله كان لديه مجموعة من المستشارين من أبناء الدول العربية المتعلمين، حينما كان لا يوجد من أبناء الجزيرة العربية مثل خبرتهم، وكان يستشيرهم ومنهم من دول عديدة مثل سوريا وليبيا وبلدان عربية أخرى، وكان يثق بآرائهم، وعندما يخلو بمستشاريه الخاصين كان يقول دائماً "رأي الجماعة خير من رأي الفرد" (جريدة أم القرى،١٣٤٥هـ) وهذا يعني أن الشورى كانت قد تمكنت منه وتغلغلت في أعماقه استجابة لأصل نشأته الدينية، وهذا ما حدا به إلى القول أيضاً أن مجال البحث والتدقيق والتمحيص يوصل إلى خير النتائج وأحسنها" (العقاد).

ولا تدقيق إلا بالشورى، كما أنه لا تمحيص إلا بأخذ رأي أهل الحل والعقد (جريدة أم القرى،١٣٤٥هـ). وقد اتخذت الشورى في عهد الملك عبد العزيز أنماطاً عديدة منها دعوة من يرى الاجتماع بهم من الأعيان وعرض الموضوعات التي تحتاج إلى استشارتهم والاستماع الواعي لآرائهم، أو عقد اجتماع سنوي بمن يفد عليه منهم، وقد يجتمع بأهل الشورى بواسطة المجلس المفتوح اليومي الذي لا ينحصر النظر فيه على مسألة بعينها، وإنما تعرض فيه كل المسائل التي تهم المواطنين، ومن هذه الأنماط

أيضاً عقد اجتماعات خاصة يحضرها عدد محدود من الخاصة وأهل الرأي والمشورة.

ولم تكن الشورى في عهد الملك عبد العزيز أمراً شكلياً بل كانت إطاراً جوهرياً وأساساً متيناً للحكم مؤمناً بأن استشارة أصحاب الرأي تجلب مودتهم للملك، وتعمق ثقتهم بزعامته، لأنها تشعرهم بأهميتهم ...' ولذا كان يستشير ذوي الخبرة في المجالات المختلفة، فرادى أو مجتمعين، ... وكان يقبل المشورة ... إذا رأى أنها صائبة' (العثيمين،١٤٠٦هـ).

ومما جعل الشورى تمثل كل البلاد أن رؤساء العشائر كان لهم حضور واضح في مجلس الملك عبد العزيز لاسيما في بداية تكوين الدولة، فلقد أراد الملك عبد العزيز أن يظل دائماً أميناً مع مواطنيه، حاملاً معهم وبهم لواء التقدم والتحديث في إطار ثوابت المجتمع التي تنبثق من الدين، وقيمه، ولذا كان لابد من الاعتماد على رؤساء العشائر إلى أن يتهيأ من أبنائهم من يتولون المناصب الكبرى ويصبحون رسمياً من أهل الشورى. ومن هنا فإنه بعد أن استقرت الدولة واكتمل بناء أجهزتها السياسية، والتوسع في سن النظم، تم تشكيل دوائر ذات تخصصات متنوعة، فأصبح المعول عليه في الاستشارة بعد ذلك هم الموظفون الرسميون والمستشارون الخاصون.

ولم تكن الاجتماعات هي أساس الشورى وحدها، لأن الملك عبد العزيز كان يرسل لرؤساء العشائر والهجر القرارات الهامة، للاطلاع

عليها وإبداء الرأي فيها (السبيت، ١٤١٠هـ)، ومع ذلك فقد ظلت الاجتماعات أنموذجاً أصيلاً للشورى في عهد الملك عبد العزيز ويتضح ذلك من الدراسات المتعمقة لاجتماعاته، فالاجتماع العام كان ينعقد من خلال قيام الملك عبد العزيز باستدعاء رؤساء العشائر وأمراء المدن والهجر للالتقاء به في مكان معين، وكان يشرح لهم موضوع الاستشارة، ولا ينوه برأي معين أو يوجههم إلى تصور معين، لأنه كان يريد رأيهم هم، ومن ثم كان يترك لهم حرية النقاش والحوار، ولإثراء الحوار كان يستدعي في بعض الأحيان علماء المملكة في الشريعة ليتحاوروا مع المجتمعين، فإذا اتفق المجتمعون، أو تقاربت وجهات نظرهم، لم يكن الملك عبد العزيز يتردد في اتخاذ قراره المبني على الرأي السديد الذي انعقد عليه إجماع أهل الشورى. ومثال ذلك اجتماع عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) الذي عقد في الرياض وتمت فيه موافقة أهل الشورى على الزحف على الحجاز، وكذلك اجتماع عام ١٣٤٥هـ ١٩٢٦م وهو اجتماع تاريخي مهم حضره حوالي ثلاثة آلاف شخصية سعودية من أهل الحل والعقد، وقد أسفر هذا الاجتماع الشوري التاريخي عن إعلان نجد مملكة، ولذا جاء في ديباجة القرار " بناء على ما عرضه علينا أهل الحل والعقد من رعايانا في سلطنة نجد وملحقاتها" .

وفي المرحلة الأولى من مراحل إدارة الحجاز عينت إدارة مؤقتة ومجالس أهلية، فقد تعامل الملك الموحد مع الحجاز في هذه الفترة

بحكمة شديدة وذلك نظراً لمكانتها الدينية وتطور مؤسساتها الإدارية مقارنة بالمناطق الأخرى (جريدة أم القرى،١٣٤٣هـ). وقد بدأ الناس يشعرون في هذه المرحلة بأن لهم رأياً يؤخذ به، وأنهم يشاركون بحق في إدارة بلادهم، وأصبح على رأس تلك الإدارة في الحجاز النائب العام (نائب الملك ) و يساعده في الإدارة مجلس للشورى. وقد نصت التعليمات الأساسية على أن شكل مملكة الحجاز شورية إسلامية عاصمتها مكة المكرمة ولغتها الرسمية العربية، والملك يمثل السلطة العليا فيها . وقد نصت التعليمات على إنشاء أربعة مجالس هي مجلس الشورى والمجلس الإداري ومجالس النواحي ومجالس القرى والقبائل.

وكان مجلس الشورى يتكون من النائب العام ومستشاريه يضاف إليهم ستة أعضاء يقوم الملك بتعيينهم، وقد حددت التعليمات مهمة المجلس بالنظر في الأمور التي تعرضها عليه النيابة العامة، ولكن قراراته تظل غير نافذة إذا لم تقترن بالموافقة الملكية، وهكذا تبلورت الشورى بشكل واضح في هذا العهد المبارك.

ومجلس الشورى الذي أنشئ في عام ١٣٤٥هـ يعد تطويرا لمجلسين هما المجلس الأهلي الذي شكل في مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ للإشراف على الإدارة المحلية أثناء حصار جدة والمجلس الاستشاري الذي شكل عام ١٣٤٤هـ ليعاون النائب العام.

وقد تعددت الطروحات حول مجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، ومن ذلك تلخيص رؤية الملك عبد العزيز للشورى في أنها مبدأ

إسلامي أمر به الشارع قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقال سبحانه و تعالى ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨] ولذا فإن التمسك بالشورى شكل الركيزة الأولى والأساسية للحكم في عهد الملك عبد العزيز.

كما اعتمد الملك عبد العزيز الشورى أساسا وركيزة في إدارته للبلاد، ذلك لما لها من أهمية كبرى في تنظيم شؤون المجتمع الإسلامي، وكونها تمثل الطريق السوي للوصول إلى أفضل الآراء وأنفعها. وقد اختلف الفقهاء في الشورى فقال البعض إنها واجبة وقال البعض الآخر إنها مستحبة، ولكن الواضح، تماماً، أن الملك عبد العزيز اعتمد الشورى أمراً واجباً في إدارته ودليل ذلك أنه أمر باختيار أعضاء مجلس الشورى.

وقد نص بيان الديوان الملكي على أن هذا الاختيار هو تحقيق "لأمر الله تعالى في استشارة أهل الرأي والخبرة، والرجوع إلى آرائهم فيما يهم من الأمور ورعاية لحقوق الأمة وأداء للأمانة" (جريدة أم القرى،١٣٤٤هـ).

وشدد الملك عبد العزيز في بيانه على استمرار الشورى فقال: "... سنجعل الأمر في هذه البلاد المقدسة بعد هذا -أي بعد الاجتماع- شورى" (جريدة أم القرى، ١٣٤٤هـ). ثم أكدت التعليمات الأساسية جوهرية الشورى، فعندما صدرت هذه التعليمات عام ١٣٤٥هـ أكدت في القسم الرابع منها على أعمال مبدأ الشورى في الحكم، ونصت هذه

التعليمات على أن "يشكل بالنيابة العامة مجلس يسمى -مجلس الشورى- مؤلف من النائب العام ومستشاريه وستة ذوات يعينون من قبل صاحب الجلالة ممن فيهم اللياقة والاقتدار" (جريدة أم القرى، ١٣٤٤هـ).

وينظر الملك عبد العزيز إلى أن الشورى تيسر اقتراب الرعية من الحكام فتجني البلاد من وراء ذلك فوائد كثيرة. و قد عقد الملك عبدالعزيز اجتماعاً مع أعيان مكة المكرمة، وذلك قبل اختيار أعضاء مجلس الشورى، وقد خاطب الملك شعبه قائلاً: "أريد أن أشرح لإخواننا أهل مكة أسباب هذا الاجتماع. نحن نحب من صميم القلب أن يكون اختلاطهم معنا والتصاقهم بنا أكثر مما هو واقع الآن... إن التباعد بين الراعي والرعية يدع مجالاً للنفعيين، فيحولون الحق باطلاً، ويصورون الباطل حقاً، إذا لم تكن هناك صلة بين ولاة الأمور والأهليين. فاختلاط الرعية مع الحكام يقضي على أولئك (يقصد النفعيين) من جهة ويسهل الأمور ويحل المشكلات من جهة ثانية. فليس بيننا وبين أحد حجاب، فالدين لا يأمر بالاعتزال والشرف لا يأمر بالابتعاد عن الناس، يجب أن تنتخبوا الأكفاء من أهل الخبرة. حيث إذا قام هذا المجلس على أساس قويم تجني البلاد من ورائه الفوائد الجزيلة. يجب أن تنتخبوا من تعتقدون منهم الإخلاص في العمل والمقدرة والدفاع عن حقوق الأهليين، لأن الحكومة تأخذ حقها على كل حال، أما الأهلون فهؤلاء أعضاء مجلس الشورى هم الذين سيكونون وكلاء عن الشعب، فإن أحسنتم اختيارهم

وانتقامهم، أحسن هؤلاء الدفاع عن حقوقهم فأحسنتم بذلك للبلاد والعباد والسلام" (جريدة أم القرى،١٣٤٦هـ). وهذه وثيقة دستورية تتكلم لأول مرة في العالم الإسلامي عن طبيعة علاقة أعضاء مجلس الشعب بالشعب، وأن هؤلاء الأعضاء هم المدافعون عن حقوق الشعب ولا يوجد في فقه الأنظمة الدستورية ما هو أفضل من ذلك في تحديد الأمور، لاسيما إذا كان هذا التحديد من ملك البلاد الذي يريد خير الدين والعباد على حد سواء.

**مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز:**

كانت لمجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز مهام تمثلت في قضاء حوائج الناس والنظر فيها بالسرعة المناسبة. ولتحقيق هذه المهمة كان لابد أن يكون المقر الرسمي للمجلس قريباً إلى أبعد حد من المواطنين، لذا كان مقر ذلك المجلس هو مكة المكرمة، وقد يعقد المجلس اجتماعاته في الطائف عندما ينتقل النائب العام إليها (جريدة أم القرى،١٣٥٠هـ).

وقد يقتضي ذلك الذهاب إلى الرياض لمقابلة الملك، ويحدث ذلك في الأمور المستعجلة، حيث يذهب إليه بعض الأعضاء لأخذ توجيهاته، وقد حدثت تعديلات على نظام المجلس أعطته مرونة كافية.

كما تم الأخذ بنظام اللجان وزيادة عدد الأعضاء. وإزاء الازدياد المطرد في مهام المجلس فقد رُئي زيادة عدد أعضاء المجلس مع توزيع

الأعضاء إلى لجان، فبعد أن كانت المسائل المعروضة قليلة ازدادت المهام فتمت زيادة أعضاء المجلس من لجنتين إلى ثلاث لجان هي لجان الأنظمة والأمور المالية والأمور الإدارية، وازداد عدد اللجان بعد ذلك فأصبحت ستاً في عام ١٣٥٥هـ وبلغ عدد أعضاء المجلس عشرين عضواً في عام ١٣٧٢هـ.

وحدد النظام مهام مجلس الشورى في أمور محددة تمثلت في الرقابة على أعمال الحكومة، ما جعل المجلس يتمتع بحق النظر في موازنات دوائر الحكومة ورخص المشاريع العمرانية وله أيضاً النظر في امتيازات المشاريع الاقتصادية والمالية ونزع الملكية للمنافع العمومية ومراجعة الموازنات الإضافية وإقرار النفقات العارضة خلال عام والتي تتجاوز مبلغاً معيناً. كما يحق للمجلس النظر في قرارات استقدام الموظفين الأجانب وعقود مشتريات أو مبيعات الدوائر الحكومية إذا تجاوزت مائتي جنيه. وقد أكد الدور الرقابي لمجلس الشورى قول النائب العام " إن حكومة جلالة الملك والمجلس والشعب مرتبطون بأوثق الروابط من الناحية الأخوية والدينية والوطنية، وكل العناصر المهمة على كل مسئولية ولكل اقتداره، فمسئولية المجلس هي القيام بما عليه من توجيهات وإقرارات وما يلزم تقدم البلاد والأمة ومراقبة ما ينفذ ومالا ينفذ وملاحظة ما تقصر عنه القوانين أو الأوامر أو القرارات" (الزركلي،١٩٨٥).

وقام المجلس بسن الأنظمة، حيث أصبح هيئة تنظيمية تضع النظم المستقاة من الشريعة الغراء، وأصبح للمجلس كذلك إبداء المشورة في الأمور الإدارية شريطة عدم التعارض مع الشريعة الغراء.

ويعمل المجلس على تفسير الأنظمة، وهذه مهمة بالغة الأهمية فقد فسر المجلس بعض مواد نظام المرافعات الشرعية،كما وضع النظام الأساسي للمملكة بعد توحيدها، و كثير من الأنظمة التي وضعها ذلك المجلس لا تزال قائمة حتى الآن.

وقد تأكدت الصفة التنظيمية للمجلس من قول الملك عبدالعزيز: ".. لقد أمرت ألا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم من قبل النيابة العامة، وتتفحونه بمنتهى حرية الرأي، على الشكل الذي يكون منه الفائدة لهذه البلاد، إنكم تعلمون أن أساس نظامنا وأحكامنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سن كل نظام، وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح البلاد، على شرط ألا يكون مخالفاً للشرع الإسلامي ... فأنتم تتحملون مسئولية عظيمة إزاء ما يعرض عليكم من النظم والمشاريع" (جريدة أم القرى،١٣٤٩هـ).

في عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م يرى خير الدين الزركلي (١٩٨٦-١٩٨٥) أن الاجتماع الذي دعا له الملك عبد العزيز بعد عشرة أيام من وصوله إلى مكة المكرمة قد انعقد بعد ذلك بيومين وأُسّس فيه مجلس الشورى ونواب منتخبون يساهمون في إدارة شؤون الحكم. وقد أُطلق على المجلس اسم

مجلس الشورى الأهلي. وقد كانت عضوية المجلس من قبل اثني عشر شخصاً و لمدة ستة أشهر. وبعد ذلك ارتأى الملك أن يوسع إطار المشاركة في المجلس و بناء عليه فقد سمح بانتخابات حرة وكان رئيس المجلس ينتخب بالاقتراع السري. ويرى الدريب أن واجبات المجلس تضمنت الشؤون التالية: الإشراف على الشؤون البلدية، التأكد من تطبيق مبدأ المساواة والعدالة من قبل المحاكم والجهاز القضائي، الإشراف على المؤسسات الضريبية والحالية والتأكد من تطبيقها لقواعد الإسلام الحنيف، إلى جانب الإشراف على الشؤون الأمنية وإدارة شؤون قوات الأمن العام، كما كان يتوقع من المجلس أيضاً الإشراف على شؤون التعليم الإسلامي. كما أن الملك قد أعطى المجلس صلاحيات تشكيل لجان فرعية متخصصة للبث في النزاعات المحلية وفقاً لأحكام الإسلام. يرى الجهني (١٩٩٢) أنه و بعد الحرب العالمية الثانية قد أناط الملك عبد العزيز بابنه فيصل مهمة إدارة شؤون الحكم في منطقة الحجاز، وأسس له مجلساً للحكم يتألف من ثلاثة أشخاص لمساعدته في إدارة الحكم إلى جانب انتخاب مجلس آخر يتألف من ثلاثة عشر عضوًا، ثمانية منهم انتخاباً مباشراً من قبل أهل الحجاز وأشخاص يعينهم الملك تعييناً.

وقد شملت تلك المجالس كلاً من المدينة المنورة، جدة، ينبع، والطائف، وقد كان حق المشاركة والترشيح للعلماء، والتجار، والأعيان وأصحاب الحرف، وذلك بهدف ضمان مبدأ المشاركة في كافة قطاعات المجتمعات

المحلية في مدن الحجاز، وقد كانت مدة المجلس سنة واحدة، غير أن مدة المجالس وعضويتها قد تطورت فأصبحت المدة سنتين. كما تطورت هيئة شؤون الانتخاب والتعيين، إلى جانب التطور في طبيعة الاختصاص والشؤون التي يضطلع بها المجلس. فأصبحت اختصاصات المجلس تتضمن: البحث في ميزانية الحكومة، الإشراف على المشاريع الحكومية، تفعيل القوانين الخاصة بشؤون الأجانب والإشراف على العقود المبرمة من قبل المؤسسات الحكومية ومديريها. وقد استخلص الجهيني أن المجلس قد لاقى امتحاناً من الأهلين وذلك لأنه يشكل مبدأً إسلامياً. وقد وجد الزركلي (١٩٨٥) أن مجلس الشورى قد عقد ١١٩ جلسة، واتخذ ٢٢١ قراراً خلال عام ١٩٤٩، وقد كانت اللجان الرئيسية في المجلس تتضمن المالية، الرقابة، والشؤون الإدارية. وخلال العامين الأولين من حياة المجلس، تميز المجلس ولجانه المختلفة بالنشاط حيث اتخذ خمسين قراراً.

كما قام المجلس بتطوير لوائح داخلية وتنظيمات تشريعات مهمة في مجالات التعليم، والمهن المختلفة، والتجارة وإدارة الأعمال، وشؤون الشركات والجمارك. و قد استمرت نشاطات مجلس الشورى حتى عام١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م. و قد تم عقد ٤٠١٠ جلسات أُتخذ من خلالها ٧٢٣٩ قراراً. ومع تأسيس مجلس الوزراء عام١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م تم نقل بعض صلاحيات مجلس الشورى إلى المجلس الجديد، على أن مجلس

الشورى قد استمر بعقد جلساته بشكل منتظم وينظر في القضايا المشار إليها. وفي عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م تم اتخاذ ٩٩ قراراً. و يلاحظ هنا أن عدد الجلسات والقرارات المتخذة قد أخذت بالتناقص نظراً لنقل بعض صلاحيات مجلس الشورى إلى مجلس الوزراء.

وهكذا أدى المجلس دوراً رقابياً ونظامياً من خلال مساهمته في إرساء معالم الدولة الحديثة، وذلك من خلال ما أصدره من أنظمة وتعليمات لازال معمولاً بها حتى الوقت الراهن. كذلك أمكن الاستفادة من خبرات المجلس الطويلة والزاخرة عندما تقرر إعادة تحديث نظامه في عام ١٤١٢هـ.

## المبحث الخامس

## مجلس الشورى الجديد

لقد بدأت جهود التحضير لمجلس شورى حديث، تتبلور مع مطلع الثمانينات الميلادية من القرن المنصرم وذلك استجابة من حكومة المملكة العربية السعودية للمستجدات التي طرأت على أرض الواقع، ظهرت الحاجة إلى إنشاء لجنة عليا عُهد إليها بمهمة وضع الأُطر والمعايير الثابتة التي سيرتكز عليها تشكيل المجلس الجديد، وقد أُنيط بولي العهد في حينه الأمير فهد عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م مهمة رئاسة هذه اللجنة، واستمرت اللجنة في عملها حتى أصدر الملك فهد ثلاثة مراسيم ملكية في الأول من مارس عام ١٩٩٢ أحدثت تغييرات جوهرية في بنية السياسة الداخلية السعودية تمثلت بإصدار النظام الأساسي للحكم (وهو وثيقة تشبه الدستور) ونظام جديد لمجلس الشورى، ونظام مجلس الوزراء، ونظام المناطق.

وفي خطابه الذي توجه به للشعب السعودي، أوضح خادم الحرمين الشريفين أنه نظراً لطبيعة الحكم في المملكة العربية السعودية، فإنه لا يوجد فيها ما يعرف بالفراغ الدستوري، فالمملكة دستورها القرآن الكريم، و سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن هذين المصدرين من وجهتي النظر الرسمية و الشعبية يمثلان أصول الحكم والتوجيه العام لأي مجتمع

مسلم، كما أن كافة التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتفق تماماً وتنطلق من تعاليم الشريعة السمحة.

وأضاف الملك قائلاً: "إنه لمن مسلمات الأمور أن نظام الحكم في الإسلام مبني على أساس من الشرع الذي يبني العلاقة بين الحكام والمحكومين على أساس من الأخوة والاحترام المتبادل، وتبادل النصيحة والرغبة في العمل والتعاون على البر والتقوى". من ناحية أخرى، أكد الملك أن نظام الحكم مبني على أساس من العادات والتقاليد والأعراف السعودية المتينة التي تجسد قيم المحبة، والرحمة، والعدل والمساواة والتآلف بين الحكام والمحكومين.

**قراءة في نظام مجلس الشورى الجديد:**

صدر نظام مجلس الشورى الجديد بالمرسوم الملكي رقم ١/٩١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ ليحل محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام ١٣٤٧هـ، وقد تضمن النظام ثلاثين مادة أصلت القواعد الدستورية التي تقوم عليها العملية الشوريه في عصرها الجديد. وفيما يلي قراءة عامة في هذا النظام:

**أولاً - إنشاء المجلس والأساس الشرعي الذي يقوم عليه:**

بينت المادتان الأولى والثانية أنه عملاً بقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ

وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]. واقتداء برسول -الله صلى الله عليه- وسلم في مشاورة أصحابه، وحث الأمة على التشاور، ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به، وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم، ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله، محافظاً على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى.

يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة.

ويلاحظ أن نص المادتين الأولى والثانية من نظام مجلس الشورى، يضبطان من الناحية الشرعية المسائل الآتية:

**١- ممارسة المهام الشرعية المنوطة بالمجلس:**

(أ) إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة و هو ما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من النظام:

"يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.

- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.
- تفسير الأنظمة.
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

(ب) اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ: وتحدد هذه المهمة المادة الثالثة والعشرون التي تنص على إنه يحق "لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع المقترح للملك.

(ج) رفع تقرير سنوي إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال: ويمارس هذا الدور رئيس المجلس إعمالاً لنص المادة الخامسة والعشرين التي تنص على أن "يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية للمجلس".

(د) علاقة هذه المهام بمجال الشورى في فقه الأنظمة الدستورية:

يرى بعض الباحثين في الأنظمة الدستورية أنه فيما يتعلق بدور الشورى وأهميتها أن الله سبحانه وتعالى لم يحدد أمراً بعينه يكون مجالاً

للشورى كما في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ويقول بعض الباحثين، إن الشورى لا تتصرف إلى كل الأعمال وإنما تتركز في القضايا المهمة مثل: الحروب أو اختيار الحاكم أو أي أمر آخر لم يرد فيه نص في الكتاب أو السن، وأن مجال الشورى رغم ذلك، لم يتحدد على سبيل الحصر، وهذا يسمح بقدر كبير من المرونة في الشورى والصلاحية عبر الزمان، أما بالنسبة للشورى ذاتها فإنها لا تتغير بنفس طريقة تغيير الدساتير، فالشورى تطبق فحسب على الأمور التي لا يوجد نص خاص بها في القرآن الكريم أو السنة، وبالنسبة للشئون الأخرى فإن رغبات المسلم لا يجب أن تخرج عن تعاليم الدين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]. والمشاورة (الدوري،١٣٩٤هـ) هي استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل إلى أقرب الأمور للحق (عبدالخالق،١٩٧٥)، وذلك أن الشورى حق لذوي الخبرة والرأي فهم الذين يعون بشكل قاطع أبعاد المسائل العامة وفيها استعراض للآراء بشأن الأمور غير المقطوع بها ذلك أن المقطوع به ليس مجالاً للشورى.

وهذه الشورى مشروعة بالكتاب وبالسنة فقد أمر الله تعالى نبيه بها وباشرها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لفضلها وبركتها ولأنها أطيب لأنفس الناس وفيها تآليف للقلوب ومتابعة في الاقتداء. وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت "ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من

رسول الله صلى الله عليه وسلم" (الفرا). وقد سار الصحابة رضي الله عنهم على منهج النبي -صلى الله عليه وسلم- واقتدوا به في التشاور (الخالدي،١٩٨٠).

وتأسيساً لما تقدم فإن الشورى لا تناقش أية مسألة حسمتها الشريعة الغراء، مثل مدى إمكان تحليل الربا، أو مدى إمكان شرب الخمر، أو مدى إمكان إقامة الحدود كقطع يد السارق، فهذه أمور لا مدخل لشورى فيها. وأي أمر يراد تنظيمه بنظام يجب الا يكون من الأمور التي استأثر الله سبحانه وتعالى بالحاكمية فيها ولم يفوض الأمر لعباده بشأنها، وكل ما يتعلق بأحكام الله سبحانه وتعالى لا يجوز البحث عما إذا كان يجوز إصدار نظام يتعلق بها من عدمه، فما كانت السيادة فيه لله لا يجوز البحث في تخويلها لأحد سواه وهكذا فإن حق الأعضاء في اقتراح نظام معين ينبغي أن يتقيد بهذه القاعدة، كما أن مجلس الشورى في الإسلام يعد سلطة تنظيمية ولا يجوز أن نطلق عليه سلطة تشريعية، إذ أن التشريع في الإسلام قد انتهى بانقطاع الوحي والتزام السنة النبوية الشريفة وما يتوافق كذلك مع مصادر التشريع الإسلامي الأخرى، فيما يتعلق بالمستجدات الحديثة في هذا العصر.

٢- توافر الخبرة: فاختيار أعضاء مجلس الشورى يضمن كونهم من ذوي الرأي والخبرة، فالمشاورة في المجلس هي استطلاع لرأي من ينوب عن الناس في الأمور العامة المتعلقة بها (الأنصاري)، أو هي اجتماع

على الأمر لاستشارة أعضاء المجلس، واستخراج ما عند كل منهم بشأن المسألة.

٣- الالتزام بكتاب الله تعالى، والاعتصام بحبله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة.

**ثانياً - تكوين المجلس:**

يتكون مجلس الشورى حالياً من رئيس ومائة وعشرين عضواً وقد كان في البداية يتكون من ستين عضواً ثم زيد العدد قبل الزيادة الأخيرة إلى تسعين عضواً، وهم أعضاء يختارهم الملك وفقاً لمواصفات عالية تتحقق معها الغاية من الشورى فهم يختارون من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي. ولتحقيق أهداف الشورى فإنه يشترط في العضو أن يكون سعودي الجنسية ومن المشهود لهم بالصلاح والكفاية فضلاً عن شرط السن وهو ألا يقل عمره عن ثلاثين عاما. ولكن النظام لم يجعل مدة العضوية ملزمة فللعضو ذاته أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك (المادة ٥)، كما أنه إذا أخل عضو مجلس الشورى بواجبات عمله فإنه يتم التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي (المادة ٦) وفي النهاية فإنه إذا خلا منصب أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب (كالوفاة مثلاً) يختار الملك من يحل محله ويصدر بذلك أمر ملكي (المادة٧).

والعضو ملزم بتحقيق المصلحة العامة من عضويته لذا " لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لمصلحته " (المادة ٨) وهو لا يجمع بين عضوية المجلس وأي وظيفة حكومية أو غيرها إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك.

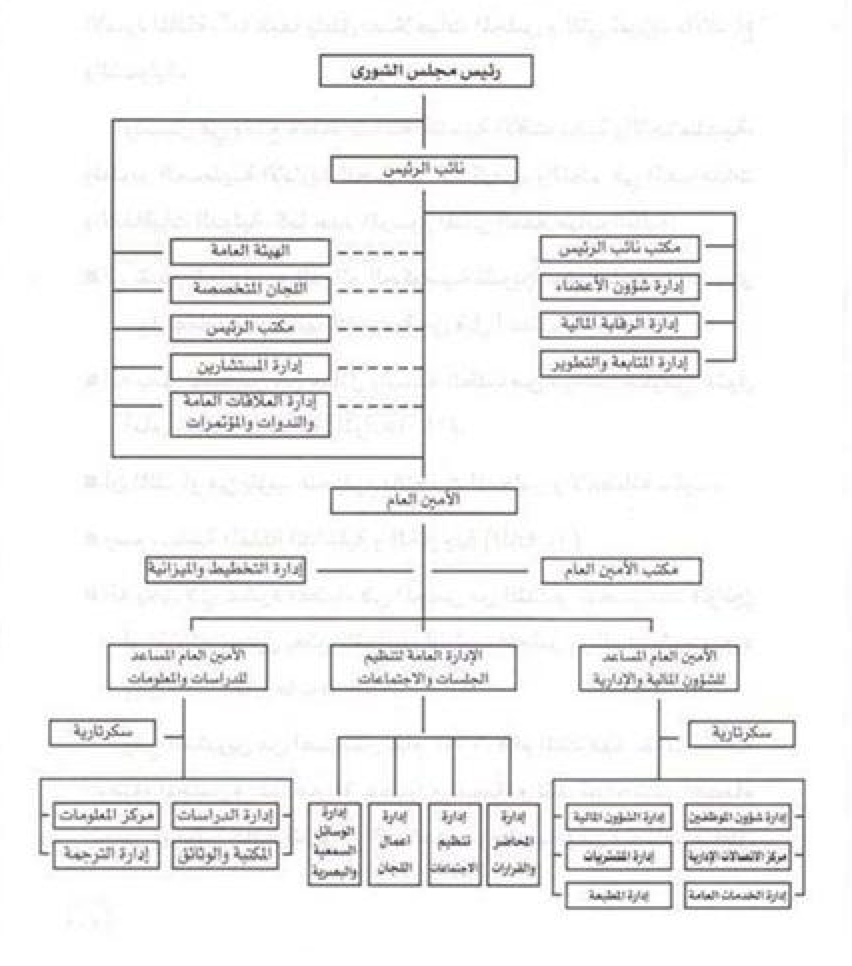
ولأداء المجلس دوره وفقاً لمبادئ تكوينه فقد نصت المادة السادسة على أنه لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافق عليها أغلبية المجلس.

كما أن لجان المجلس لها حق الاستعانة بمن تراه من غير أعضاء المجلس بعد موافقة رئيس المجلس (المادة٢٠).

وهكذا فإن المجلس له ضوابط حكيمة تسمح له بأداء مهامه على النحو الذي يرضى الله ورسوله ويحقق المصلحة العامة.

فيما يتعلق بتشكيل مجلس الشورى فقد حددت المادة الثامنة والستون ٦٨ من مواد النظام الأساسي تشكيل مجلس الشورى، كما حدد المرسوم الملكي عضوية المجلس حيث حددت في البداية ب ٦٠ عضواً و رئيساً للمجلس يعينهم الملك مباشرة حسب المادة الثالثة، وأن فترة عمل المجلس هي أربعة أعوام، وأنه يتعين تجديد عضوية نصف أعضاء المجلس واستبدال نصف أعضاء المجلس بأعضاء جدد (المادة ١٣). كما حددت المادة (٩) التاسعة أنه لا يجوز لأعضاء الحكومة العضوية في المجلس إلى

# الهيكل التنظيمي لمجلس الشورى



جانب أنه لوحظ في تشكيلة المجلس عدم وجود أي عضو من أفراد الأسرة المالكة. أما فيما يتعلق بصلاحيات المجلس و التي تميزت بالاتساع والشمولية.

وتتمثل في وضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير العملية الإدارية للجهاز الحكومي، والنظر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما حدد المرسوم الملكي الصلاحيات التالية:

- أن تقدم الوزارات و الدوائر الحكومية تقريراً سنوياً لمجلس الشورى حول عملها ومنجزاتها التقييمية من قبل أعضاء المجلس.
- أنه يحق للمجلس من خلال رئيسه الطلب من موظف حكومي المثول أمام المجلس للمسائلة (المواد١٥-٢٢).
- أن الملك أو من ينوب عنه يقوم بالتحدث للمجلس و لأعضائه سنوياً.
- رسم سياسة المملكة الداخلية و الخارجية (المادة ١٤).
- أنه يحق لأي عشرة أعضاء في المجلس من التقدم بمجموعات قوانين أو اقتراح تعديل بعض القوانين لترتيب المجلس، و الذي يقوم بدوره بنقل تلك الاقتراحات للملك.

وفي العشرين من أغسطس عام ١٩٩٣، قام الملك فهد بتعيين كافة أعضاء المجلس و عددهم ٦٠ عضواً ورئيساً. و لقد تم اختيار أعضاء المجلس ليمثلوا كافة الشرائح الاجتماعية والمهنية ومن مختلف مناطق

المملكة. ومن الملاحظ أن ما يقارب ثلث الأعضاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وهذا من حيث الاعتبار المهني لعضوية المجلس. وبناء عليه يمكن القول إن مجلس الشورى مجلس غير منتخب وإنما يتم اختيار أعضائه من قبل الملك. كما أنه ليس هيئة تشريعية، وليس له إلا سلطة تقديم النصح والإرشاد، و بذلك فإن مجلس الوزراء يبقى السلطة التشريعية في المملكة. وقد تضمن التركيب الإداري للمجلس كما حددته رئاسة المجلس عام١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م اللجان التالية: لجنة القيادة، اللجنة الخاصة، مكتب رئيس المجلس، المستشارين والدائرة المالية والتي تتبع مباشرة مكتب رئيس المجلس، بينما تتبع باقي الدوائر مكتب نائب رئيس المجلس. وهناك أيضاً ثماني لجان تعمل تحت مظلة اللجان والدوائر الخاصة وتتبع مكتب رئيس المجلس مباشرة، ولكل لجنة من هذه اللجان رئيساً ونائباً للرئيس وعضوية تصل إلى أحد عشر عضواً للجنة الواحدة.

ويتكون مجلس الشورى في دورته الأولى والثانية أثناء إعداد البحث من اللجان التالية(*):

- لجنة الشؤون الدينية
- لجنة الشؤون الخارجية
- لجنة الشؤون الأمنية

(*) الجدير بالذكر أنه تم زيادة لجان المجلس إلى إحدى عشرة لجنة كما هو موضح في الملحق رقم ٢، بالإضافة إلى اختصاصات ومهام تلك اللجان.

- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية
- لجنة الشؤون التعليمية، والسفر والإعلام
- لجنة الخدمات والمعاهدات العامة
- لجنة السياسات والإدارة

وقد حددت اللوائح الداخلية لمجلس الشورى أن عضوية اللجنة الواحدة يجب أن لا تقل عن خمسة أعضاء يختارهم المجلس نفسه. ويمكن إجراء التعديلات كلما اقتضت الحاجة ويرأس تلك اللجان رئيس اللجنة أو نائبه إذا لم يكن حاضراً.

كما تنعقد بدعوة من مجلس الشورى أو رئيس المجلس، وجلساتها خاصة، وقراراتها تتخذ بالإجماع (الملحق رقم ٢). ومن مميزات المجلس أنه يتمتع باستقرار كبير وللأعضاء حرية تامة في التعبير. كما أن عملية التصويت على القرارات المتخذة تتم بحرية تامة دون أية رقابة، كما أن موضوعاته تتميز بأنها من الأهمية بمكان. حيث إنها تتناول شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. من ناحية أخرى فقد أصبح مجلس الشورى السعودي مؤسسة سياسية مرموقة تتألف من شخصيات مميزة ذات إنجاز وخلفيات تعليمية يُشهد لها بحضورها الفكري ومنجزاتها في حقولها المختلفة.

الفصل الخامس

# مجلس الشورى من الداخل

■ المبحث الأول: أهداف وعينة البحث وسماتها الشخصية
■ المبحث الثاني: تقويم أعضاء المجلس للتجربة الشورية
- الحكومة ومجلس الشورى
- الشعب ومجلس الشورى
- عضوية مجلس الشورى
■ المبحث الثالث: مرافعات المجلس وقراراته
- مقارنة نشاطات مجلس الشورى
- لجان المجلس وأعمالها
- الاتفاقيات والأنظمة
- التطوير الذاتي لمجلس الشورى
■ المبحث الرابع: فاعلية المجلس وكفاءته
- الخصائص ونقاط القوة
■ المبحث الخامس: الصعوبات ونقاط الضعف

لقد أسس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية بهدف القيام بمهام تستجيب لمتطلبات المجتمع السعودي. ومن هنا يمكن القول إن حكام الدولة السعودية قد تبنوا ممارسة الشورى، والتي تتطلب المشاركة في عملية صناعة القرار، وعليه فإن مؤسسة الشورى كانت ولا تزال مبدأ أصيلا في الحكم شكل، وما يزال، القاسم المشترك في تاريخ الدول السعودية المتعاقبة.

ويقدم هذا الفصل خلاصة الاستطلاع الذي أجري على المجلس بهدف معرفة آراء أعضائه في نشاطه و فعاليته ودوره في النظام السياسي السعودي. وقد طبق المنهج الوصفي على أعمال المجلس وذلك باستخدام متغيرات وأساليب إحصائية تساعد في الوصول إلى النتائج المرجوة حول معرفة دور المجلس وفعاليته في النظام السياسي السعودي.

من الناحية التحليلية فقد سعى الباحث لجمع المعلومات مستخدماً الأساليب الإحصائية التحليلية لمعرفة ردود أفعال أعضاء المجلس فيما يتعلق بتنظيم المجلس، ولجانه المختلفة وإجراءات عملية صناعة القرار داخل المجلس، ولتحقيق تلك الأهداف صمّمت استبانة مناسبة (Al-Saud,2000).

## المبحث الأول

## أهداف وعينة البحث وسماتها الشخصية

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى معرفة آراء أعضاء مجلس الشورى السعودي فيما يتعلق بمنجزاتهم السياسية، وقد ركزت على ذلك لتعرف درجة الرضا لدى أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار، وقد عملت أيضا على معرفة تركيبة المجلس وتقسيماته الإدارية، ومدى الرضا عن تلك الترتيبات. كما تم وصف بعض العلاقات والمتغيرات مثل مستوى العضو التعليمي، وتجربته السابقة، وخلفيته الاجتماعية، وكما أسلفنا فإن معظم أعضاء المجلس من مدرسي الجامعات، ورجال الأعمال، ورجال العلم والمعرفة، وكبار موظفي الدولة السابقين. ذلك التنوع وبتجربته الغنية يشكل ميزة وإضافة نوعية للمجلس ولطبيعة مهمته. من ناحية أخرى فإن كون المجلس أيضاً يتكون من أعضاء يمثلون أقاليم المملكة المختلفة فإن معرفة وجهات نظرهم ومدى رضاهم عن مهمتهم وكيفية أدائها يشكل مؤشراً لرضاهم عن الخدمات المقدمة للبلد عامة ولمناطقهم خاصة.

وقد تم استخدام عدة أساليب بحثية في هذا العمل من خلال إجراء مسح شامل لاتجاهات وآراء أعضاء المجلس، وذلك فيما يتعلق بالتنمية السياسية في المملكة، وطبيعة آرائهم في العملية التنظيمية والإدارية

وآليات صنع القرار في المجلس، وخبراتهم السابقة. ولقد أجريت الدراسة على ٩٠ عضواً من أعضاء المجلس. وقمنا بتشجيع كافة أعضاء المجلس للإجابة على الاستبانة التي وزعت عليهم إلا أن بعضهم ولاعتبارات شخصية أو إدارية قد امتنعوا عن الإجابة، ولقد تم الالتزام بتعليمات المجلس التنظيمية في هذا المجال. ولم يكن عدد الاستبانات المسترجعة كبيرا وذلك لأسباب منها:

أن بعض جلسات مجلس الشورى تعقد في مدينة جدة، على الساحل الغربي للمملكة، بالرغم من أن مقر المجلس في العاصمة الرياض، وكذلك لازدحام جدول أعمال المجلس وأعضائه وبذلك فإن عدم توفر الوقت اللازم للإجابة يعد أحد أهم عوامل انخفاض نسبة الاستجابة، كما كان هناك اعتقاد لدى بعض الأعضاء أن لوائح المجلس لا تسمح لهم بالإدلاء بأي معلومات حول المجلس و أعماله، على أن الباحث يرى نفسه محظوظاً، حيث إن الذين استجابوا لهذه الدراسة لا يشاطرون الأعضاء الآخرين هذا الفهم لطبيعة لوائح المجلس دلالتها، فهي من المرونة بما يسمح لأعضاء المجلس بالمشاركة بآرائهم والإسهام في تطور البحث العلمي الهادف لدراسة المجلس ودوره في الحياة السياسية في المملكة العربية السعودية.

**السمات الشخصية للعينة:**

أولاً- يوضح جدول رقم (١) التوزيع العمري لعينة الدراسة والمكونة من ٣٨ عضواً أي بواقع ٤٢،٢٪ من أعضاء المجلس، حيث وجد أن

٢٨,٦٪ من عينة البحث ما دون الخمسين، بينما ٧١,٤٪ خمسين سنة فما فوق.

جدول رقم (١) توزيع الأعمار لعينة الدراسة

| العمر | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٤١-٤٥ | ٣ | ٩ |
| ٤٦-٥٠ | ٩ | ٢٦ |
| ٥١-٦٠ | ١٤ | ٤٠ |
| +٦٠ | ٩ | ٢٥ |
| المجموع | ٣٥ | ١٠٠ |

وهذا يشير إلى أن الشعب السعودي وبفئتيه الشباب و كبار السن (فوق الخمسين) ممثل في مجلس الشورى.

ويوضح الجدول رقم (٢) مكان ولادة أعضاء المجلس حيث قسمت إلى مدن و قرى:

جدول رقم (٢) مكان ولادة أعضاء المجلس في الدراسة

| مكان الميلاد | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| القرى | ١١ | ٢٩ |
| المدن | ٢٧ | ٧١ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

ودراسة مكان الولادة يعطينا انطباعا عن مناطق الأعضاء الجغرافية، والمناطق التي يمثلونها في المجلس، حيث يبين الجدول أن ٢٩٪ ولدوا في القرى وأن (٢٧) عضوا ٧١٪ ولدوا في المدن.

أما جدول رقم (٣) فيوضح مجتمع الدراسة موزعا على المناطق الجغرافية للمملكة العربية السعودية:

جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

| المنطقة | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الوسطى | ١٤ | ٣٧ |
| الشمالية | ٣ | ٨ |
| الجنوبية | ٢ | ٥ |
| الغربية | ١٦ | ٤٢ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

وكما هو واضح من الجدول، فإن المنطقة الوسطى والغربية يتميزان بتركز سكاني كثيف. فالمنطقة الوسطى ممثلة بما نسبته ٣٧٪ من أعضاء المجلس، بينما المنطقة الغربية تحتل ما نسبته ٤٢٪ من أعضاء المجلس، كما يوضح الجدول متغيرا آخر هو أن أعضاء المجلس يمثلون مناطق المملكة بحسب التركز السكاني.

وبدراسة مستوى التعليم لأعضاء المجلس اتضح أن ما نسبته ٧٥٪ من أعضاء المجلس يحملون شهادات البكالوريوس والماجستير في تخصصاتهم

ومن الجامعات الغربية، التي تتمتع بسمعة مرموقة في الوسط الأكاديمي، من ناحية ثانية فإنه وأخذاً بعين الاعتبار أن ما نسبته ٧٢٪ من أعضاء المجلس ما زالوا في الخمسين من أعمارهم. فإنهم قد استفادوا كثيرا من الدعم السخي الذي وفرته الحكومة والاهتمام غير المسبوق الذي حظي به قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية. ومعظم أعضاء المجلس من أساتذة الجامعات والمتعلمين و بذلك فإنهم يتمتعون بالخبرة والمقدرة على تمثيل مصالح مناطقهم أفضل تمثيل في مجلس الشورى.

وفي مقارنة بين من تلقوا تعليمهم في المؤسسات التعليمية السعودية والعربية والغربية وجدنا أن نسبة الأعضاء الذين تلقوا تعليمهم في المؤسسات التعليمية الغربية بلغت ٧٥٪ من أعضاء المجلس و٨٪ في الدول العربية وبذلك فقد أتيحت لهم فرصة معرفة النظم والتجارب السياسية في تلك البلاد. كما أنه لا شك أن تلك التجارب قد أثرت على طبيعة تصورهم لأدوارهم في مجلس الشورى. وهذا لا يعني أن المجلس قد خلا من الذين تعلموا في الجامعات السعودية فقد بلغت نسبتهم ١٤٪. ولمعرفة تجربة أعضاء المجلس في الحياة العامة لما لذلك من أثر فعال على مساهماتهم و أدوارهم في المجلس وجدنا أن حوالي ثلثي الأعضاء لديهم خبرة في العمل العام تتجاوز ٢٤ سنة. كما أنه وجد أن ما نسبته ٤٧ ٪ لديهم أيضا خبرة في القطاع الخاص تزيد عن ٢١سنة، ما يعني سعي المجلس لتمثيل القطاع الخاص المتمثل بالتجار والحرفيين وأصحاب

الأعمال المختلفة إلى جانب أنه أولى ذوي الخبرة في القطاع العام تمثيلا معتبرا لتجاربهم، ما يثري مناقشات المجلس بهدف الخروج بسياسات عامة تخدم مصلحة الشعب السعودي.

وبالبحث في خبرات الأعضاء وجد أن ما نسبته٨٢٪ من مجتمع الدراسة يتمتعون بخبرة في مجال الإدارة. كما أن ٤٪ زاولوا التجارة في وقت ما، كما وجد أن ما نسبته١٢٪ كانوا في صفوف الجيش السعودي. أما الأكاديميون فقد مثلوا نسبة كبيرة هي٤٩٪.

ويمكن تفسير ذلك بتحسن وضع التعليم في المملكة، إلى جانب أن التركيز ينصب على الجامعات وهيئات التدريس بهدف الوصول إلى الكوادر المؤهلة لعضوية وإدارة المؤسسات السعودية المختلفة وخصوصا السياسية منها كمجلس الشورى، إلى جانب أن أعضاء المجلس لديهم خبرة في مجال العمل العام تؤهلهم من المشاركة الفعالة في مناقشات المجلس، وإثراء تجربته بتنوع خبرات الأعضاء ما ينعكس إيجابياً على منجزات المجلس ودوره في النظام السياسي السعودي.

لقد تم الاهتمام بمدة العمل في المجلس والتي بلا شك لها أثر مهم على المجلس ومنجزاته ومساهمات أعضائه. وقد كان واضحا أن ما نسبته ٦٦ ٪ من مجتمع الدراسة حديث العضوية في المجلس أي أقل من سنتين، وأن ما نسبته ٣٤ ٪ قد عملوا من خمس إلى ست سنوات في المجلس، ويوضح هذا الانخفاض النسبي في فترة العضوية في مجلس الشورى حقيقة مؤداها أن المجلس يعد مؤسسه حديثة النشأة.

ولمعرفة وجهات نظر أعضاء المجلس حول الهدف من تأسيسه كان لابد لنا من وضع معايير لقياس هذا الجزء من استجابة مجتمع الدراسة و مدلولات تلك الاستجابات، ويمكن إجمال تلك المعايير فيما يلي:

أولا- إن البحث في تلك الاستجابات يساعدنا في معرفة آراء ووجهات نظر أعضاء المجلس في قرار تشريفهم بالعضوية والمشاركة في المجلس، بمعنى آخر البحث في رؤاهم المبدئية حول الحاجة لإنشاء مجلس الشورى في مجتمع يحكم بشريعة الإسلام الحنيف. ووصولا للنتيجة المرجوة فقد صمم الباحث تساؤلات تؤدي هذا الغرض وذلك بإضافة عبارة "ازدياد نطاق تحمل المسؤولية في المجتمع" كاختيار للسؤال الذي مؤداه: ما الأسباب وراء تأسيس مجلس الشورى برأيكم؟ كما أنه يهدف لمعرفة ما إذا كان أعضاء المجلس يعتقدون أن إدارة الشؤون العامة تدار من قبل كبار مسئولي الدولة فقط، وبذلك فإن الحاجة تظهر لضرورة توسيع نطاق تحمل المسؤولية العامة وعملية صناعة القرار.

ثانياً- من ناحية أخرى فقد أضفنا متغيراً آخر لنفس المسؤول وهو ظهور الحاجة لإكمال بناء مؤسسات الدولة، وقد هدف الباحث من ذلك التوصل إلى ما إذا كان يعتقد أعضاء المجلس أن تأسيس مجلس الشورى قد جاء من منطلق الدعوة إلى المشاركة في تحمل المسؤولية العامة، أم بمقدار ما هو الشعور بفراغ دستوري متمثل بعدم وجود مؤسسات تشريعية في المملكة على غرار التقسيم الغربي لسلطات الحكم.

وهذا البعد مثلناه في متغير حول ما إذا كانوا يعتقدون أن الهدف هو تشجيع وتفعيل مبدأ المشاركة الشعبية في العملية السياسية في المملكة العربية السعودية. أما الاعتبار الرابع حول هدف إنشاء المجلس فتمثل بسؤال العينة عما إذا كان هدف إنشاء المجلس هو ضمان مشاركة الفئة المؤهلة بمسيرة التنمية في المملكة، بمعنى أخر هل كان يعتقد مجتمع العينة أنه وقبل تشكيل المجلس كانت عملية مساهمة الفئة المؤهلة محدودة في مسيرة التنمية. لذا فإنهم قبلوا المشاركة لتفصيل دور تلك الفئة في مؤسسات الحكم من خلال مجلس مبني على أساس من الشرع الحنيف. فإذا كانت إجابتهم بالنفي، فإن الهدف من تأسيس المجلس يمكن تبريره بالحاجة إلى تطوير السياسات الحكومية. وعليه فإن البحث في الآراء الشخصية لأعضاء المجلس تساعد في عملية التعرف ولو بشكل غير مباشر على فعالية أداء المجلس.

ويمكن القول: إن ما نسبته ٢٤٪ من الأعضاء يعتقدون أن السبب في إنشاء مجلس الشوري يعود إلى الرغبة في توسيع نطاق المشاركة السياسية. وقد جد أن ٦٨٪ من الأعضاء يرون أن مؤسسات الحكومة السعودية قد اكتملت بتشكيل مجلس الشورى السعودي. كما أن ٦٨٪ من الأعضاء يعتقدون بأن الهدف من إنشاء المجلس هو توسيع إطار المشاركة الشعبية، وأن ٧١٪ من الأعضاء يعتقدون أن الحكومة هدفت من إنشاء المجلس إلى الاستفادة من الخبرات السعودية المتاحة. في حين يرى ٦٣٪

أن سبب تشكيل المجلس هو السعي لبناء ركن أساس في أركان الحكومة على أسس منهجية ثابتة. كما أن ٥٨٪ من الأعضاء يعتقدون أن تطوير مؤسسات الحكومة وتحديث آليات صنع السياسة العامة للمملكة هو أحد أهم مبررات إنشاء مجلس الشورى. وعموما يمكن القول: إن معظم أعضاء المجلس قد أكدوا على أن مبررات العضوية و تأسيس مجلس الشورى في المملكة يعود إلى مجموعة من العوامل التي تفاعلت فيما بينها لإظهار مؤسسة الشورى ذات الأهمية في بناء النظام السياسي السعودي وتطوره. وقد وجدت أن ٦٣٪ من الأعضاء يغلبون دور العوامل الأخيرة الثلاث وهي الرغبة في توظيف قدرات السعوديين في مسيرة التنمية، وتفعيل دور مجلس الشورى، والحاجة إلى تطوير السياسية العامة.

## المبحث الثاني

## تقويم أعضاء المجلس للتجربة الشورية

إن أي دراسة لردود أفعال وآراء أعضاء المجلس تبقى غير مكتملة إلا إذا تم البحث في آراء أعضاء المجلس حول مدى فعالية مجلس الشورى في عملية صنع القرار. وحرية التعبير في إطار المشاركة في مرافعات المجلس.

وقد كان واضحا أن ما نسبته ٩٢٪ راضون لحد ما أو راضون جدا عن فعالية عمل مجلس الشورى، والمتضمنة الرضى عن أداء الواجبات الملقاة على عاتق العضو إلى جانب رضاه عن تحمل المسؤولية والمشاركة في مسيرة التنمية السياسية للمملكة. وقد بلغت نسبة غير الراضين منهم عن السؤال نفسه ٥٪. وقد عبر ٣٪ من أعضاء المجلس عن عدم رضاهم عن دورهم ودور المجلس في مسيرة التنمية.

ويوضح الجدول رقم (٤) درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى:

جدول رقم (٤) درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى

| درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| راضٍ جداً | ١١ | ٢٩ |
| راضٍ إلى حد ما | ٢٤ | ٦٣ |
| غير متأكد | ٠ | ٠ |
| غير راضٍ إلى حد ما | ٢ | ٥ |
| غير راضٍ أبداً | ١ | ٣ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

وعموم القول فإن النسبة العظمى من أعضاء المجلس قد عبروا عن رضاهم وارتياحهم لدورهم ولدور المجلس في مسيرة التنمية السياسية في المملكة.

أما فيما يتعلق بالمتغير الثاني والذي يتمحور حول رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى، فقد عبر ٩٢٪ من أعضاء المجلس عن درجة رضا تتراوح بين متوسطة وقوية عن إجراءات عملية صنع القرار في مجلس الشورى، أما نسبة الذين عبروا عن عدم رضاهم فلم تتجاوز ٢٪.

ويوضح الجدول رقم (٥) درجة رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى.

جدول رقم (٥) درجة رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى

| درجة الرضا | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| راضٍ جداً | ٨ | ٢١ |
| راضٍ إلى حد ما | ٢٧ | ٧١ |
| غير متأكد | ١ | ٣ |
| غير راضٍ إلى حد ما | ٢ | ٥ |
| غير راضٍ أبداً | ٠ | ٠ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

أما فيما يتعلق بالمتغير الثالث والمتعلق بمدى الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس، فإن الأغلبية كما يوضح الجدول قد عبرت عن رضاها عن سقف الحريات الممنوحة لأعضاء المجلس للإدلاء بآرائهم وذلك إثراء للنقاش وللوصول إلى نتائج عملية للموضوعات المقترحة على جدول أعمال المجلس، لذلك فإن مداولات المجلس تشكل بحق حوارا فكريا هادفا يحتذى في سبيل التوصل إلى الحلول الناجحة للمشكلات التي تعترض مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية.

ويوضح الجدول رقم (٦) درجة الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس

جدول رقم (٦) درجة الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس

| درجة الرضا | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| راضٍ جداً | ٢٧ | ٦٣ |
| راضٍ إلى حد ما | ١٣ | ٣٤ |
| غير متأكد | ٠ | ٠ |
| غير راضٍ إلى حد ما | ١ | ٣ |
| غير راضٍ أبداً | ٠ | ٠ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

سعى الباحث لمعرفة ما إذا كان الوقت المخصص لبحث جدول أعمال المجلس كافيا. وقد وجد الباحث أن ما نسبته ٧٣٪ من أعضاء المجلس يرون أن الوقت الممنوح لهم للمشاركة والإدلاء بآرائهم حول جدول أعمال المجلس قبل بدء الجلسة رسميا كافٍ، بينما يرى ٢٤٪ من أعضاء المجلس أنهم لا يتمتعون بالوقت الكافي للبحث المفصل في الشؤون المطروحة قبل عقد الجلسات الرسمية. مثل هذا الفارق في ردود أفعال الأعضاء يدل على عدم الرضا الكامل عن إجراءات "إدارة الوقت" من حيث علاقتها بطبيعة القضايا المطروحة على المجلس.

ويظهر الجدول رقم (٧) إذا كان الوقت المخصص لبحث جدول أعمال المجلس كافيا.

جدول رقم (٧) الوقت الكافي لبحث جدول أعمال المجلس

| توفر الوقت الكافي لبحث جدول أعمال المجلس | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٣٧ | ٧٣ |
| لا | ٩ | ٢٤ |
| أكثر الأحيان | ١ | ٣ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

**الحكومة ومجلس الشورى:**

إن مسألة العلاقة بين السلطات المختلفة لأي نظام سياسي تجسد أحد أهم دعائم الاستقرار والتنمية والازدهار أو عدمها، لذلك فإنه كلما كانت العلاقة تتميز بنوع من التعاون كلما انعكست آثارها إيجابيا على حياة المجتمعات، ولبحث طبيعة العلاقة في سياق هذه الدراسة لا سيما ما يتعلق منها بمدى ممارسة الحكومة في المملكة العربية السعودية نوعا من الضغط على مجلس الشورى لابد من القول أنه مبدئيا وتمشيا مع أحكام الدين الحنيف فإن هذا الضغط يعتبر مرفوضا، أما من ناحية المقارنة فإنه لابد من القول أيضا إلى أنه ووفقا للنظرية الديمقراطية فإن

تعسف الحكومة وتدخلها في أعمال المجلس يعتبر أيضا مرفوضا. لذلك فقد سعى الباحث لدراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة ومجلس الشورى وفيما إذا كانت الحكومة تمارس ضغوطا على المجلس، وقد وجد أن ما نسبته ٩٠٪ من أعضاء المجلس قد أكدوا على أنهم لم يتعرضوا لأية ضغوط مهما كان نوعها من قبل الحكومة، بهدف تبني أي نوع من السياسات، على أن ١١٪ يرون أنهم قد تعرضوا لنوع من الضغط من قبل الحكومة إلا أنهم لم يستطيعوا تحديد طبيعة هذا الضغط.

ويبين الجدول رقم (٨) الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس.

جدول رقم (٨) توزيع الإجابات بالنسبة لوجود الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس

| الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الحكومة تمارس الضغوط على المجلس | ٠ | ٠ |
| لا تمارس | ٣٤ | ٩٠ |
| نادراً ما تمارس | ٤ | ١١ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

ولمعرفة تفاعل الحكومة مع قرارات المجلس بهدف التعرف على مصير القرارات التي يتخذها المجلس وطبيعة العلاقة التي تربط المجلس بالحكومة وأثرها على مسيرة التنمية، وجد الباحث أن ٨٩٪ من أعضاء المجلس يعتقدون أن قرارات الحكومة الإستراتيجية مبنية على قرارات اتخذها المجلس مسبقا، على أن ٨٪ من الأعضاء يرون أن الحكومة قلما تستجيب بشكل فعال مع قرارات المجلس.

جدول رقم (٩) يوضح مدى تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس

جدول رقم (٩) توزيع الإجابات لدرجة تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس

| تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس | عدد الأشخاص | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تجاوب سلبي | ٠ | ٠ |
| تجاوب إيجابي | ٣٤ | ٨٩ |
| نادراً ما تتجاوب | ٣ | ٨ |
| لا جواب | ١ | ٣ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠ |

**الشعب ومجلس الشورى:**

تعد معرفة العلاقة بين مجلس الشورى والشعب أحد المؤشرات على فعالية دور المجلس في الحياة العامة من ناحية. كما أنها تؤثر بشكل أساس على عضو المجلس عند تناوله للقضايا العامة المطروحة على جدول أعمال المجلس. وبشكل إحصائي وجد أن ٢٪ من الأعضاء يرون أن عامة الشعب على إطلاع واسع جدا بطبيعة عمل المجلس ومهمته ودوره في السياسة العامة للمملكة، أما ١٨٪ فيرون أن عامة الشعب على إطلاع جيد بطبيعة عمل المجلس ودوره. في حين أن ٢١٪ من الأعضاء لم يجيبوا عن هذا التساؤل. ويرى ٥٥٪ أن معرفة الشعب بطبيعة عمل المجلس نسبة متدينة أو متدنية جدا.

ويعود سبب هذا التدني في وعي الشعب بدور المجلس، ومدى تأثر المجلس نفسه بالرأي العام إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن إجمالها بما يلي:

١- عدم وجود تغطية إعلامية كافية للمجلس ولأعماله.

٢- انعدام وجود مواد علمية توضيحية لدور المجلس و منجزاته.

٣- الطبيعة السرية لأعمال المجلس.

على أن هذه الحقائق التي تظهر في الممارسة العملية لا توافق مطلقا رأي بعض أعضاء المجلس الذين امتدحوا العلاقة مع المجتمع في الفصل القادم.

وتعد العلاقة بين الجغرافيا والسياسة علاقة عضوية، لذلك فإنه لا بد من البحث في مسألة التقسيم الجغرافي وتوزيع مقاعد المجلس، حيث أنه كلما كان المجلس ممثلا لمناطق المملكة الجغرافية من جهة وممثلا للمصالح والشرائح الاجتماعية من جهة أخرى بشكل عادل، أسهم ذلك في تدعيم مسيرة التنمية السياسية وحشد تأييد شعبي وإداري للمجلس ولدوره في الحياة السياسية. وذلك بوصفه أحد أهم مؤسسات الحكم والنظام السياسي السعودي. إحصائيا وجد الباحث نوعا من التماثل في آراء الأعضاء حول التمثيل الجغرافي ومسألة التمثيل المهني. فقد انقسم أعضاء المجلس إلى النصف من حيث استجاباتهم. إذ يرى ٥٠٪ أن المجلس يمثل مناطق المملكة الجغرافية المختلفة، بينما يرى ٥٠٪ أن المجلس يمثل مصالح فئات اجتماعية، بمعنى آخر ومن وجهة نظر النظرية الديموقراطية فإن المجلس يمثل مصالح المهنيين والطبقات الاجتماعية إلى جانب تمثيل مصالح المناطق والأقاليم المختلفة في المملكة. وعموم القول فإن أعضاء المجلس يعتقدون أن المجلس يمثل مصالح الشعب كافة و ذلك ببعديها الجغرافي والمهني.

**عضوية مجلس الشورى:**

بلا شك فإن دور المجلس في الحياة السياسية السعودية مرتبط بشكل وثيق بطبيعة أعضاء المجلس أنفسهم ومؤهلاتهم، ونظرتهم لدورهم في الحياة العامة، إلى جانب استعدادهم و تحمسهم لتحمل المسؤولية

والمساهمة في مسيرة التنمية في المملكة. ولقد قمنا باختيار ضوابط ومعايير العضوية وعملية الاختيار لعضوية المجلس، فوجد أن ٩٥٪ من الأعضاء يرون أن التعليم هو الأساس للاختيار لعضوية المجلس على أن الاعتبارات الأخرى أيضا تساهم في قرار العضوية لاسيما ارتباط التعليم بالجغرافيا والانتماء القبلي. فكلما تضافرت هذه العوامل و توفرت في شخصية ما كلما ساهم ذلك في قرار العضوية. وعموم القول فإن أعضاء المجلس يرون أن المزايا التالية ساهمت بشكل كبير في اختيارهم لعضوية المجلس و هي:

- التعليم.
- الحكمة، التقوى، والصلاح.
- الخبرة السابقة.
- التمثيل الجغرافي.

**طبيعة المعالجة وفاعليتها:**

يهدف هذا الجزء من البحث إلى استطلاع نتائج عمل المجلس خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة القضايا المحالة له من قبل مجلس الوزراء من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة مدى فعالية القرارات المتخذة من قبل المجلس ونظرة أعضاء المجلس له مؤسسة سياسية واجتماعية، ينظر لها على أنها تمثل مصالح المجتمع السعودي بتكوينه الديموغرافي وبتنوعه

الجغرافي و المهني. و للوقوف على تجربة المجلس من وجهة نظر تقويمية، وقد تمت المقارنة بين منجزات المجلس في السنتين الأولين لإنشائه مع آخر سنتين، مستهدفة عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: البحث في منجزات عمل لجان المجلس المختلفة.

ثانياً: طبيعة المهام المحالة للجان المجلس المختلفة.

ثالثاً: طبيعة آليات عملية اتخاذ القرار في المجلس.

رابعاً: البحث في المشكلات التي تواجه أعضاء المجلس.

خامساً: إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للتعبير عن آرائهم بكل حرية و ذلك من خلال منهج الأسئلة المفتوحة (open ended) والذي يتيح لعينة الدراسة إضافة المعلومات المساندة التي يرونها مناسبة والتي تمكن الباحث أيضا من الوقوف على جوانب تحليلية يغفلها منهج الأسئلة المقفلة، و التي تقيد عينة الدراسة باختيارات محددة. وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

## المبحث الثالث

## مرافعات المجلس وقراراته

قام مجلس الشورى السعودي الأول خلال مدته الزمنية المقدرة بست سنوات بالنظر بفعالية كبيرة في القضايا المحالة إليه من مجلس الوزراء، وبهذا الصدد فقد ساهم المجلس مساهمة جليلة في البحث المفصل في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على جدول أعماله، واتخذ حيالها مجموعة من القرارات المهمة التي يوضحها الجدولان رقم (١٠) ورقم (١١):

الجدول رقم (١٠)

نتائج أعمال المجلس والهيئة العامة خلال ٦ سنوات(*)

| الجهة | الجلسات | الموضوعات المحالة | الموضوعات المدروسة | عدد القرارات |
|---|---|---|---|---|
| المجلس | ٢٨٣ | ٢٩٩ | ١٨٤ | ٢٥٤ |
| الهيئة العامة | ٩٥ | ١٩٤ | ٢٣١ | ١٦ |

(*) المصدر: المهنا، محمد – سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

الجدول رقم (١١)

نتائج قرارت المجلس خلال دورته الأولى(*)

| النتيجة | عدد القرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الموافقة | ٧٩ | ٦٠ |
| الموافقة مع التحفظ | ١٣ | ١٠ |
| الموافقة مع التوصية باقتراحات | ٣١ | ٢٣ |
| عدم الموافقة مع اقتراح بدائل | ٥ | ٤ |
| عدم الموافقة | ٤ | ٣ |
| المجموع | ١٣٢ | ١٠٠ |

ويوضح الجدولان نتائج عمل المجلس في السنوات الست الأول من إنشائه، حيث وجد أن ٦٠٪ من قرارات المجلس تمت الموافقة عليها دون تعديل أو إضافة. في حين أن ما نسبة ٣٪ من القرارات لم تتم الموافقة عليها أثناء عملية التصويت من قبل الأعضاء.

وبنظرة تحليلية في هذه النتيجة يمكن القول إن الارتفاع في نسبة القرارات التي حظيت بموافقة المجلس دون تعديل أو إضافة يعكس نوعا من الانسجام بين أعضاء المجلس، إلى جانب التنسيق بين الأعضاء واللجان المختلفة والتي يتم في ثناياها البحث المفصل والتقريب بين

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ .

وجهات النظر لدرجة أنه لا يتم عرض المقترحات والموضوعات على المجلس للتصويت إلا بعد دراسة متعمقة لها والتأكد من أنها قد استنفذت كافة الإجراءات والآليات، والتفصيلات المختلفة وبالتالي تطرح للتصويت الحر المباشر من كافة أعضاء المجلس. على أن مجال تحفظ الأعضاء مطروح ومعمول به ما يتيح للأعضاء الحرية التامة بالموافقة أو عدمها تمشيا مع آليات عمل المجلس والتي تعطي أعضاء المجلس الحرية التامة في التعبير عن قناعاتهم و التقرير تبعا لها.

وتشير النتائج إلى أن ما نسبته ٢٣٪من القضايا المطروحة على المجلس تم التوصل إلى قرارات نهائية بشأنها تم مع التوصية باقتراحات من قبل الأعضاء، و ذلك يعد مؤشرا على نضج المجلس وتمتعه بقدر كبير من الثقة والخبرة التي تمكنه من إضافة مقترحات وتوصيات على بعض الموضوعات المطروحة أمامه، وأن دوره لا ينحصر فقط في الموافقة أو عدمها. وهذا يؤكد ثقة المجلس بنفسه باعتباره مؤسسة قادرة على المساهمة الفعالة في إدارة شؤون الحكم في المملكة.

إن دور مجلس الشورى بوصفه أحد دعائم الحكم في المملكة أخذ في التبلور منذ إعلانه ومباشرته لمسؤولياته. ويوضح جدول رقم (١٢) مسيرة النمو المتزايد في عدد جلسات المجلس والقرارات المتخذة، ففي دورة المجلس الأولى عقد ١٤٤ جلسة تشكل ما نسبته ٤٧٪ من إجمال عدد جلسات المجلس التي عقدها منذ إنشائه حتى الآن، في حين أن عدد

جلسات المجلس خلال السنتين الأوليين فقط من دورته الثانية بلغ ١٣٩ جلسة، أي ما نسبته ٥٣٪ وهذا مؤشر قوي على مدى الاضطراد المستمر في أعمال المجلس، لاسيما بعد زيادة أعضائه إلى ٩٠ عضوا، كما يبين مدى الثقة المتزايدة بدور المجلس ومكانته في النظام السياسي السعودي. ويتضح أيضاً من نتائج جدول (١٢) أن المجلس قد اتخذ خلال دورته الأولى ١٣٦ قرارا بينما اتخذ المجلس ١٠٢ قرار خلال السنتين الأوليين لدورته الثانية. و يشكل ذلك أيضا تزايد كمي في القضايا المطروحة على المجلس وتفعيل دوره.

ويلاحظ أن عدد القرارات المتخذة يتجاوز عدد الجلسات في بعض السنوات، وقد يحدث العكس وهذا يرجع إلى طبيعة الموضوعات المطروحة التي قد تحتاج لعدة جلسات للموضوع الواحد في حين أن جلسة واحدة قد يصدر عنها عدة قرارات.



## جدول رقم (١٢)

### جلسات مجلس الشورى وقراراته خلال الست سنوات الأولى(*)

| السنة | عدد الجلسات | عدد القرارات |
|---|---|---|
| الأولى ١٤١٤ هـ | ١٥ | ١٧ |
| الثانية ١٤١٥ هـ | ٤١ | ٤٢ |
| الثالثة ١٤١٦ هـ | ٤٣ | ٢٢ |
| الرابعة ١٤١٧ هـ | ٤٥ | ٥٥ |
| إجمالي أعمال الدورة الأولى | ١٤٤ | ١٣٦ |
| الأولى ١٤١٨ هـ | ٧١ | ٥٦ |
| الثانية ١٤١٩ هـ | ٦٨ | ٤٦ |
| الإجمالي | ٢٨٣ | ٢٣٨ |

**مقارنة نشاطات مجلس الشورى:**

للوقوف على حجم التغير في مسؤوليات المجلس ومهامه، تمت مقارنة نشاطات المجلس في السنتين الأوليين من دورته الأولى مع السنتين الأوليين لدورته الثانية، ومن خلال هذه المقارنة يتبين ما يلي:

- أن الموضوعات المعروضة قد تناقصت في الدورة الثانية بنسبة ١٥٪ فقط وهي نسبة ليست بالكبيرة.

(*) المصدر: الهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

- تزايد ملحوظ في عدد جلسات المجلس تجاوز ١٥٢ خلال السنتين الأوليتين من الدورة الثانية مقارنة بالسنتين الأوليتين من عمر المجلس. ويعزى ذلك إلى تحويل جلسات المجلس بواقع جلسة كل أسبوع بدلا من جلسة كل أسبوعين.
- انخفاض نسبة عدد المسئولين الذين يحضرون جلسات المجلس في سنتي الدورة الثانية بنسبة ضئيلة ١,٥٪. وربما يعود ذلك إلى أن أعضاء المجلس أصبح لديهم من الخبرة والإمكانات الفنية والإدارية ومصادر المعلومات ما يغنيهم عن الحضور.
- زيادة في عدد القرارات المتخذة في سنتي الدورة الثانية بنسبة ٨٨٪ مما يدل على زيادة تفاعل المجلس مع ما يتم إحالته إليه من قضايا وسرعته في إنجازها.

**لجان المجلس وأعمالها:**

عند إنشاء المجلس شكلت ثماني لجان رئيسة متخصصة، واستمر ذلك طيلة الدورة الأولى بيد أن التزايد في أعمال المجلس ومهامه والموضوعات المحاله إليه قد تطلب استحداث ثلاث لجان جديدة متخصصة، فبلغ عدد اللجان أحد عشرة لجنة. ويوضح الجدول رقم (١٣) نشاطات تلك اللجان:

جدول رقم (١٣)

نتائج أعمال اللجان المتخصصة خلال السنوات الست الأولى(*)

| اللجنة | الاجتماعات | النسبة المئوية | الموضوعات المدروسة | القرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الإسلامية | ١٣٧ | ١١ | ١٦ | ١٦ | ٦ |
| الخارجية | ٧٧ | ٦ | ٣٢ | ٣٢ | ١٢ |
| الاقتصادية | ١٨١ | ١٦ | ٦١ | ٥٢ | ١٩ |
| الاجتماعية | ١٤٢ | ١٣ | ٩٣ | ٣٥ | ١٣ |
| الأنظمة | ١٦٣ | ١٤ | ٢٣ | ٢٣ | ٨ |
| التعليمية | ٢١١ | ١٩ | ٢٨ | ٣٣ | ١٢,٥ |
| الأمنية | ١٢٩ | ١١ | ٤١ | ٤٠ | ١٤,٥ |
| المرافق | ١٢٥ | ١٠ | ٤٤ | ٤٣ | ١٥ |
| المجموع | ١١٦٥ | ١٠٠ | ٣٤٧ | ٢٧٣ | ١٠٠ |

ومن خلال تحليل بيانات الجدول (١٣) يمكن الخروج بالنتائج التالية:

١- اللجنة التعليمية أكثر اللجان اجتماعاً وربما يعود ذلك إلى أنها كانت تضم المهام الاعلامية، وهذا دليل على الاهتمام بشئون التعليم من قبل المجلس، وإدراك دوره المؤثر في مسيرة التنمية ومدى أهميته في حياة المواطنين.

(*) المصدر: الهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ .

٢- احتلت لجنة الشؤون الاقتصادية المرتبة الثانية بين اللجان من حيث عدد الاجتماعات، ولكنها من ناحية أخرى احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد القرارات. وهذا مؤشر آخر يبين مدى اهتمام المجلس بالقضايا المهمة في حياة الدولة والمجتمع إذ إن كافة منجزات المجتمع وخططه التنموية تتوقف على كفاءة الاقتصاد الوطني، وتطوير قطاعاته، وتنويع مصادر الدخل. ونظراً لاهتمام الحكومة بهذا الجانب فإنها تحيل للمجلس العديد من القضايا الاقتصادية المتعلقة بقضايا تشجع الاستثمار وتطوير الموارد الاقتصادية.

٣- اللجنة الإسلامية أقل اللجان من حيث عدد القرارات التي قدرت بنسبة ٦٪ وربما يعود ذلك إلى أن التشريعات في المملكة العربية السعودية مستمدة من الشرع الحنيف وبذلك فأن كافة القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس يتم معالجتها والنظر إليها وفقا لأحكام الشريعة. كما أن أجهزة الحكومة السعودية تتضمن عددا كبيرا من الوزارات والدوائر و المؤسسات التي تعمل على التأكد من تطبيق أحكام الإسلام في كافة مناحي حياة المجتمع السعودي ما يعني وبشكل واضح ضيق الهامش المتاح للمجلس للاجتهاد في هذه القضايا.

٤- لجنة الخارجية وهي أقل اللجان اجتماعاً وربما يعود ذلك إلى أن جل اهتمام المجلس ينصب على قضايا الشؤون الداخلية.

**الاتفاقيات والأنظمة:**

ساهم مجلس الشورى في دفع مسيرة التنمية في المملكة والحفاظ على مصالحها وذلك من خلال إقراره للعديد من الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولقد ساعدت تلك القرارات وما تضمنته من توصيات مجلس الوزراء على إصدار القرارات الهادفة لضمان المصلحة العامة. لقد أسهم مجلس الشورى في دراسة بعض الأنظمة واللوائح والاتفاقيات التي صدر بشأنها قرارات من مجلس الوزراء بناء على قرارات وتوصيات من مجلس الشورى. ومن بين ذلك الموافقة على خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) خلال دورة المجلس الأولى في المجال الاقتصادي، مع اقتراح بعض التوصيات وإبداء الملاحظات بشأنها.

ومن ناحية أخرى فقد أسهم المجلس في تطوير شؤون العمل العربي المشترك، ودعم روابط التعاون بين المملكة والدول العربية ومحيط المملكة الإقليمي والدولي. وبهذا الصدد فقد قام مجلس الشورى ببحث أساليب تطوير التعاون المشترك بين المملكة والجمهورية اليمنية، وذلك من خلال المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين المملكة واليمن، هذا إلى جانب المصادقة على الاتفاقية الأمنية المعقودة للتعاون الأمني بين البلدين، وقام كذلك المجلس ببحث بروتوكول واتفاقية التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي وصادق عليها.

**التطوير الذاتي لمجلس الشورى:**

سعيا من المجلس لتطوير الأداء وتحسين العمل على الصعيد الداخلي للمجلس قام المجلس باتخاذ مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه لعل أبرزها:

**أولاً- ترشيد القرار:**

حيث يعمل المجلس على أن تكون قراراته متفقه مع الأنظمة الأخرى تحت مظلة النظام الأساسي للحكم المعتمد على الشريعة الإسلامية، وتقوم بهذه المهمة إدارة المستشارين التي يحضر أعضاؤها جلسات المجلس ومرافعاته والتأكد من مطابقة مشاريع القرارات لأحكام الشريعة والقيام بمراجعة صياغتها. كما تقوم بفحص ودراسة العرائض التي ترد للمجلس من بعض المواطنين.

**ثانياً- الإعلام:**

يسعى مجلس الشورى للتوعية بمبدأ الشورى الإسلامي والتعريف بنشاطات المجلس وإعلام المواطنين بوجوده و دوره في الحياة العامة و دوره في تطوير السياسات العامة للمملكة، إلى جانب إطلاع المواطنين على أهمية دور الشورى مبدأ و سياسة. وإحاطة المواطنين بنشاطات المجلس والتي تتم من خلال التواصل المستمر مع المواطن وإمداده بأخبار المجلس بشكل متواصل، وأعد المجلس ستة عشر تقريرا وثمانية كتيبات

عن المجلس وعمله ودوره إلى جانب الملف الصحفي الإعلامي الذي يعد أسبوعياً، كما قام رئيس المجلس يصاحبه وفد من المجلس بأربع عشرة زيارة رسمية للدول الأجنبية، واستقبل المجلس ما يزيد عن ١٦٧ شخصية رسمية أجنبية، وذلك يهدف توثيق صلات المجلس بالمجالس المشابهه في البلدان الأخرى، أما الوفود التي زارت مجلس الشورى السعودي فقد بلغ عددها نحو خمسة عشر وفدا موزعة على دول العالم.

ويهدف المجلس من سياسته الإعلامية داخليا وخارجيا إلى إبراز دوره و مكانته في النظام السياسي السعودي وتعزيز مكانة المجلس داخليا وخارجيا. ويوضح الجدول رقم (١٤) زيارات المجلس للدول العربية والإسلامية وغيرها.

جدول رقم (١٤)

زيارات المجلس إلى الدول الأخرى

| البلد | التاريخ | البلد | التاريخ | البلد | التاريخ |
|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | ١٩٩٣ | البحرين | ١٩٩٤ | بريطانيا | ١٩٩٦ |
| باكستان | ١٩٩٤ | الصين | ١٩٩٥ | موريتانيا | ١٩٩٧ |
| الكويت | ١٩٩٤ | بلجيكا | ١٩٩٥ | ماليزيا | ١٩٩٧ |
| مصر | ١٩٩٤ | فرنسا | ١٩٩٥ | الهند | ١٩٩٧ |
| عمان | ١٩٩٤ | ألمانيا | ١٩٩٥ | إيطاليا | ١٩٩٨ |

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

**ثالثاً- الدراسات والأبحاث:**

سعى المجلس لتعزيز صلته بالوسط العلمي والأكاديمي، وفي هذا الصدد فقد أنشأ إدارة مركز للأبحاث والدراسات، وتم ربطها بشبكة اتصالات آليه حديثة مع مركز البحوث بالجامعات أو المكتبات ومراكز المعلومات محليا وعالميا. كما تم زوّد المجلس بمركز معلومات ومكتبه علمية متخصصة تحوي ما يزيد على ٢٥,٠٠٠ مجلد للوفاء باحتياجات أعضاء المجلس وتوفير المادة العلمية والتي تمكن أعضاء المجلس من المساهمة في اتخاذ قرارات علمية وعملية على أسس معرفية ثابتة ومطلعة على دقائق الأمور المعروضة في جدول أعمال المجلس.

**رابعاً- خطوات أخرى:**

١- قام المجلس بزيادة عدد اللجان المتخصصة من ثمان إلى إحدى عشرة لجنة. ونتيجة لذلك فقد تم قسمت بعض لجان المجالس إلى أكثر من لجنة، وتم استحداث لجان أكثر تخصصاً بهدف تركيز الدراسة وتسريع الإنجاز.

٢- إتاحة المجلس الفرصة لشرائح عدة من المجتمع لحضور جوانب من جلسات المجلس، ويحرص على توثيق صلته بالجهات المختصة في الدولة كالوزارات والدوائر الحكومية المختلفة. حيث يقوم المجلس بدعوة الوزراء المعنيين بحضور الجلسات وخصوصا ما يتناول منها

شؤون اختصاصهم فقد دعا المجلس وزراء الخارجية والداخلية والمالية والتخطيط والمعارف عندما كان المجلس يبحث شؤون عامة تتعلق بسياسات الحكومة في تلك القطاعات.

٣- توثيق صلة المجلس بالقطاع النسائي في المملكة وذلك من خلال استشارة الوسط النسائي بشؤون القضايا الاجتماعية التي يتناولها المجلس، لذا فإن المجلس يقر مبدأ مشاركة الوسط النسائي في عملية صنع القرار واستشارتهن في الموضوعات التي تخصهن مباشرة في الشؤون العامة للبلاد.

٤- زيادة الانفتاح على المؤسسات الرسمية و غير الرسمية لاسيما القطاع الإعلامي في المملكة، فيقوم المجلس بهذا الصدد بعقد جلسات عامة علنية حول بعض القضايا المعروضة. ومنها بحث نظام المؤسسات الصحفية في جلسة علنية، فدعا المجلس رؤساء تحرير الصحف لهذه الغاية، وعقد معهم لقاءً مثمرا نجم عنه سياسات بناءة ودور فعال للمجلس بهذا الصدد.

## المبحث الرابع

## فاعلية المجلس وكفاءته

لمعرفة وجهات نظر أعضاء مجلس الشورى وآرائهم حول فاعلية المجلس في أداء مهامه وممارسة أعماله ودوره في ترشيد القرار السياسي، كان لابد من سؤالهم عن هاتين الناحيتين فمن ناحية سُئلوا عن مدى رضاهم عن مستوى فاعلية المجلس في أداء مهامه؟ وقد عبر ٦٣٪ من أعضاء المجلس عن رضاهم إلى حد ما عن أداء المجلس، في حين كان ٢٩٪ من أعضاء المجلس راضين جدا، وقد أظهر ٨٪ من أعضاء المجلس عدم الرضا.

وتدل هذه النتيجة على أن مستوى الرضا مرتفع جداً بين الأعضاء عن المجلس وفاعليته في أداء أعماله، وربما يعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الإنجازات والأعمال التي قام بها المجلس خلال السنوات الماضية وإدراك الأعضاء لأهميتها ودورها الفعال في دفع مسيرة التنمية في البلاد. أما فيما يتعلق بانعدام الرضا عن أداء المجلس من قبل بعض أعضاء المجلس فيعزى إلى طموح لأداء أمثل للمجلس.

ومن ناحية أخرى تم سؤال أعضاء مجلس الشورى السؤال التالي: إلى أي مدى ترى أن مجلس الشورى مفيد في ترشيد القرار السياسي؟ وذلك للتعرف على دور المجلس في ترشيد القرارات السياسية للحكومة.

وقد أظهرت النتيجة أن نصف الأعضاء المجيبين يرون أن المجلس مفيد جداً في ترشيد القرار السياسي الذي تتخذه الحكومة. والنصف الآخر تقريباً ٤٧٪ يرون أنه مفيد إلى حد ما. وهناك عضو واحد غير متأكد من مدى هذه الفائدة.

وتدل هذه النتيجة على اقتناع جميع أعضاء المجلس المجيبين بأهمية دور المجلس وفائدته في ترشيد قرارات الحكومة. وهذا ربما يعود إلى أن المجلس يضم نخبة من العلماء والخبراء المؤهلين من أبناء الوطن في كافة المجالات والتخصصات، مما يؤهله من تقديم آراء ومقترحات مهمة للغاية تساعد الحكومة في اتخاذ قرارات صائبة. ولقد أشار أحد الأعضاء لهذا الدور كتابةً بقوله: "قرارات المجلس لها تأثير كبير على صنع القرار النهائي للحكومة، لأن هذه القرارات جاءت من أصحاب خبرة متنوعة وخلفيات أكاديمية مختلفة" وقال عضو آخر "التأثير كبير لأن القرار الجماعي في المجلس يعين ولي الأمر (الملك) على اتخاذ القرار بشيء من الاطمئنان".

واستدل بعض الأعضاء على هذا التأثير بأخذ مجلس الوزراء بقرارات مجلس الشورى في الغالب وقد أشار أحد الأعضاء إلى ذلك بقوله "التأثير إيجابي وهذا يظهر من تطابق القرارات التي تصدر من الحكومة ومن المجلس في أغلب الحالات".

ويوضح أحد الأعضاء كيفية التأثير الذي يمارسه مجلس الشورى في قرارات الحكومة بقوله "هناك تأثير يكمن أساساً في أن المجلس يمارس

رقابة لاحقة على أداء الوزارات، كما أن متخذ القرار (الملك) في أكثر من مناسبة أحال قضايا غاية في الأهمية للمجلس حتى بعد أن بينت الوزارة المعنية رأيها".

وفي المقابل يرى بعض أعضاء المجلس أن التأثير الذي يمارسه مجلس الشورى ومداولاته على القرارات التي تتخذها الحكومة لها تأثير محدود، وبعضهم يشير إلى أن التأثير يختلف باختلاف الموضوع. وقد أشار أكثر من عضو إلى أن قرارات المجلس تؤثر على وضع القرار السياسي إذا اتفقت وجهتا نظر مجلس الشورى ومجلس الوزراء، اما إذا اختلفت فإن الملك يقرر ما يراه. وهذا ما نصت عليه المادة ١٧ من نظام المجلس: "ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه".

**الخصائص ونقاط القوة:**

إن التعرف على الخصائص العامة للمجلس وتحديد مصادر قوته من وجهة نظر أعضائه كانت واحدة من الموضوعات التي تناولناها. وقد أشار ٩٧٪ من أعضاء المجلس إلى أن المجلس يلعب دورا مفيدا جدا أو مفيدا إلى حد ما في صياغة القرارات السياسية للدولة.

وقد دلت نتائج الدراسة على أن نقاط القوة التي يتميز بها مجلس الشورى كما جاءت في آراء أعضائه، تتمثل في كفاءته العالية في مهامه،

وذلك لأن المجلس يتميز بميزة أخرى وهي كونه يضم في عضويته نخبة متميزة من المواطنين المتخصصين في كافة نواحي الحياة. ومن الإيجابيات وعناصر القوة الأخرى التي يتميز بها المجلس: حرية الرأي والتعبير، والصراحة والموضوعية أثناء المناقشات، وغياب التكتلات والانتماءات الحزبية، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية هذا بالإضافة إلى العلاقات الإنسانية المتميزة داخل المجلس، ومناخ العمل الودي والتآلف بين أعضائه. ويعد التزام المجلس إلى مصادر التشريع الإسلامي، واعتماده في قراراته وتوصياته عليها وفقاً للمادة الثانية من نظامه عاملاً مهماً في قوة المجلس، ودافعاً للعمل بإخلاص وإيجابية كبيرة. ومن نقاط القوة الأخرى للمجلس تمثيله لقطاعات المجتمع وقطاعاته، واتخاذه القرارات بالأغلبية، وإشراكه الجهات الحكومية في نقاشاته. ما يضفي جواً من الألفة والتعاون بين أجهزة الحكم المختلفة، كما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

هذه هي أبرز خصائص المجلس ونقاط قوته على وجه الإجمال وفيما يلي نحاول أن نتناولها بشيء من التفصيل والمناقشة والتحليل في ضوء آراء أعضاء المجلس وملاحظاتهم، وما توفر لدى الباحث من معلومات.

**أولاً: التزامه بمصادر التشريع الإسلامي:**

من أبرز الخصائص التي تميز مجلس الشورى السعودي عن غيره من المجالس المماثلة في الدول الإسلامية الأخرى وتجعله متفوقاً عليها

اعتماده على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ويستمد مشروعيته منهما ويراعي في أعماله وممارساته وقراراته عدم مخالفة شرع الله المنزل في هذين المصدرين. ومما يزيد من قوة المجلس وشرعيته أنه يعد تطبيقاً عملياً لمبدأ الشورى الذي جاء به الإسلام وقرره القرآن الكريم ومارسه وحث عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين.

ولقد أكدت المادة الأولى من نظام المجلس هذه الميزة حيث أشارت أن إنشاء مجلس الشورى كان إعمالاً لما ورد في كتاب الله تعالى وإقتداء برسوله صلى الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه وحث الأمة على التشاور. وأن المجلس يمارس مهامه وفقاً لنظامه والنظام الأساسي للحكم ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله.

وقد أكد أعضاء المجلس أن أبرز إيجابيات المجلس ونقاط قوته هي اعتماده على أحكام الشريعة الإسلامية في نشأته وممارسة أعماله وقراراته. وأنه كما يقول أحد الأعضاء يمثل "حياة الشورى في الإسلام". وأكد عضو آخر أن استناد المجلس على الكتاب والسنة، والمنهج الإلهي يمثل امتياز ونقطة قوة يجب ترسيخها والتركيز عليها، وتقديم تجربة الشورى السعودية على أنها "مثال يحتذى، وطرح متميز وعصري، في تفعيل العمل الشوري، ويلزم العمل على التطوير والتحسين وتقديمه منهجاً بديلاً للتجارب الدولية الأخرى".

**ثانياً- كفاءه عالية وفاعلية في الأداء:**

يتميز مجلس الشورى بكفاءة عالية في أداء أعماله وممارسة اختصاصاته، وبارتفاع مستوى فاعليته وإنجازاته وإسهاماته في خدمة الدولة والمجتمع.

ومن أبرز المؤشرات على ذلك ما يلي:

١- اجتماعاته المكثفة، وانتظام جلساته في مواعيدها المحددة.

٢- وجود لجان عاملة تخصصية مسانده للمجلس تقوم بإعداد الموضوعات إعداداً جيداً وتجهيزها للنقاش في جلسات المجلس.

٣- ارتفاع نسبة الحضور دائماً سواء في اجتماعات المجلس أو لجانه.

٤- المشاركة الفعلية للغالبية العظمى من أعضاء المجلس وحماسهم وإخلاصهم في أداء أعمالهم.

٥- إنجاز المجلس أعمالاً مهمة عديدة وتقديم إسهامات جليلة في نطاق اختصاصاته وصلاحياته، وخاصة في مجال دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ترد إليه من المقام السامي، وإبداء الرأي والاقتراحات بشأنها. هذا بالإضافة إلى دراسة التقارير السنوية التي ترفع للمقام السامي الكريم أولاً بشأن الوزارات والأجهزة الحكومية ومناقشتها، وإبداء الرأي حول جوانب القصور والقوة في هذه الأجهزة والإدارات، وما يجب اتخاذه من إجراءات

لرفع كفاءتها. كما ساهم المجلس في تقديم المشورة والاقتراحات في القضايا والموضوعات العديدة التي ترد إليه من المقام السامي.

**ثالثاً- يضم نخبة متميزة من أبناء المجتمع:**

من أبرز خصائص مجلس الشورى وميزاته التي شهد بها كثيرون أنه يضم نخبة متميزة من أبناء المجتمع المخلصين. فقد تم اختيار أعضائه بعناية وعلى أساس من الاستقامة والتخصص العلمي والخبرة العلمية. وهذا ما جعل أحد الأعضاء يشير إلى أن من نقاط القوة في المجلس "احتواءه على نخبة من أميز المفكرين والمثقفين، قل ما يحتويها أي نظام ديمقراطي وهذا يعود إلى أن تحديد أعضاءه تم بالاختيار وليس بالانتخاب" كما ذكر أحد الأعضاء ويرى أن ذلك من إيجابيات المجلس ومميزاته الأساسية.

وقد أشار كثير من الأعضاء إلى أن الاختيار الموفق لأعضاء المجلس، وكون غالبيتهم من الكفاءات العلمية المتخصصة وأصحاب الخبرة الإدارية الواسعة. وهذه الميزة لا تتوفر لدى معظم البرلمانات والمجالس المشابهة التي يختار أعضاؤها من خلال الانتخابات، حيث تشير التجربة إلى أن هذه المجالس قد تضم أشخاصاً غير مؤهلين بل قد يكون بعضهم من أسوأ الناس ومن أكثرهم فساداً. وهذا لا يعني أنه لا يمكن تطوير نظام عضوية المجلس في المستقبل وآلية تتزامن مع ضروريات المرحلة القادمة.

ولا شك أن وجود نخبة من أصحاب الخبرة الواسعة في كافة جوانب الحياة، ومن أهل الاختصاص في شتى العلوم يساعد في إثراء النقاش، ويسهم في اتخاذ قرارات وتوصيات مبنية على أسس سليمة، تخدم مسيرة المجتمع التنموية.

**رابعاً- حرية الراي والتعبير:**

من خصائص مجلس الشورى الأساسية تركيزه على حق الحرية في إبداء الرأي خلال عملية المناقشة والمرافعات واتخاذ القرار في كل ما يطرح من قضايا وموضوعات داخل المجلس. فالمجلس يمنح كافة الأعضاء الوقت الكافي لإبداء آرائهم، ويفسح المجال لسماع جميع الآراء. وقد أثنى العديد من أعضاء المجلس على ذلك. وقد أشاد أحدهم "بالحرية الكاملة في مناقشات المجلس وصياغة قراراته" ويشير عضو آخر إلى "الحرية التي يشعر بها أعضاء المجلس في طرح آرائهم".

**خامساً- تغليب المصلحة العامة:**

إن النتيجة المنطقية لغياب الحزبية والفئوية واختفاء الأهواء والمصالح الشخصية لدى أعضاء المجلس، هي حضور المصلحة العامة، واعتبارها هدفاً مشتركاً للجميع يسعون من أجل تحقيقها ويرجحونها على ما سواها من المصالح الذاتية أو الإقليمية، لأن أهل الشورى ينطلقون من قواعد إسلامية واحده ومبادئ مشتركة ويسيرون في اتجاه واحد ومن أجل

تحقيق غاية واحدة وهي المصلحة العامة. ولذا فإن تصويت العضو عند اتخاذ القرارات داخل المجلس يكون لصالح الوطن دائماً. وقد أكد ذلك أحد الأعضاء عندما أشار إلى أن من ميزات مجلس الشورى "وحدة الهدف فالجميع يعملون لمصلحة البلاد". ويؤكد عضو آخر "عدم وجود مصالح خاصة لأعضاء المجلس".

**سادساً- غياب التكتلات والانتماءات بأنواعها:**

يتميز مجلس الشورى السعودي بعدم وجود التكتلات والانتماءات الحزبية والفئوية والإقليمية و الولاءات الضيقة، وسيطرة ما يمكن وصفه "بالروح السعودية، والمتمثلة في تفاني و إخلاص أعضاء المجلس لما فيه المصلحة العامة بعيدا عن الولاءات الضيقة التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي و السياسي و تزرع بذور الخلاف بين الأفراد و الجماعات و تنعكس أثارها سلبا على المجتمع ومسيرة التنمية".

وقد أشار بعض الأعضاء إلى ميزة "عدم الانتماء الحزبي" و "عدم التصويت الكتلي" و "البعد عن الحزبية والأهواء الشخصية". وهذا التجرد من الأهواء والبعد عن التحيز لمواقف وتوجهات معينة لأسباب حزبية أو شخصية، هو الذي يوجد الهدف ويجعل "التصويت لصالح الوطن وليس لصالح حزب معين" كما ذكر أحد الأعضاء.

سابعاً- الصراحة الموضوعية أثناء المناقشات:

لقد شكلت حرية الرأي والحديث في مجلس الشورى قاعدة لبروز ميزة أخرى مهمة للمجلس وسير أعماله، وهي تميز مداولاته ومناقشاته بالصراحة والجدية والموضوعية. وقد أشار إلى ذلك أحد الأعضاء بقوله: "هناك صراحة كاملة بين الأعضاء أثناء الحوار". ويؤكد عضو آخر امتياز المجلس "بالموضوعية والجدية في تداول الرأي والمناقشة". وقد أشار كثير من الأعضاء إلى "الصراحة في المداخلات" والموضوعية والواقعية في معالجة الأمور، وانتفاء المجاملة والمزايدات الإعلامية.

وهذا كله يحدث دون تشنج أو احتدام في الرأي أو ارتفاع للأصوات، بل يحدث بهدوء وتعقل مما يجعل الزائر للمجلس يلحظ تميز جلساته بإسلوب حضاري رفيع في الطرح والحوار البناء بين أعضاء المجلس، وهذا ربما يعود إلى وحدة المسار ووحدة الهدف بين الأعضاء وسعيهم جميعاً لخدمة الصالح العام، هذا بالإضافة إلى وجود علاقة أخوية واحترام متبادل بين الأعضاء، مما يضفي روحاً متميزة على أجواء العمل داخل المجلس. ويمكن أن يعزى ذلك إلى طبيعة العلاقات الإنسانية وروابط الإخاء التي تسود المجتمع السعودي ومؤسساته العامة.

ثامناً- وجود علاقات إنسانية متميزة:

من نقاط القوة في مجلس الشورى وجود علاقات أخوية وإنسانية داخل المجلس، وبين الأعضاء تمتاز بالتعاون والاحترام المتبادل والشعور

بالزمالة، مع وجود الاختلاف في وجهات النظر أحياناً. وقد أثنى عدد من أعضاء المجلس على ذلك النوع من العلاقات الإنسانية والأخوية الحميمة والاحترام المتبادل لوجهات النظر، وتقدير الرأي الآخر الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء الأعضاء لأعمالهم ومن ثم يستمر المجلس في أداء مهامه بكل ثقة واقتدار.

**تاسعاً- تمثيل شرائح المجتمع وقطاعاته:**

ومما يميز مجلس الشورى أيضا أنه يمثل شرائح المجتمع السعودي وفئاته وقطاعاته ومناطق البلاد المختلفة. فهو يضم نخبة من المختصين والمؤهلين لإدارة الشأن العام ولا يستثني من عضويته إقليم أو حقل من حقول المعرفة أو مهنة أيا كانت. ومن ناحية أخرى فقد راعى خادم الحرمين الشريفين توفر صفات متعددة في عضو المجلس كما أشار لذلك الأعضاء. فإلى جانب التمثيل الجغرافي والمهني تأتي أهمية التعليم والتي يرى ٩٠ ٪ من الأعضاء أنها شكلت أحد أهم عوامل اختيار أعضاء المجلس. من ناحية أخرى فقد أوليت الخبرة و التمثيل المهني لكافة قطاعات المجتمع كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والأعمال تمثيلا أضفى نوعا من التكامل في بناء المجلس وتوسعة مرموقة تمثل فئات ومصالح المجتمع السعودي بأسره.

**عاشراً- اتخاذ قراراته بالأغلبية:**

يتميز مجلس الشورى بأن قراراته تتخذ بالأغلبية، أو كما يقول بعض الأعضاء: "تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة"، مما يجعل قرارات المجلس وتوصياته تعكس رأي أو وجهة نظر الأكثرية. على أن ذلك لا يعني تجاهل رأي بعض الأعضاء، و إنما يتم استيعاب وجهات نظرهم في إطار رأي الأغلبية وبذلك يحقق المجلس مبدأ التجانس و التعاون المشترك بين الأعضاء لما فيه مصلحة المجتمع.

**حادي عشر- إشراك الجهات الحكومية في نقاشاته:**

من الأمور التي طبقها المجلس وأثبت فائدتها في إثراء أعماله أنه يحرص على إشراك المؤسسات والأجهزة الحكومية صاحبة الشأن في النقاش من بداية عمل اللجان للوصول إلى الصيغ المناسبة فضلاً عن استفادة المجلس من أهل الخبرة والاختصاص من خارج المجلس سواء من موظفي الدولة أو من الأهالي، كما أن المجلس منفتح على المجتمع أيضاً، حيث يسمح للمواطنين من الرجال والنساء بحضور بعض جلساته والإطلاع على تجربة المجلس عن كثب، حيث تنظم إدارة العلاقات العامة في المجلس الزيارات للمواطنين وموظفي الدولة إلى المجلس.

# المبحث الخامس

## الصعوبات ونقاط الضعف

على الرغم من أن مجلس الشورى السعودي أصبح مؤسسة تنظيمية فعالة في البلاد ويتمتع بخصائص ونقاط قوة عديدة أشرنا إليه قبل قليل، إلا أن ذلك لا يعني أنه يخلو من جوانب القصور، ولا أن تجربته وأعماله خلال الفترة الماضية كانت خالية من المشاكل والصعوبات.

إن مجلس الشورى يعد مؤسسة جديدة من حيث الشكل والتنظيم، وأسلوب العمل، ويعد إنشاءه نوعاً من التطوير والتحديث المؤسسي الذي حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على دعمه وتطويره تلبيةً لمتطلبات الأصالة والمعاصرة في نظام الحكم السعودي.

ومن المعروف أن أي مؤسسة جديدة تظهر في المجتمع، أي مجتمع - ستواجه في بداية عملها بعض المعوقات. ولذلك كان من المتوقع أن يواجه مجلس الشورى بعض المشكلات والصعوبات، وأن تقع بعض الأخطاء أثناء العمل في السنوات الأول من بدء نشاطاته، ومن المتوقع كذلك أن تستمر هذه المشاكل والأخطاء إلى أن تختفي بالتدريج، وتجد طريقها للحل بعد أن تنضج التجربة وتتقوى وتتعمق مع الأيام، ويصبح للشورى المؤسسية المتمثلة في المجلس أسس واضحة وتقاليد راسخة في العمل والممارسة.

ولما كان من أهداف هذا الدراسة تقويم دور المجلس وفاعليته في أداء مهامه فإنها لم تغفل عن تقص أوجه القصور ونقاط الضعف التي يعاني

منها المجلس والصعوبات التي يواجهها وذلك من وجهة نظر الأعضاء أنفسهم. وقد تبين أن أهم تلك الصعوبات ونقاط الضعف ما يلي:

**أولاً- ضعف أجهزة المساندة والمعلومات:**

وقد جاءت هذه المسألة في مقدمة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها أعضاء مجلس الشورى، وفي الوقت نفسه أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها المجلس. فقد أشار كثير من الأعضاء إلى "عدم توفر فريق المساندة الكافي لعضو المجلس" وإلى "ضعف الهياكل الإدارية والتنظيمات المساندة" وأشار أحدهم إلى أن التسهيلات المتوفرة للأعضاء "ليست كما ينبغي".

وقد أشار أعضاء المجلس إلى الصعوبات ونقاط الضعف التالية:

١- ضعف جهاز السكرتارية وعدم كفايته.

٢- عدم توفر المعلومات الصحيحة الدقيقة في الوقت المناسب.

٣- محدودية دور إدارة الدراسات والمعلومات.

٤- عدم وجود باحثين ومساعدين ومترجمين للأعضاء.

٥- ضعف المكتبة وعدم توفر المراجع والوثائق اللازمة.

٦- قلة المستشارين لدى المجلس ولجانه.

٧- عدم الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

ومما لا شك فيه أن تلك المشكلات تعتبر ذات طابع جوهري وتؤثر بشكل كبير على أعمال المجلس ومنجزاته حيث أن المجلس يعتمد بشكل خاص على توفر المعلومات في عملية اتخاذه للقرارات المطروحة على جدول أعماله، لذلك فإنه لا بد من حل تلك المشكلات والعناية بضرورة استخدام التقنية الحديثة وتوظيفها بالشكل الأمثل مما ينعكس بشكل إيجابي على دور المجلس ومنجزاته وطريقة تناوله للشؤون العامة.

**ثانياً- تحديد اختصاصات المجلس وصلاحياته:**

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحديد الاختصاصات والصلاحيات يعد ثاني أبرز المعوقات ونقاط الضعف التي يعاني منها المجلس، ومن أهم المؤشرات على ذلك ما يلي:

١- تحديد إطار عمل المجلس العام وصلاحياته.

٢- حصر أعمال المجلس ومناقشاته فيما يحال إليه من مجلس الوزراء.

٣- عدم دراسة المجلس لقضايا مهمة مثل الأمن الوطني من عدة اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية وغير ذلك.

٤- عدم تنفيذ المقترحات التي يقدمها المجلس للأجهزة الحكومية.

وقد أشار أحد الأعضاء إلى تحديد اختصاصات المجلس وصلاحياته وخاصة في مجال السياسة العامة للدولة بقوله: "يعتبر المجلس مؤسسة فاعلة في عملية وضع الأنظمة وتعديلها ولكن دوره في مجال السياسة

العامة لا يزال محدوداً وغير فعال". وربما كان هذا هو الدافع لكثير من الأعضاء إلى المطالبة بتعديل نظام المجلس، بحيث يعطى اختصاصات وصلاحيات أوسع وأقوى ليؤدي دوره المنشود على أكمل وجه وحتى لا يتحول المجلس من مؤسسة سياسية إلى هيئه للخبراء، ينحصر دورها في مراجعة الأنظمة وتعديلها. وقد صرح بذلك أحد الأعضاء الذين قابلهم الباحث، فأشار إلى انه إذا كان مقبولا أن تكون بداية المجلس محدودة بعض الشيء باعتبارها بداية جديدة لممارسة الشورى المؤسسية فإن الوقت قد حان لإعطاء صلاحيات أكثر للمجلس، وقوة أكبر لقراراته وأنه من الضروري تحسين وضع المجلس ومنحه ثقة أكبر ليصبح مؤسسة تنظيمية قوية تدعم ولي الأمر وتساعده في الموضوعات التي يحتاجها.

فمحدودية صلاحيات المجلس وصعوبة توفير الموافقة على مبادرته لمشروعات قوانين، بلا شك تحد من صلاحيات المجلس. لذلك فقد طالب أعضاء المجلس بتفعيل أو بتعديل المادة ٢٣ من نظام المجلس وذلك لتفعيل روح المبادرة وفق إجراءات إدارية منظمة.

من ناحية أخرى فإن قرارات المجلس يجب أن تأخذ صفتها الفعلية حال المصادقة عليها من قبل الملك دون الحاجة للرجوع إلى مجلس الوزراء، حيث إن نظام المجلس ينص على أن قرارات المجلس نهائية بعد موافقة الملك عليها. وإحالتها إلى مجلس الوزراء يضعف من مكانتها ودورها.

على أنه لوحظ وجود اتجاه في المجلس يرى أن الوقت لم يحن بعد لتوسيع إطار عمل المجلس وإعادة النظر في نظامه، ولا بد للمجلس من الاضطلاع بمسؤولياته وتعزيز دوره ومكانته وإنضاج تجربته قبل توسيع إطار صلاحياته واختصاصاته.

**ثالثاً- ضعف الإمكانات الإدارية والمالية:**

تبين أن ثمة معوقات وصعوبات إدارية ومالية تواجه أعضاء المجلس وتحول دون تطوير العمل، وتحرم المجلس من الاستفادة من الخبرات والقدرات والإمكانات المتاحة فيه بالشكل الأمثل. ولقد أشار الأعضاء إلى أن المعوقات التالية هي أهم ما يواجهونه في هذا السياق:

١- مركزية الإدارة.

٢- النزوع إلى الترشيد على حساب توفير الإمكانات المادية.

٣- انخفاض ميزانية المجلس ما يؤثر على تسهيل الخدمات للأعضاء والمعلومات المساندة.

٤- ضعف الجهاز الإداري للمجلس وعدم اكتماله.

٥- البيروقراطية الطويلة عند طلب تأمين أيسر الأشياء.

٦- عدم وجود خبراء ومستشارين لدعم الجهاز الاداري والتنفيذي للمجلس.

٧- عدم المرونة في الساعات التي يمكن حضور العضو فيها للمجلس للقيام ببعض الأعمال.

٨- عدم استغلال جميع إمكانات الأعضاء وآرائهم.

إن مثل هذه المشكلات بلا شك تشكل حجر عثرة وتعيق عمل المجلس ولا بد من حلها حلا جذريا. فلا بد من تزويد المجلس بالمصادر المالية اللازمة للقيام بعمله. كما أنه لابد من تطوير الجهاز الإداري للمجلس، كما أنه لا بد من التخفيف من قيود مركزية الإدارة بتفويض رؤساء اللجان المختلفة صلاحيات تمكنهم من أداء أعمالهم بالسرعة الممكنة. كما أنه لا بد من التخفيف قدر الإمكان من الإجراءات الإدارية والقضاء على تلك المعوقات لضمان كفاءة عالية في إدارة أعمال المجلس. وإن الإدارة تشكل العمود الفقري لأي مؤسسة كانت، لذلك فإنه لابد من تطوير أجهزة المجلس الإدارية والفنية وإمدادها بالخبراء والمختصين ليتمكن المجلس من أداء عمله ودوره مؤسسة سياسية فاعلة في حياة المجتمع السعودي العامة.

**رابعاً- ضعف التفاعل مع المجتمع ورغباته:**

تبين أن هناك ضعفاً في تفاعل المجلس وتجاوبه مع المجتمع ورغباته، كما تبين عدم إدراك كثير من الناس لدور المجلس وصلاحياته وما يقوم به من أعمال ونشاطات. ومما أشار إليه أعضاء المجلس في هذا الجانب ما يلي:

١- عدم انفتاح المجلس إعلاميا على المجتمع.

٢- عدم وعي كثير من الناس بدور المجلس ونشاطاته.

٣- عدم فهم أبناء المجتمع لطبيعة عمل المجلس وصلاحياته.

٤- خلط بعض الناس بين دور المجلس التنظيمي ومهام الجهات التنفيذية في أجهزة الدولة.

٥- انقطاع الصلة بين المجلس ورغبات المواطنين ومقترحاتهم التي تبعث إلية بكثرة ما يؤدي إلى عدم التفاعل بين المجلس والمواطنين.

وتشير إحدى الصحف المحلية إلى أن الرأي العام في المجتمع السعودي وبعض المحللين في المنطقة يأخذون على أعضاء مجلس الشورى عدم تفاعلهم مع الهموم والقضايا المصيرية التي يعيشها المجتمع مثل: أزمة السكان، والقبول في الكليات والجامعات، ووجود أنظمة ولوائح قديمة، والذين ينتقدون المجلس يأخذون على أعضائه كذلك عدم المبادرة للاستفادة من مضمون المادة ٢٣ من نظام المجلس التي تعطي الحق لكل ١٠ أعضاء في تقديم اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام قائم.

**خامساً- انخفاض مشاركة بعض الأعضاء في أعمال المجلس:**

على الرغم من أن غالبية أعضاء المجلس يشاركون مشاركة حقيقية في أعمال المجلس ونشاطاته، إلا أنه تبين أن مشاركة بعضهم شكلية وكثير منهم غير متفرغين لعضوية المجلس، ما يعيق أداءهم لمهامهم في المجلس، وخاصة رجال الأعمال نظراً لكثرة ارتباطاتهم والتزاماتهم التي قد تتعارض أحياناً مع التزاماتهم في المجلس.

وقد تكررت الإشارة إلى ضعف إسهام بعض الأعضاء وعد تفرغهم لأعمال المجلس في إجابات عدد من الأعضاء وعدوا ذلك من نقاط الضعف التي يعاني منها المجلس.

يقول أحدهم: "العمل في المجلس روتيني ودور الأعضاء غير فعال بالدرجة المطلوبة"ٰ. وقد أشار عضو آخر إلى "عدم تفرغ كثير من الأعضاء لعمل المجلس" ويشير عضو آخر إلى "عدم مشاركة بعض الأعضاء في المناقشة" وبعضهم منصرف إلى أعماله الخاصة ولا يهتم بأعمال المجلس، وحضور بعضهم جلسات المجلس حضوراً صورياً لمجرد الحضور دون مشاركة.

وقد أشار بعض الأعضاء غير المتفرغين إلى تعارض الأدوار التي يقومون بها، وكثرة الأعباء والالتزامات الملقاة على عاتقهم، ما يجعل من الصعب عليهم التنسيق والتوفيق بين عملهم في المجلس وأعمالهم الأخرى خارج المجلس، كإدارة أعمالهم التجارية ومتابعتها وغيرها من الارتباطات.

إن تدني مستوى مشاركة بعض أعضاء المجلس في أعماله ربما يعود فضلاً عن تعارض الأدوار وعدم التفرغ لعضوية المجلس إلى عدم اكتمال أجهزة المساندة والمعلومات وخدماتهما بالمجلس.

**سادساً- عدم وضوح العلاقة بين المجلس والحكومة:**

يبدو أن العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء تتسم بشيء من عدم الوضوح وتحتاج إلى تعريف قانوني، ناهيك عن عدم وجود آلية محددة للتنسيق بين المجلسين.

ولذلك يشير أحد الأعضاء إلى "الحاجة إلى تحديد وتوضيح أكثر لعلاقة المجلس بمجلس الوزراء". ويشير عضو آخر إلى "ضرورة أن تكون آليات العلاقة بين المجلس وولي الأمر متطورة ومتحسنة".

وقد ذكر بعض أعضاء المجلس مشاكل ونقاط ضعف عديدة في المجلس ترتبط بعلاقته بالحكومة ومؤسساتها ومن ذلك ما يلي:

١- الموافقة على مقترحات الحكومة دون مناقشة.

٢- عرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء قبل أن تصبح نافذة.

٣- كثرة التقارير الواردة من الحكومة لدراستها على حساب أمور أهم منها.

٤- عدم وضوح العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وغياب آلية التنسيق بين المجلسين.

٥- ضعف علاقة مجلس الشورى مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٦- حساسية بعض المسؤولين الحكوميين تجاه المجلس.

يتضح مما تقدم أن هناك نوعا من عدم الوضوح في طبيعة العلاقة التي تربط بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، إضافة إلى طبيعة تصور الحكومة ومؤسساتها للمجلس ولدوره، لذلك فإنه لضمان قيام كل من المجلسين بمهامه وضمانا لديمومة مسيرة التنمية السياسية في البلاد، فلا بد من إيجاد حل عملي لتلك المشكلات. كما أنه لا بد من توضيح طبيعة عمل المجلسين لا سيما مجلس الشورى ودوره في الحياة السياسية للمملكة. ويتوجب على المؤسسات الحكومية التكيف مع وجود هذه المؤسسة الجديدة وتقديم الدعم لها لتقوم بواجباتها خير قيام، كما أنه لابد من إعادة النظر في صلاحيات المجلس مقارنة بمجلس الوزراء. فمجلس الوزراء هو الجهة الرئيسية المخولة بإدارة شؤون الدولة من حيث رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والدفاعية والتعليمية والاقتصادية وتطويرها وتنفيذها. لقد نص النظام الأساسي للحكم في مادته الرابعة والأربعين على ثلاث سلطات هي السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية. ولعل مجلس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية في حين يمثل مجلس الشورى السلطة التنظيمية. و الواقع أن هناك تداخل بين السلطتين التنفيذية والتنظيمية. ويرى أعضاء مجلس الشورى أن أول خطوة تتمثل في وضع حد لهذا التداخل وعدم الوضوح

في طبيعة العلاقة التي تربط المجلسين وذلك بتحديد طبيعة عمل كل منهما، لاسيما مجلس الشورى على الصعيد العملي، أما على الصعيد النظري فقد حدد نظام كل من المجلسين نطاق عمله ومسؤولياته. وفي هذا الصدد لا بد من تحديد جوهر عمل مجلس الشورى، وما إذا كان مجلسا تنظيميا يقوم بدراسة الشؤون العامة، ووضع القوانين المنظمة لها؟ أم أنه مؤسسة استشارية مهمتها تقديم الآراء و المقترحات والنصح لولي الأمر كلما دعت الحاجة لذلك. وفيما يتعلق بهذه المسألة فقد وجد الباحث انه وبالرغم من أن اللائحة التنظيمية لعمل المجلس يوحي بأنه مجلس تنظيمي إلا أن الملاحظ أن المجلس يشكل مؤسسة تنظيمية يتركز دورها في تقديم الراي والمشورة. وقد أوضحت المادة ١٥ من نظام المجلس أن مجلس الشورى يقدم أراءه حول الأمور المحالة له من قبل رئيس مجلس الوزراء -الملك- وذلك فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة. وعليه فإن دوره ينحصر في النظر في تلك الموضوعات المحالة إليه و إبداء الرأي حيالها.

**سابعاً- صعوبات تتعلق بأسلوب النقاش واتخاذ القرار:**

على الرغم من إشادة أعضاء المجلس بآلية اتخاذ القرار في المجلس إلا أنهم أشاروا إلى نقاط ضعف يعاني منها المجلس، وصعوبات يواجهونها تعود إلى أسلوب النقاش، وما يدور أثناء جلسات المجلس وطريقة اتخاذ القرارات. ومن ابرز ما أشار أليه الأعضاء في هذا الجانب ما يلي:

١- سيطرة روح العامل المشترك الأدنى، والحرص على الحلول التي ترضي الجميع، مما يحجب وضوح الرؤية ويحول دون بلورة اتجاهات محددة.

٢- عدم الاستفادة من الأفكار الغنية التي تظهر في أثناء النقاش في وضع توصيات محددة.

٣- بطء المجلس في تطوير أسلوب المناقشة واتخاذ القرارات.

٤- لا يوجد فرصة أمام العضو للامتناع عن التصويت عند اتخاذ القرارات.

٥- إضاعة وقت طويل في المناقشات.

٦- طول مداخلات بعض الأعضاء أثناء الاجتماعات.

٧- عدم التمييز بين الأولويات في الموضوعات التي تناقش في المجلس، وفي الوقت المخصص لكل موضوع.

٨- عدم ذكر مسوغات القرارات التي يتخذها المجلس، وتوضيح الخلفيات التي أدت إليها بإيجاز عند نقل وجهة نظر المجلس للجهات المعنية الأخرى.

ومن الملاحظ أن معظم تلك المشكلات لها ما يسوغها من منطلق أن تجربة المجلس لا تزال محدودة، فهو بحاجة إلى الوقت ليطور آليات عمله في مجال النقاش و اتخاذ القرار، على أن أعضاء المجلس أنفسهم قد

قدموا مقترحات بهذا الخصوص لا سيما الاستفادة من تجارب مجالس الشورى العريقة في دول العالم الإسلامي.

**ثامناً- عدم توزيع جدول الأعمال قبل الجلسة بوقت كافٍ:**

تبين أن التأخر في تزويد أعضاء المجلس بجدول أعمال الجلسات والوثائق والموضوعات المطلوب دراستها بعض من الصعوبات والمعوقات التي تواجههم في عملهم بالمجلس.

وقد أشار إلى ذلك عدد من الأعضاء موضحين أنه يؤدي إلى عدم توفر الوقت الكافي لدى العضو لدراسة الموضوع، وجمع المعلومات حوله والاستعداد لمناقشته وإبداء الرأي حوله، وخاصة حينما يكون من الموضوعات المهمة التي تحتاج وقتاً أطول لدراستها.

**تاسعاً- صعوبات تعود إلى أنظمة المجلس:**

يواجه أعضاء مجلس الشورى صعوبات تعود إلى بعض مواد نظام المجلس أو لائحته الداخلية. فقد أشار أحدهم إلى "عدم كفاية الوقت لدراسة المداخلة، نظراً لمنع أخذ الأوراق خارج المجلس". وأشار عضو آخر إلى "وجود مادة في نظام المجلس تمنع خروج الأوراق خارج المجلس" وعدّ ذلك من الصعوبات والمعوقات التي يواجهونها في عملهم. وعند الرجوع إلى نظام المجلس ولائحته الداخلية تبين أن المادة المقصودة هنا هي المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تقول "يجب على عضو مجلس

الشورى دراسة جدول الأعمال في مقر المجلس ولا يجوز له في كل الأحوال أن يصطحب معه خارج المجلس أية أوراق، أو أنظمة، أو وثائق تتعلق بعمله". وربما يكون الدافع وراء هذه المادة هو المحافظة على سرية بعض الموضوعات والقضايا والوثائق التي يدرسها المجلس علماً أن العضو قد أدى القسم أمام ولي الأمر بالا يبوح بس من أسرار الدولة.

ومن ناحية أخرى أشار أحد الأعضاء إلى "عدم وضوح الرؤية في شرط التفرغ لعضو المجلس، وعدم السماح له بالجمع بين العمل في المجلس وبعض الأعمال الأكاديمية مثل المحاضرات". وهو يشير هنا إلى المادة ٩ من نظام المجلس التي تنص على أنه "لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى، وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك".

ويبدو أن هذه الملاحظة قادمة أساساً من أساتذة الجامعات الذين اختيروا لعضوية مجلس الشورى، ويرغبون في إعطاء بعض المحاضرات في جامعاتهم، ولو على نطاق ضيق نظراً لارتباطهم العميق بتخصصاتهم العلمية، وبالجو العلمي لفترة طويلة. أما غيرهم فهم إما متقاعدون من العمل الحكومي أو رجال أعمال يمارسون عملهم الخاص إلى جانب عضوية مجلس الشورى.

والملاحظة اللافتة للنظر أن أعضاء المجلس اختلفوا في مسألة تفرغ العضو للعمل في المجلس، فبعضهم يرى أن عدم تفرغ كثير من الأعضاء

هو السبب في ضعف مشاركتهم في أعمال المجلس ونشاطاته كما رأينا في الصفحات السابقة. في حين يطالب آخرون بالسماح للعضو بممارسة بعض الأعمال العلمية إلى جانب العمل في المجلس كما رأينا آنفاً.

**عاشراً- صعوبات أخرى:**

أشار بعض أعضاء المجلس إلى صعوبات أخرى يواجهونها ومن ذلك عدم التأقلم مع ممارسات المجلس ومناقشاته، والملل والإرهاق نتيجة الجلوس لفترات طويلة أثناء جلسات المجلس واجتماعاته المتواصلة. والانتقال أسبوعياً لبعضهم من مقر الإقامة إلى مدينة الرياض حيث يوجد مقر المجلس، وبالعكس، وما يتبع ذلك من حجز وسفر وبعد عن الأسرة.

وبلا شك فإن تلك المشكلات التي تعترض عمل المجلس بحاجة إلى حلول جذرية، وذلك ليتمكن المجلس من أداء دوره على أكمل وجه، وبهذا الخصوص، يرى الباحث أنه لا بد من إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات.

ولعل أنجع الحلول هي تلك التي يقترحها المعنيون بالأمر والذين يعانون منه. وقد اقترح أعضاء المجلس الحلول التالية:

١- غالبية أعضاء المجلس يرون أن تلك المشكلات يمكن أن تحل من خلال إيجاد جهاز إداري ومعلوماتي مساند لعمل أعضاء المجلس

٢- توسيع إطار صلاحيات مجلس الشورى.

٣- تطوير جهاز إداري وتنفيذي للمجلس.

٤- توثيق صلة المجلس بالمجتمع السعودي.

٥- تفرغ الأعضاء التام لعملهم في المجلس لزيادة الإنتاجية.

٦- تطوير آليات التعاون بين المجلس وأجهزة الدولة بما فيها مجلس الوزراء.

٧- تطوير آليات العمل اليومي والتنظيم الإداري الفعال.

٨- القيام بدراسات متواصلة لأعمال المجلس ومنجزاته وتقويم تجربته و تقديم النصح والإرشاد للمجلس.

٩- دعم ميزانية المجلس.

ولعل هذه المقترحات هي الوصفة الأكثر نجاحا في التغلب على بعض المعوقات لدعم مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية.

# حلول واقتراحات لتطوير المجلس

## حلول واقتراحات لتطوير المجلس

في الوقت الذي حاولت فيه الدراسة استقصاء خصائص مجلس الشورى ومكامن القوة فيه والمشكلات والمعوقات ونقاط الضعف التي يعاني منها المجلس، حاولت كذلك إيجاد حلول واقتراحات لمعالجة هذه المشكلات وتذليل تلك الصعوبات والمعوقات التي يواجهها المجلس وذلك من أجل تصحيح مسيرته ودفعها للأمام وجعل المجلس يمارس دورا أكبر وأشمل في مسيرة البلاد ويحقق الآمال والتطلعات المعقودة عليه. وقد توصلت الدراسة إلى حلول واقتراحات عملية عديدة نوجزها كما يلي:

أولاً- دعم أجهزة وخدمات المساندة والمعلومات وتطويرها وذلك يتطلب تقوية جهاز المساندة للأعضاء بتزويد كل عضو بفريق عمل متكامل يضم على الأقل مساعد وباحث وسكرتير خاص/ ودعم إدارة الدراسات والمعلومات بالإمكانات المادية والفنية والبشرية التي تحتاجها وتزويدها ببنك كامل وشبكة حديثة للمعلومات لتقوم بدورها الحيوي في مجال البحث وإعداد الدراسات التي يحتاجها المجلس، هذا بالإضافة إلى تطوير مكتبة المجلس وتزويدها بالوسائل الحديثة في مجال تقنية المعلومات، وإيجاد استشاري للمجلس في مجال الأنظمة وتزويده بالخبراء المتخصصين في هذا المجال.

ثانياً- توسيع نطاق اختصاصات المجلس ومسؤولياته ومنحه مزيداً من الصلاحيات النظامية وإشراكه في دراسة القضايا المهمة والمصيرية، وفي وضع السياسات العامة للدولة وبلورتها وإبداء الرأي حولها.

ثالثاً- إنشاء لجان جديدة وتحديد مهامها، وذلك بتوزيع مهام لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والإعلامية على لجنتين، وذلك بإنشاء لجنة للشؤون الإعلامية والثقافية وكذلك بالنسبة للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بإنشاء لجنة للشؤون المالية، وكذلك بالنسبة للجنة الخدمات والمرافق العامة بإنشاء لجنة للخدمات العامة. وكذلك إنشاء لجنة للمعوقات والاتصالات ولجنة للتخطيط والميزانية تختص بدارسة خطط التنمية ومتابعتها وتعنى بقضايا البيئة ومشكلاتها، وتهتم كذلك بالتخطيط والاستراتيجية بعيدة المدى والدراسات المستقبلية، وكذلك إنشاء لجنة عاملة للتطوير والمتابعة تجمع تخصصات عديدة وتهتم بالتنسيق بين اللجان ودراسة طرق تطوير المجلس وإجراءاته الداخلية. يلاحظ أن المجلس قد أخذ بهذا الاقتراح حينما قرر إنشاء ثلاث لجان جديدة هي لجنة الشؤون المالية، ولجنة النقل والاتصالات، ولجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، وكانت رئاسة المجلس قد أطلعت على النتائج الأولية لهذه الدراسة من خلال الاستبانه الموزعة على الأعضاء، واستفيد منها واعتمد بعض مقترحاتها لأهمية تلك الاستبانه والبحث بصفة عامة.

رابعاً- تفعيل الجهاز الإداري والتنفيذي للمجلس وذلك بدعمه بالتجهيزات اللازمة والكفاءات البشرية المطلوبة القادرة على أداء العمل الإداري المطلوب منها بأمانة، مع إعطاء اللجان المتخصصة الأولوية في

الاهتمام والدعم بالكفاءات الفنية. ومن المهم الأخذ بأسلوب اللامركزية في إدارة شؤون المجلس وأعماله وإعطاء صلاحيات أكثر لنائب رئيس المجلس والأمين العام، من أجل سرعة العمل وتحسين الأداء الإداري وينبغي الأخذ في الاعتبار من الناحية الإدارية عند التعامل مع أعضاء المجلس أنهم ليسوا موظفين عاديين، وأنهم من حملة الشهادات العليا، وكثير منهم كانوا من أصحاب المناصب القيادية العليا في البلاد.

خامساً- تفعيل المادة ٢٣ من نظام المجلس، والتي تعطي الحق لكل عشرة أعضاء في المجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ. والاستفادة من مضمون هذه المادة باتخاذ المبادرة نحو اقتراح دراسة الموضوعات المهمة ومناقشة المشكلات السائدة في المجتمع إذ أنه سبق أن رفع العديد من المقترحات ولكن دون الحصول على رد عليها. وقد يكون من الملائم النظر في تفعيل المادة من خلال السماح بدراسة المواضيع مباشرة في المجلس، ومن ثم يرفع المجلس القرار للملك بدلاً من الصيغة الحالية التي تتطلب الموافقة المسبقة على دراسة أي موضوع.

سادساً- التفاعل مع المجتمع وتقوية الصلة به وبمؤسساته الأهلية وذلك من خلال فتح قنوات للتفاعل مع جمهور المواطنين وتلمس آمالهم وهمومهم ومشكلاتهم وتبنيها وتعالجها، هذا إلى جانب تكثيف برامج

التوعية الشورية لرفع مستوى وعي المواطنين وإدراكهم بطبيعة المجلس وأعماله ومهامه الأساسية وتعريفهم بالطرق التي يمكن أن يسهموا من خلالها في نشاطات المجلس، بما في ذلك حضور جلساته، وهذا يتطلب من المجلس انفتاحا إعلاميا أكثر على المجتمع بكل الوسائل والأساليب والسماح بزيادة التغطية الإعلامية لأعماله بما في ذلك البث (غير المباشر) لجانب من بعض جلساته للتعريف بطريقة عمله ومستوى فاعليته فعلى سبيل المثال ربما يكون من المناسب انتقاء بعض مداخلات الأعضاء الموضوعية البناءة التي تحدث أثناء جلسات المجلس - خاصة تلك التي تتناول أمور تهم الناس - وعرضها في التلفاز أثناء عرض خبر انعقاد المجلس أو في برامج تلفازيه خاصة بالمجلس وذلك لتشجيع العقلانية والموضوعية في الأعضاء، وكذا امتصاص الاحتقان السلبي لدى المواطنين، كما يستحسن إصدار تقرير سنوي تعريفي بأعمال المجلس وإنجازاته ونشر هذا التقرير في الإعلام الداخلي والخارجي وبأكثر من لغة.

سابعاً- لقد أصبح من الضروري جدا التفكير في تطوير الاختيار لبعض أو كل الأعضاء، بترشيحهم من مجالس المناطق أو جهات أخرى، على أن يختار أعضاء المجلس أو بعضهم من بين هؤلاء المرشحين أخذا بفكرة التدرج في عملية اختيار الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية للوطن وخصوصيتها، وتفادي تأثير العنصر

القبلي أو العنصر المادي في تلك الآلية، وبما يقترحها المختصون في هذا المجال وبما يواكب تطلعات أبناء الوطن ويحقق المصلحة العامة.

ثامناً- توضيح علاقة المجلس بالحكومة وتطويرها وذلك من خلال تطوير آلية العلاقة بين المجلس ومجلس الوزراء وتقوية الصلة بين المجلسين وإيجاد قنوات تواصل مع الأجهزة الأخرى. وربما يكون من المناسب إحداث حقيبة وزارية لشؤون مجلس الشورى تمثل حلقة وصل بين مجلس الوزراء والشورى، أو تعيين عضو من مجلس الشورى برتبة وزير دولة لحضور اجتماعات مجلس الوزراء وهيئته العامة لعرض وجهات نظر مجلس الشورى في الموضوعات ذات الاختصاص المشترك. ولعله من الملائم كذلك تحديد جهة تقوم بمتابعة تنفيذ الأجهزة والإدارات الحكومية للقرارات والتوصيات التي يصدرها مجلس الشورى ويوافق عليها ولي الأمر.

تاسعاً- تطوير قواعد العمل والإجراءات التنظيمية وأسلوب النقاش والتصويت واتخاذ القرارات وتوزيع جدول الأعمال والمعلومات والوثائق على الأعضاء قبل موعد انعقاد الجلسة بوقت كاف مع تحديد الموضوعات ذات الأولوية والأهمية وإعطائها الوقت الذي تستحقه أثناء جلسات المجلس وعمل كل ما من شأنه استغلال وقت الجلسة الاستغلال الأمثل. وفي سبيل ذلك يمكن الاستفادة من تجارب بعض المجالس العريقة في البلدان الأخرى في تطوير قواعد

وآليات الأداء في المجلس وخاصة ما يتعلق بخطوات دراسة الموضوعات المحالة للمجلس وأسلوب مناقشتها واتخاذ القرارات فيها وما يتعلق بإدارة وقت الجلسة وتوزيعه ودور لجنة الصياغة في المجلس.

عاشراً- إجراء دراسة متكاملة لتقييم المجلس وتطويره على أن تتولى القيام بهذه الدراسة جهة محايدة، تقوم بتشخيص مشكلات المجلس ووضع الحلول والعلاج الشامل لها بعد أن تجري تقسيما موضوعيا لأعمال المجلس وإنجازاته خلال السنوات الماضية، على أن يكون من بين أهداف هذه الدراسة بحث سبل تطوير المجلس وإعادة النظر في أهدافه ووسائله.

حادي عشر- رفع ميزانية المجلس السنوية ودعم إمكاناته المادية والفنية وتوفير التسهيلات اللازمة لأعضائه، ذلك لأن مجلس الشورى يعد مؤسسة مهمة في المرحلة الحالية والمستقبلية، ولذا يجب إعطاؤه اعتبارا خاصا.

ثاني عشر- وضع برنامج لدعوة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات ورؤساء تحرير الصحف والقادة العسكريين سواء في الحرس الوطني أو الجيش أو الأمن وكبار موظفي الأجهزة الحكومية المختلفة ورجال الأعمال وغيرهم وذلك لحضور جلسات مجلس الشورى والاستماع إليها وإبداء مرئياتهم وانطباعاتهم كتابيا والاستفادة منها. كما تشمل

الدعوة فئات أخرى من المجتمع حسبما يراه ولي الأمر والمختصون في ذلك.

ثالث عشر- عدم تركيز عضوية المجلس في أصحاب المؤهلات العليا (الدكتوراه مثلا) وغض النظر عن أصحاب الخبرات الواسعة والمقدرات الشخصية المؤثرة والثقافة العالية التي لا يشترط أن تكون محصورة فيمن يحمل مؤهلا علميا، فالتركيز على اختيار حملة الدكتوراه أعطى انطباعا لدى الكثير من أفراد المجتمع أن معيار الاختيار أو الترشيح لعضوية المجلس هو الحصول على مؤهل علمي عالٍ.

رابع عشر- إعطاء اللجان دورها الحقيقي في أعمال المجلس، إذ أنه من المفترض أن يكون عمل المجلس الأساسي في اللجان المختصة حيث تدرس اللجنة الموضوع بصفة أولية، ومن ثم تجتمع مع المسئولين عن موضوع الدراسة، ومن ثم تقدم تقريرها للمجلس متضمناً مسودة قرار المجلس، ولذا فإن اللجان تدرس أي موضوع على الأقل ثلاث مرات قبل اجتماع المندوبين، وأثناء الاجتماع، وبعد الاجتماع، بينما يقرأ الموضوع المجلس مرة واحدة أو مرتين على أقل تقدير وتمشياً مع هذا المفهوم والإفادة القصوى من التخصص إضافة إلى زيادة الأعضاء فإنه ينبغي على المجلس التوسع في عدد اللجان المتخصصة وتفعيل دورها.

خامس عشر- تعديل نظام التصويت في المجلس بحيث يسمح للعضو بالامتناع عن التصويت، فإن ذلك سوف يوضح المشاركة الفعلية للعضو ما سوف يؤدي إلى توفر معلومات أكثر دقة عن مستوى مشاركة العضو في الموضوع قيد التصويت.

# الخاتمة

## الخاتمة

وهكذا، والحمد الله أولاً وأخيراً، استطعنا بفضل الله إنهاء هذا الكتاب، وهذا العمل الذي يعتمد في أساسه على بحث علمي موسع لم يكن باللغة العربية، وفي نفس الوقت لم يكن مهيئاً ومعداً للنشر، إلا أن توفيق الله سبحانه وتعالى لعبده، والحرص على استفادة الباحثين والقراء من هذا الجانب المهم في مراحل التطور السياسي للمملكة العربية السعودية جعلتني أبذل قصارى جهدي (رغم صعوبة التفرغ لمثل هذا العمل) لكي يخرج بهذه الصورة، علماً أن رصد ذلك الجانب الحيوي المهم وتتبعه ليس بالأمر الهيّن بحثاً عن الدقة والموضوعية وتفادياً للخطأ الذي ربما لا يخلو عملٌ منه، راجياً من الله أن يوفقنا للصواب في جميع أعمالنا.

ولكنني أعود هنا لاستعراض ملامح هذه الدراسة التي تضمنت استعراضاً للتاريخ السياسي للمملكة منذ بدايتها في عهد الامام محمد بن سعود بإمارة الدرعية عام ١١٥٧هـ حتى يومنا الحاضر، كما تم استعراض نظريات التطور السياسي عموماً مع التركيز على المفهوم الإسلامي للتطور السياسي، ومن ثم تطور النظام السياسي السعودي إدارياً في الدولة السعودية الحديثة منذ عهد الملك المؤسس (الملك عبدالعزيز رحمه الله) حتى الإصلاحات السعودية الحديثة وعلى رأسها مجلس الشورى والأنظمة الأخرى مثل النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق وكذلك نظام مجلس الوزراء، الذي وضع آليه حديثة لعملية دوران

النخبة في تحديد مدة الأربع سنوات للحكومة والوزراء وشاغلي مرتبة وزير لاستبدالهم، أو التجديد لهم حسب ما تقتضيه المصلحة العامة من رؤية ولي الأمر. أما مجلس الشورى الذي هو أحد مظاهر الدولة الإسلامية فإنه ليس بالأمر الجديد على المملكة العربية السعودية إذ وضع الملك عبدالعزيز -رحمه الله- في عام ١٣٤٦هـ الأساس الأول لمجلس الشورى وخضع المجلس من ذلك الحين للتطوير والتحديث سواء في نظامه أو لوائحه وإجراءاته أو عدد أعضائه. غير أن التحديث الجذري والأهم في تاريخه حدث في عام ١٤١٢هـ حينما أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز النظام الجديد لمجلس الشورى، بعد أن لمس أن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في نظام المجلس ولوائحه وإجراءاته بما يتوافق مع حاجات البلاد الراهنة، وبما ينسجم مع متطلبات العصر وضروراته وبما يمكن المجلس من مواصلة ممارسة مهماته، والاضطلاع بمسؤولياته بفاعلية وحيوية.

وحينما أصدر خادم الحرمين الشريفين نظام مجلس الشورى مع الأنظمة الأخرى الهامة: (النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء) وعد في بيانه الذي قدم فيه هذه الأنظمة الأربعة بأنها ستخضع للمراجعة والتطوير كلما دعت الحاجة واقتضت المصلحة لذلك. وبالفعل فقد شهد مجلس الشورى تحسينات عديدة وتطويرات مهمة في أنظمته وإجراءاته ساهمت في تطوير أدائه وكفاءة أجهزته ومن المتوقع أن

يشهد المجلس في المستقبل المزيد من التطوير والتحديث ليواصل أداء مهامه وممارسة اختصاصاته بكل حيوية ونشاط.

والذي يجعل هذا الأمر متوقعا هو أن القيادة العليا للبلاد تعد الشورى قاعدة أساسية في إدارة الحكم وتدبير شؤون البلاد، ومنهاجاً إسلاميا أثبت نجاحه وفاعليته، ولذلك فهي حريصة على تطوير مجلس الشورى وتحديث أجهزته ودعم مسيرته. وهذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في كلمته بمناسبة افتتاح أعمال الدورة الثالثة لأعمال مجلس الشورى في ١٢ ربيع الأول ١٤٢٢هـ عندما أشار إلى فاعلية المجلس وحيويته في ممارسة مهماته واضطلاعه بمسؤولياته وما حققه من أعمال وإنجازات ثم قال: "وإنه يحق لنا أن نفخر بكل ما تحقق، وهذا هو ما يزيدنا تمسكاً بممارستنا الشورية، ويدفعنا إلى تقديم المزيد من الدعم لمسيرتها، ومن السهل ملاحظة اهتمامنا بنشاطات المجلس، وما نقدمه لقراراته من دعم، وما تحظى به قراراته من مؤازره".

ومن أبرز مظاهر التطوير والتحديث التي حظي بها المجلس منذ إعادة تشكيله وبدء أعماله وفق نظامه الجديد قبل نحو ثماني سنوات وحتى الآن زيادة عدد الأعضاء، حيث بدأ المجلس أعمال دورته الأولى عام ١٤١٤هـ بستين عضواً، وفي الدورة الثانية ارتفع العدد إلى تسعين عضواً، وفي الدورة الثالثة عام ١٤٢٢هـ زيد العدد إلى مائة وعشرين عضواً، ما يؤكد نجاح التجربة الشورية وتزايد أنشطة وأعمال المجلس، ورغبة القيادة العليا في البلاد في توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في صنع القرار.

وعند تشكيل أعضاء المجلس في دوراته الثلاث تم اختيار نخبة من أهل الخبرة والاختصاص المشهود لهم بالديانة والعلم والاستقامة، وشهد لذلك أحد المحللين الغربيين المنصفين ولا يحضرني اسمه حينما قال (لو أنه تم إجراء انتخابات في السعودية فإنه لا يمكن أن تأتي بكفاءات كما حصل في اختيار الملك فهد لأعضاء مجلس الشورى).

وهذه في الواقع حقيقة -والحمد لله- أكدتها النتائج التي توصل إليها مجلس الوزراء في نشاطاته وجلساته ومناقشته لكثير من الأنظمة، إذ تبين أن مجلس الشورى مصنع لتهيئة كثير من مسئولي الدولة، تصقل مهاراتهم، ومن ثم تعيينهم في مناصب وزارية كما حدث عند تعيين رئيس مجلس الشورى الجديد الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد والذي كان أحد أعضاء مجلس الشورى سابقاً قبل تعيينه رئيساً لشؤون الحرمين الشريفين.

وهنا أعود إلى ما يثيره كثيراً من المنتقدين لمبدأ الاختيار بدلاً من الانتخاب، وأقول هنا إن الانتخابات ليست هدفاً بحد ذاته ولكنها وسيلة للاختيار، وآلية استعملتها ثقافات وشعوب تختلف خلفياتها وتركيبتها الاجتماعية ونظرة قيادتها عن بلادنا، إذ إنه وباعتراف كثير من القادة والمفكرين الغربيين كان للدعم المادي والتمويل النقدي لكثير من الناخبين أثر في نتائج تلك الانتخابات، ولا أدل على ذلك من أن بعض رؤساء الوزراء في دول أوروبية هم من كبار رجال الأعمال وأغنيائهم، ما سوف

يؤدي إلى انتخاب الأغنى، وليس الأجدر والأحق، ما سيؤثر على المصلحة العامة والعدالة في تحمل المسؤولية.

كما أن بلادنا في نفس الوقت تتميز بتركيبتها الاجتماعية الخاصة، حيث إن غالبية السكان تطغى عليهم الروح القبلية والانتماء القبلي الذي سيؤدي إلى تغليب العنصر القبلي أكثر من الجانب العلمي أو المؤهلات والخبرة التي هي الأساس في شروط اختيار العضو في نظام مجلس الشورى حسب المادتين الثالثة والرابعة من ذلك النظام، علماً أن ولي الأمر وبنظرته الأبوية لكافة أفراد المجتمع لم يغفل هذه الناحية واختار المؤهلين من كافة أبناء الوطن الذين توفرت فيهم شروط العضوية وثبت للجميع حسن اختيار ولي الأمر لأولئك الأعضاء.

والمظهر الآخر من مظاهر التطوير والتحديث التي شهدها المجلس بلورة قواعد العمل وتطويرها من قبل أعضائه فأدخل المجلس بعض التحسينات على إجراءاته الداخلية، ومواعيد انعقاد جلساته، وأعاد تشكيل لجانه المتخصصة، ورفع عددها من ثمان إلى إحدى عشرة لجنة لكل منها مهام واختصاصات محددة. ومن المتوقع أن يزيد المجلس من عدد لجانه المتخصصة بإضافة لجان جديدة أو بتوزيع مهام بعض اللجان القائمة على لجنتين لاسيما بعد رفع عدد الأعضاء إلى ١٢٠ عضواً من مختلف التخصصات والمجالات الإنمائية.

إن المراقبين والمحللين السياسيين المهتمين بشؤون الشورى في المملكة العربية السعودية يتوقعون أن يشهد مجلس الشورى في المستقبل مزيداً من التطور والتحسين في أنظمته وإجراءاته وأجهزته الداخلية، ولاسيما تلك المتعلقة بخدمات المساندة والمعلومات.

وهذا ما أكده نائب رئيس المجلس معالي الأستاذ بكري بن صالح شطا حيث أشار إلى أهمية تطوير إجراءات العمل داخل مجلس الشورى في الجلسات واللجان وطريقة مناولة الموضوعات ودراستها مع العناية بالمعلومات وكيفية جمعها لأهميتها في إثراء النقاش داخل المجلس. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس خلال دورته الحالية من تطوير مركز المعلومات والدراسات بحيث يكون لدى المجلس مركز للمعلومات متكامل مرتبط بجميع مراكز المعلومات في المملكة وخارجها.

إن هذه الاقتراحات وما شهده المجلس في الآونة الأخيرة من تحديث وتحسينات سواء ما يتصل منها بزيادة عدد الأعضاء، أو زيادة عدد اللجان المتخصصة، أو تطوير قواعد العمل والإجراءات التنظيمية داخل المجلس قد تضمنتها الاقتراحات التي قدمتها الدراسة التي بين أيدينا من أجل تطوير المجلس، وتذليل الصعوبات التي يواجهها، وإن الأخذ ببقية هذه الاقتراحات سيساهم - إن شاء الله - في تطوير المجلس، وتحسين أدائه ودعم مسيرته على أسس علمية وواقعية "ليواصل مسيرته بنجاح يستلهم من الماضي أصالته، ويستشرف من المستقبل دون تعارض أو تنافر، وتحت مظلة المحبة وأواصر الإخاء والإيمان".

إن مستقبل مجلس الشورى مشرق - بإذن الله - وقد أكد نائب رئيس المجلس أن الدورة الجديدة لأعمال المجلس التي بدأت في ربيع الأول من عام ١٤٢٢هـ (الدورة الثالثة) ستكون دورة التطوير، بعد أن كانت الدورة الماضية دورة الإنجاز، وتوقع أن تشهد الدورة الثالثة تطوراً في الأداء والدور وارتفاع نسبة الإنجاز ونموذجيته.

أما الدورة الأولى التي بدأت عام ١٤١٤هـ فعلى الرغم من أنها انجزت بعض الأنظمة المهمة، إلا أنها من وجهة نظر رئيس المجلس معالي الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير -يرحمه الله- كانت أشبه بالدورة التأسيسية حيث اهتمت بإعادة تأسيس مجلس الشورى على ضوء نظامه الجديد ولوائحه الداخلية.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن مجلس الشورى قد مر بمرحلتين والآن دخل المرحلة الثالثة:

١) مرحلة التأسيس (١٤١٤هـ - ١٤١٨هـ).

٢) مرحلة الإنجاز (١٤١٨هـ - ١٤٢٢هـ).

٣) مرحلة التطوير (١٤٢٢هـ - ١٤٢٦هـ).

ومن توفيق الله عز وجل أن هذه الدراسة جاءت في الوقت المناسب الذي ينصب فيه الاهتمام على تطوير المجلس لتسهم من خلال ما تضمنته من اقتراحات في دعم مسيرة المجلس وتطويره وفق أساليب

مدروسة، لاسيما وأن هذه الاقتراحات مصدرها أعضاء المجلس أنفسهم الذين تم استطلاع آرائهم وأخذ أفكارهم والتي كانت في معظمها عملية وبناءه ونابعة من معايشة واقعية لهموم المجلس.

ولا يزال مجال التطوير والتحسين في المجلس وأنظمته وأجهزته المختلفة واسعاً والقيادة الرشيدة للبلاد حريصة على دعم مسيرته باعتباره يشكل التطبيق العملي لمبدأ الشورى الإسلامي وساهمت تجربته الفريدة في إرساء قواعد الممارسة الشورية وتقديمها إلى العالم. وقد أكدت هذه الممارسة صلاحية المنهج وفاعليته وهو المنهج الذي دعانا إلى الأخذ به ديننا الحنيف بهدف تنمية حياة المجتمع والعمل على تطويره وهذا يتضمن بحول الله ما يصبو إليه الجميع من العدل والرفاه.

لقد قطعت المملكة العربية السعودية شأناً بارزاً في التنمية وتأسيس البنية التحتية، ولذلك فإنها تتجه الآن نحو تحديث أنظمتها، وإعادة هيكلة أجهزتها ومؤسساتها. وقد كانت إعادة تحديث مجلس الشورى وفق نظامه الجديد وتعزيز أطره ووسائله وأساليبه وتحسينها مدخلاً أساساً لرفع مستوى كفاءته وحيويته بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، و بما يواكب واقع العصر الذي تعيشه ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

وهذه المرحلة مهمة للغاية، لأنها تأتي في عصر كثرت فيه التحديات الداخلية والخارجية التي تعيشها البلاد، الأمر الذي يستلزم تطوير مجلس

الشورى ودعمه بكل قوة ليصبح مؤسسة تنظيمية فاعلة ومؤثرة وقادرة على مساندة ولي الأمر، ومده بالآراء الصائبة والمقترحات البناءة من أجل حماية الدين والدفاع عن قضايا الأمة وتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

أسأل الله أن ينفعنا بما علّمنا، وأن يعلّمنا ما ينفعنا، وأن يجعل أعمالنا جميعاً خالصةً لوجهه تعالى، وخير ما أقولُ إنني كتبت ما قرأتموه فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمن نفسي، والله المستعان وهو الهادي إلى سواء السبيل.

# قائمة المراجع

## أولاً - المراجع العربية

- القرآن الكريم:

سورة آل عمران، الآية ١٥٩ .

سورة الشورى، الآية ٣٨ .

- السنة النبوية الشريفة:

صحيح مسلم، المجلد الثالث، كتاب الإمارة الحديث رقم ٤٥٤١ صفحة ١٠٢ .

- عبد الحفيظ، فتحي (١٩٩٦) شرعية السلطة في الإسلام، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

- آل سعود، فيصل بن مشعل، رسائل أئمة دعوة التوحيد، ١٤٢٢هـ، منشورات مكتبة العبيكان.

- آل سعود، فيصل بن مشعل، المجالس المفتوحة والمفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. الرياض: دار المعراج الدولية للنشر.

- أبو عيد، أ. (١٩٨٩) السيادة في الإسلام: مكتبة المنار، الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.

- أحمد، كمال أبو المجد (١٩٩٢) رؤية إسلامية معاصرة: إعلان مبادئ القاهرة، دار الشروق.

- العوا، محمد سليم (١٩٨٩) النظام السياسي في الدولة الإسلامية: الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة صفحة ١٥٠-١٨٠ .
- العلواني، جابر (١٩٩٤) أصول الفقه الإسلامي، المؤسسة العالمية للفكر الإسلامي، هيرندون صفحة ١٢-١٥ .
- الباز، أحمد عبد الله (١٩٩٨) النظام السياسي والإداري في المملكة العربية السعودية، دار الخريجي، الرياض.
- آل دريب، سعود سعد (١٩٨٤) الملك عبد العزيز ووضع قانون التنظيم القضائي في المملكة، جدة - دار المطبوعات الحديثة.
- الغزالي، محمد محمد (١٩٩٢) التوحيد والتوكل، عن كتاب: إحياء علوم الدين، المجلد الرابع، الجزء الأول، صفحة ٢٣٥-٢٩٦، دار قتيبة، دمشق.
- عبدالرحيم، عبدالرحمن، ص١٢٠، والدباغ، مصطفى حراد، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام، بيروت ١٩٦٣، ص٦٦، وكحالة، عمر رضا، جغرافية شبه الجزيرة، ص١١ .
- أ. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ط٣، ١٩٧٩، دار الكتاب الجامعي، ص٢٣١ وما بعدها.
- الحمد، تركي (١٩٨٦) توحيد الجزيرة العربية، دور الأيدلوجية والتنظيم في تحطيم البنية الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، المجلد ٩٣، نوفمبر ١٩٨٦م.

- الجهني، عيد سعود (١٩٩٢) الشورى وفن الحكم في المملكة العربية السعودية، الرياض.

- المهنا، محمد عبد الله (١٩٩٩) سجل أعمال مجلس الشورى وإنجازاته خلال دورته الأولى (١٩٩٣-١٩٩٧) إدارة العلاقات العامة، الرياض صفحة ٩٣ .

- العثيمين، عبدالله صالح (١٩٩٥) معارك الملك عبد العزيز المشهورة لتوحيد البلاد، الرياض، العبيكان.

- العثيمين، عبدالله صالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج١، ط٨ - ١٤١٨هـ .

- العثيمين عبد الله، عوامل نجاح الملك عبد العزيز في توحيد البلاد، محاضرات ألقيت في المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز عام ١٤٠٦هـ .

- القاسمي، ظافر (١٩٩٠) نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، الطبعة السادسة، دار النفائس، بيروت صفحة ٦٦-٧٥

- الريحاني، أمين (١٩٨٧) تاريخ نجد وملحقاته، الطبعة الرابعة، دار الريحاني، بيروت.

- الريحاني، أمين (١٩٨٧) تاريخ نجد وملحقاته، منشورات الفاخرية، بيروت.

- الشلهوب، عبدالرحمن عبد العزيز (١٩٩٩) النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية.

- الياسين، أنور (١٩٩٧) مجلس الشورى السعودي: تجربة رائدة في الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، محمد الرميحي وآخرون، الكويت: سلسلة الكتاب العربي، الكتاب الثلاثون صفحة ٢٤

- الزهراني، عبد الرحمن علي (١٩٩٩) مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية، الرياض صفحة ٥٤٧

- النادي، فؤاد (١٩٩١) مبادئ نظام الحكم في الاسلام، الطبعة الثانية، كلية الشرطة بدبي صفحة ١٤٠-١٩٥

- عسة، أحمد (١٩٦٩) معجزة الصحراء، مطبوعات جونسون، لندن

- الدحلان، أحمد حسن (١٩٩٠) السياسة، الإدارة والتنمية في المملكة العربية السعودية، جدة، دار الشروق.

- فضل الله، محمد حسين (١٩٩٠) الحركة الإسلامية: قضايا وهموم، بيروت - دار الملك، صفحة١٠

- ابن بشر، عثمان عبد الله (١٩٨٢) عنوان المجد في تاريخ نجد، الجزء الأول، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز.

- الرميحي، محمد وآخرون: سلسلة الكتاب العربي، الكتاب الثلاثون،

- جريدة أم القرى عدد ٧٠٧ في ١٣٥٧/٤/٢٦هـ وانظر عقيد دكتور إبراهيم بن عوض الثعلبي العيبي، تنظيمات الدولة، مرجع سابق ص١٠٧ .
- صحيفة الحياة (١٩٩٢) نص حديث خادم الحرمين الشريفين ٢مارس ١٩٩٢ صفحة ٦ .
- إمارة منطقة الرياض، منطقة الرياض، دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية، الجزء الرابع، ص٥٧٠ .
- وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦م.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي عام ١٩٩٩م.
- قطب، محمد (١٩٨٨) الملكية الخاصة في الإسلام: من موسوعة السيرة - المجلد الثالث - مؤسسة السيرة، لندن صفحة ٧٣٣-٧٤٤ .
- الزركلي، خير الدين (١٩٨٥) شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، الجزء الثاني، بيروت - دار العلم للملايين.
- العشير، مرزوق محمد (١٤١٥هـ) المشاركة الاجتماعية في برامج الرعاية الصحية الأولية في منطقة نجران. رسالة ماجستير (غير منشوره)، قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الملك سعود بالرياض.
- العتيبي، د. إبراهيم بن عويض، تنظيمات الدولة في عهد الملك عبدالعزيز ط١ - ١٤١٤هـ ص ١٠٥ .

- عباس محمود العقاد، مع عاهل الجزيرة، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ ص ٢٠-٢١ .

- السبيت عبد الرحمن سبيت، وآخرون، من وثائق الملك عبد العزيز ط١، مطابع الحرس الوطني الرياض ١٤١٠ ص ٢٨٥ .

- الدوري، قحطان، الشورى بين النظرية والتطبيق ط١ - ١٣٩٤ مطبعة الأمة بغداد، ص ١٤ .

- عبد الخالق، عبد الرحمن، الشورى في ظل نظام الحكم في الإسلام، الدار السلفية ١٩٧٥م ص ١٤ .

- الخالدي، محمود، قواعد نظام الحكم في الإسلام، دار البحوث العلمية ط١ - ١٩٨٠م ص ١٤٧ .

# ENGLISH REFERENCES

* The Holy Quran, Sourat Al-Araaf, verse no. 159 & Sourat Al-Shoura, verse no. 38

* Prophet Hadeeth

* Abdel Wassie, A. A. Wahab, (1970) Education in Saudi Arabia, MacMillan, London.

* Al Awaji, I. M. (1971) Bureaucracy and Society in Saudi Arabia. Woodrow Wilson Department of Government and Foreign Affairs, University of Virginia, Charlottesville, Virginia, unpublished Ph.D. dissertation.

* Al-Saud, F. M. (2000) Political Development in the Kingdom of Saudi Arabia: An Assessment of The Majlis Ash-Shura. Durham, University of Durham. Ph.D. thesis.

* Al Mana, M. (1980) Arabia Unified, A Portrait of Ibn Saud. Hutchinson Benham Ltd., London.

* Al Najjar, M. R. (1991) "Contemporary Trends in the study of Folklore in the Arab Gulf States", in: Davis and Gavrielides, Statecraft in the Middle East, pp. 176-201.

* Al Rihani, A. (1983) The Makers of Modern Arabia. Greenwood Press, New York.

* Al Yassini, A. (1985) Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia. Westview Press, Boulder, Colorado, pp. 68-72,76.

* Almond, G. and Coleman, J. (1960) The Politics of the Developing Areas. Princeton University Press, Princeton, New Jersey.

* Anderson, L. (1991) "Abolutism and Resilience of Monarchy in the Middle East", Political Science Quarterly, Vol. 106, No. 1.

* Brog, W.R. & Gall, M.D. (1989) Educational Research, 5th edition, Longman, New York.

* Browman, J. S. (1986) Administration and Development in the Arab World. Garland Publishing Inc., New York.

* Binder, L. (1971). Crises and Sequenes in Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press.

* Chaudhury, K.A. (1989) " The Prince of Wealth: Business

and State in Labor Remittance and Oil Economies," International Organization, Vol. 43, No. 1, pp 137-140.

* Cleron, J. P, (1978) Saudi Arabia 2000: A Strategy for Growth, St. Martin's Press, New York.

* Cole, P.D. (1975) Nomads of the Nomads: The Al Murrah Bedouin of the Empty Quarter. AHM Publishing Corporation, Arlington Heights, Illinois,

* Crystal, J. (1990) Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, New York.

* Daiber, H. (1993) "Political Philosophy", in History of Islamic Philosophy, Part II, Nasr and Leaman (eds.), Arayeh Cultural Instlture, Tehran, pp. 841.

* Davis, E. (1991) "Theorising Statecraft and Social Change in the Arab Oil Producing Countries" in: Davis, E. and Gaverielides, N. (eds.), Statecraft in the Middle East: Oil, Historical Memory and Popular Culture. Florida International University Press, Miami, Florida, p 13.

* Doumato, E (1991) "Women and the Stability of Saudi Arabia", Middle East Report, No. 171, July/August , pp. 34-37.

* Eisenstand, (1973) S. N. Building state and Nations,. Beverly Hills. Almond, G. and Bingham, P. Jr. 1978, Comperative Politics: System, Process, and Policy. Baston: little Brown.

* Eickelman, D.E. (1984) "Kings and People: Oman's State Consultative Council" Middle East Journal, Vol 38, No. 1. pp. 51-71.

* Eickelman, D.E. (1989) "National Identity and Religious Discourse in Contemporary Oman", International Journal of Islamic and Arabic Studies, Vol. 6, No. 1.

* Encyclopaedia of Seerah (1998) "Establishment of Justice", Encyclopaedia of Seerah, Vol. III, Seerah Foundation, London, pp. 257-283.

* Fuller, G. (1999) "Political Islam and U.S. Policy", Middle East Affairs Journal, Vol. 5, Winter/Spring, pp 147-160.

* Harrington, C.W. (1958) "The Saudi Arabian Council of Ministers", Middle East Journal, Vol. 12.

* Heard B. F. (1982) From Trucial States to United Arab Emirates, Longman, New York, Chapter 2.

* Helms, C. M. (1981) The Cohesion of Saudi Arabia, Johns Hopkins University Press, Baltimore, Chapters 1,3 and 8.

* Hippler and Lueg (1995) The Next Threat: Western Perceptions of Islam, Pluto Press, Boulder, Colorado.

* Hippler and Lueg (1999) "Twenty Years of Islamic Politics", Bullet, The Middle East Journal, Vol. 53, No. 2 Spring, pp.187-200.

* Holden, D. & Johns, R. (1981). The House of Saud, The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty. Holt, Rinehart and Winston, New York. pp.10-35.

* Huntington, S. (1993) "The Clash of Civilisations", Foreign Affairs, Vol. 72, N.3, Summer, pp.22-49.

* Huntington, Samuel, (1968) Political Order in Changing Societies, New Haven, Yale University Press.

* Iqbal, M. (1986) Saudi Arabia, Its Founding and Development, Jagowal Printing Press, Kashmir, pp. 52-59.

* Jaeger, R.M. (1983) Statistics: A Spectator Sport. Sage Pubi-cations, Beverly Hills California.

* James, B. (1984) "Resurgent Islam in the Persian Gulf", Foreign Affairs, Vol. 63, No. 1, p. 116.

* Kennedy, P. (1987) The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. P.4.

* Khuli, F. (1980) Tribe and State in Bahrain, University of Chicago Press, Chicago, Illinois, Chapters 5, 6 and 11.

* Kung, H. (1986) Christianity and the World Religions: Paths to Dialogue with Islam, Hinduism, and Buddhism, Doubleday and Company Inc., Garden City, p.41.

* Lawson, F.H. (1989) Bahrain: The Modernisation of Autocracy, Westview Press, Boulder, Colorado, Chapters 1-2.

* Malik A. B. (1999) "Understanding the Political Behavior of Islamists: The Implications of Socialisation, Modernisatin, and Rationalists Approaches" Studies in Contemporary Islam, Vol.1, Spring, pp 17-20

* Meadows, P. (1971) The Many Faces of Change: Exploration in the Theory of Social Change. Schenkman, Cambridge, Massachusetts.

* Nakhleh, E.A. (1990) "Muntada Al Tanmiyya: Indigenous Scholarship on Development in GCC Countries," Paper presented at the Middle East Studies Association Annual Convention, San Antonio, Texas.

* Needler, M. C. (1968) Political Development in Latin America; Instability, Violence and Evoluationary Change, New York: Random House.

* Peterson, E.J. (1988) The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation, The Washington Papers, No. 131, Praeger, New York, pp.84-91.

* Peterson, J.E. (1978) Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Emerging State, Croom Helm, London, Chapters 1-2.

* Rahman, A (1998) "Laws of Inheritance", in: Encyclopaedia of Seerah, Vol. 3, Seerah Fundation, London, pp. 733-744.

* Rentz, G. (1947) Muhammad Ibn Abd Al Wahab and the Beginnings of Unitarian Empire in Arabia, Berkeley, California.

* Richard F. (1977) Area Handbook for Saudi Arabia, Washington: Dept. of Defense.

* Safran, N. (1985) Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, Chapters 1-2

* Simons, G. (1998) Saudi Arabia, the Shape of the Client Feudalism, Macmillan, pp. 196-252.

* Wahba, S.H. (1964) Arabian Days, Arthur Baker Ltd., London.

* Winder, B. (1965) Saudi Arabia in the Nineteenth Century. St. Martin's Press, New York, pp. 45-101.

* Yapp, M. (1980) The Nineteenth and Twentieth Centureis" and "British Policy in the Persian Gulf" in: Al Vin J. Cottrell, (ed.), The Persian Gulf States, Johns Hopkins University Press, Baltimore, Massachusetts.

* Zahlan, S. R. (1989) The Creation of Qatar, Croom Helm, London, Chapters 3-5.

* Zaki, A. (1997) "Developmental Changes in Islamic - Arab Movements", Middle East Affairs Journal, Vol. 3, No.1-2, Winter/Spring, pp.3-9.

# الملاحق

## الملحق الأول:

# الاستبيان



**سعادة الأخ / عضو مجلس الشورى المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

أشكر لكم تفضلكم بقراءة هذه الاستبانة واعطائها قليلا من وقتكم الثمين، وهذه الاستبانة التي بين يدي سعادتكم هي لدراسة أقوم بها بعنوان "التنمية السياسية في المملكة العربية السعودية" لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة درم ببريطانيا. وتهدف الدراسة إلى التعرف على خصائص التنمية السياسية في المملكة العربية السعودية وسمات النظام السياسي السعودي ومنجزاته والتحديات التي واجهها والتطورات التي حدثت له وبالأخص فيما له علاقة ببناء المؤسسات السياسية ولعل من أبرز هذه التطورات إنشاء مجلس الشورى. ومن هذا المنطلق فإن من بين أهداف هذه الدراسة التعرف على طبيعة مجلس الشورى وطريقة عمله ونشاطاته ومنجزاته وأبرز نقاط القوة والضعف فيه وطرق تطويره ورفع مستوى أدائه وفعاليته.

إن تعاونكم معنا بالإجابة على جميع أسئلة هذه الاستبانة في أقرب وقت ممكن سيكون له أبلغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة وتحقيق أهدافها المرجوة وستأخذ منك ١٥-٢٠ دقيقة لتعبئتها وإن إجابتك على الأسئلة ستبقى قيد الكتمان وفقا لما تقضي به الأمانة العلمية. وسيكون من دواعي سرورنا تزويدكم بنسخة من نتائج هذه الدراسة لدى الانتهاء منها بإذن الله.

شاكرين ومقدرين استجابتكم وحسن تعاونكم سلفا ولكم تحياتي

**الباحث**

الإسم: (إذا رغبت) ..........................................

١- العمر: ............ سنة.

٢- مكان الميلاد وتاريخه:..................... .......................

١- في البادية ( )

٢- في القرية ( )

٣- في المدينة ( )

٣- المنطقة:

١- المنطقة الوسطى ( )

٢- المنطقة الشمالية ( )

٣- المنطقة الجنوبية ( )

٤- المنطقة الشرقية ( )

٥- المنطقة الغربية ( )

٤- المستوى التعليمي:

١- حاصل على الثانوية العامة فما دون ( )

٢- حاصل على البكالوريوس ( )

٣- حاصل على الماجستير ( )

٤- حاصل على الدكتوراه ( )

٥- التخصص..........................

٦- مكان الحصول على آخر شهادة علمية:

١- داخل السعودية ( )

٢- دولة عربية ( )

٣- دولة غربية ( )

٤- أخرى (أذكرها من فضلك) ..........................

٧- ما الوظيفة التي كنت تمارسها قبل التحاقك بالمجلس؟

..........................................

٨- عدد سنوات الخبرة العلمية؟

حكومي.................. سنة

خاص.................. سنة

٩- نوع العمل السابق؟

١-إداري ( )

٢- تجاري ( )

٣- عسكري ( )

٤- أكاديمي ( )

٥- غيره (فضلا وضح) ..........................

١٠- كم سنة مضت على عضويتك بمجلس الشورى؟ ............... سنة

١١- ما هي أسباب إنشاء مجلس الشورى من وجهة نظرك؟

(اختر واحدا أو أكثر مما يلي)

( ) ١- اتساع مهام الدولة ووظائفها

( ) ٢- لاستكمال بناء مؤسسات الدولة

( ) ٣- الرغبة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية

( ) ٤- الاستفادة من المؤهلين من أبناء الوطن في دفع مسيرة التنمية

( ) ٥- إبراز العمل الشوري بطريقة منظمة

( ) ٦- الحاجة إلى تطوير كثير من الأنظمة واللوائح

( ) ٧- أسباب وعوامل أخرى (اذكرها من فضلك):

..........................................................................................

..........................................................................................

١٢-ما مدى رضاك عن فاعلية مجلس الشورى في أداء مهامه؟

١- راض جدا ( ) ٢- راض إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- غير راض إلى حد ما ( )

٥- غير راض إطلاقا ( )

١٣- ما مدى رضاك عن أسلوب اتخاذ القرارات بالمجلس؟

١- راض جدا ( ) ٢- راض إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- غير راض إلى حد ما ( )

٥- غير راض إطلاقا ( )

١٤- ما مدى حرية أعضاء المجلس في ابداء آرائهم أثناء مناقشات المجلس؟

١- كبيرة جدا ( ) ٢- كبيرة إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- محدودة إلى حد ما ( )

٥- محدودة جداً ( )

١٥- هل هناك مجموعات أو كتل متجانسة تتفاهم على قرار التصويت قبل التصويت؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

فضلا وضح ..............................................

١٦- هل يستطيع أحد الأعضاء أن يصوت بعدم الموافقة على الموضوع المعروض؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

اذا كانت الإجابة بنعم هل يحدث ذلك؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

١٧- هل ترى أن التصويت يتم بشكل محايد تماماً ؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

فضلا وضح إذا كان الجواب (لا):

..............................................................................

١٨- هل يملك الأعضاء صلاحية متساوية في اتخاذ قرارات التصويت؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كان الجواب (لا)، فضلا وضح:

..............................................................................

..............................................................................

١٩- برأيك هل هناك وقت كاف لمراجعة القضايا من قبل الأعضاء قبل مناقشتها؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كان الجواب (لا)، فضلا وضح:

..............................................................................

٢٠- هل سبق أن رفض المجلس مشروع قرار بسبب معارضة الأغلبية؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كانت الإجابة بنعم اذكر لنا من فضلك أمثلة لذلك:

.................................................................................................

.................................................................................................

.................................................................................................

٢١- هل يحق للعضو التشاور مع عضو آخر أثناء التصويت على القرار؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كان الجواب (لا)، فضلا وضح

.................................................................................................

.................................................................................................

٢٢- إذا كان (نعم) كم مرة تشاورت مع عضو آخر خلال المجلس الحالي قبل التصويت؟

٢٣- هل يحق للعضو الامتناع عن التصويت؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

٣- أخرى يمتنع الامتناع نظاماً ( )

٢٤- إذا كانت الإجابة (نعم) هل مارست هذا الحق أثناء التصويت؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

٢٥- هل تتلقون مطالبات من المجتمع المحيط بكم لدراسة قضايا معينة؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

٢٦- هل تتعرضون لأي ضغوط من الحكومة للموافقة على مشروع قرارا معين؟

١- دائما ( ) ٢- نادرا ( )

٣- أحيانا ( ) ٤- لا ( )

٢٧- هل تقوم الدولة بأخذ رأي مجلس الشورى عند اتخاذ القرارات المهمة والاستراتيجية؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

٢٨- هل يملك المجلس صلاحية رد المشاريع لعدم الاختصاص أو لغيرها؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

٢٩- إلى أي مدى ترى أن مجلس الشورى مفيد في ترشيد القرار السياسي؟

١- مفيد جدا ( ) ٢- مفيد إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- غير مفيد إلى حد ما ( )

٥- غير مفيد إطلاقا ( )

٣٠- ما مدى تأثير مداولات المجلس على صنع القرار النهائي الذي تتخذه الحكومة؟

..........................................................................................

..........................................................................................

٣١- كم العدد المناسب لعضوية مجلس الشورى من وجهة نظرك؟

١- ٦٠ عضوا ( ) ٢- ٩٠ عضوا ( )

٣- عدد آخر (اذكره من فضلك) .................. عضوا.

٣٢- إذا كنت ترى زيادة أو تقليل عدد أعضاء المجلس عن العدد الحالي، فاذكر المبررات من فضلك:

...........................................................................................

...........................................................................................

...........................................................................................

٣٣- ما مدى الإقبال من قبل الأعضاء على إعداد المقترحات لدراستها بالمجلس؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

٣٤- ما الأسلوب المناسب لاختيار أعضاء مجلس الشورى من وجهة نظرك الشخصية؟

١- أسلوب التعيين ( )

٢- أسلوب الانتخاب ( )

٣- أسلوب يجمع بين التعيين والانتخاب ( )

٤- أسلوب آخر (اذكره من فضلك):

...........................................................................

من فضلك اذكر مبررات اختيارك؟

..............................................................................................

..............................................................................................

٣٥- هل تتوقع أن يحدث تطور في طريقة اختيار أعضاء مجلس الشورى في المستقبل؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

فضلا وضح إذا كان الجواب (نعم)

..............................................................................................

٣٦- ما مدى وعي المواطنين بفاعلية مجلس الشورى من وجهة نظرك؟

١- مرتفع جدا ( ) ٢-مرتفع إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- منخفض إلى حد ما ( )

٥- منخفض جدا ( )

٣٧- في حالة كون وعي المواطنين بفاعلية مجلس الشورى منخفض فما الأسباب في رأيك؟ وما هي الحلول؟

..............................................................................................

..............................................................................................

٣٨- هل ترى أن مجلس الشورى يمثل جميع شرائح المجتمع السعودي؟

١- نعم ( ) ٢- إلى حد ما ( ) ٣- لا ( )

٣٩- ما أهم الشروط التي ترى أنه يجب توفرها في عضو مجلس الشورى؟

١- ..................................................

٢-..................................................

٣-..................................................

٤٠- ما الأسس والمعايير التي ترى أنه ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند اختيار أعضاء مجلس الشورى؟

١- (   ) أسس جغرافية وإقليمية (تمثل مناطق المملكة المختلفة)

٢- (   ) أسس قبلية واجتماعية (تمثيل القبائل والشرائح الاجتماعية).

٣- (   ) أسس علمية (التخصص والخبرة).

٤- (   ) أسس ومعايير أخرى (اذكرها من فضلك):

..................................................

..................................................

..................................................

٤١- ما اسم اللجنة التي تعمل فيها؟

١- لجنة الشؤون الإسلامية (   )

٢- لجنة الشؤون الخارجية (   )

٣- لجنة الشؤون الأمنية (   )

٤- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية (   )

٥- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية (   )

٦- لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والإعلامية ( )

٧- لجنة الخدمات والمرافق العامة ( )

٨- لجنة الأنظمة والإدارة ( )

٩- أخرى: اذكرها من فضلك ........................ ( )

٤٢- هل طبيعة اختصاصات اللجنة تتناسب مع تخصصك؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

٤٣ هل ترغب في الاستمرار في عضوية هذه اللجنة؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كانت الإجابة (لا) أذكر الأسباب من فضلك:

........................................................................................

........................................................................................

........................................................................................

٤٤- هل تعتقد أن اللجنة تضم الأشخاص المناسبين لطبيعة مهامها ومسؤولياتها؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

إذا كانت الإجابة (لا) اذكر من فضلك الفئات التي ترى انضمامها إلى اللجنة:

.....................................................................................................

.....................................................................................................

٤٥- متى تجتمع اللجنة.

١- كل أسبوع ( ) ٢-كل شهرين ( )

٣- كل أسبوعين ( ) ٤-عندما يتطلب الأمر ( )

٥- كل شهر ( ) ٦- أخرى (اذكرها من فضلك):

.....................................................................................................

٤٦- هل يتغيب بعض الأعضاء عن حضور اجتماعات اللجنة؟

١- دائما ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- نادراً ( )

٤٧- كيف يتم إعداد جدول أعمال جلسات المجلس؟

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

٤٨- هل يتم إثارة أو مناقشة موضوعات أخرى ليست ضمن جدول الأعمال المعد أثناء انعقاد الجلسات؟

١- نعم ( ) ٢- إلى حد ما ( ) ٣- لا ( )

٤٩- هل يعقد المجلس جلسات استثنائية عند حدوث الأزمات والطوارئ؟

١- نعم ( ) ٢- أحيانا ( ) ٣- لا ( )

٥٠- ما رأيك الإجمالي في مشاركات أعضاء اللجنة في أعمالها؟

١- أغلب الأعضاء مشاركتهم صورية مظهرية ( )

٢- أغلب الأعضاء مشاركتهم حقيقية فعالة ( )

٣- يتوقف الأمر على طبيعة الموضوع المعروض على اللجنة ( )

٥١- كيف يتعامل مجلس الشورى عادة مع توصيات اللجنة المختصة؟

١- يأخذ بتوصياتها دون تعديل ( )

٢- يأخذ بتوصياتها بعد إجراء تعديل طفيف ( )

٣- يأخذ بتوصياتها بعد إجراء تعديل جذري ( )

٤- يعيد الموضوع إلى اللجنة لدراسته مرة أخرى ( )

٥٢- ما مدى فاعلية اللجنة التي تعمل فيها في أداء مهامها ومسؤولياتها؟

١- عالية جدا ( ) ٢- عالية إلى حد ما ( )

٣- غير متأكد ( ) ٤- منخفضة إلى حد ما ( )

٥- منخفضة جدا ( )

٥٣- إذا كانت فاعلية اللجنة منخفضة، فما الأسباب من وجهة نظرك؟

.......................................................................................

.......................................................................................

٥٤- هل تعتقد أن هناك حاجة إلى إنشاء لجان جديدة بالمجلس؟

١- نعم ( ) ٢- لا ( )

٥٥- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق (بنعم) فما اللجان التي تقترح إنشاءها وما أبرز اختصاصاتها؟

.................................................................................

.................................................................................

٥٦- ما أوجه الشبه والاختلاف بين مجلس الشورى السعودي ومجالس الشورى الخليجية والعربية (قطر، عمان، مصر)؟

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

٥٧- ما الفرق بين مجلس الشورى السعودي والبرلمانات الموجودة في الدول الغربية من وجهة نظرك؟

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

.................................................................................

٥٨- ما أهم الصعوبات التي واجهتك أثناء عملك في مجلس الشورى؟

١- ..................................................................................................

٢- ..................................................................................................

٣- ..................................................................................................

٥٩ ما مقترحاتك من أجل مواجهة هذه الصعوبات؟

١- ..................................................................................................

٢- ..................................................................................................

٣- ..................................................................................................

٤- ..................................................................................................

٦٠- ما أبرز الإيجابيات ونقاط القوة التي يتميز بها مجلس الشورى السعودي من وجهة نظرك؟

......................................................................................................

......................................................................................................

......................................................................................................

......................................................................................................

......................................................................................................

......................................................................................................

......................................................................................................

٦١- ما أبرز السلبيات ونقاط الضعف التي يعاني منها مجلس الشورى السعودي من وجهة نظرك؟

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

٦٢- ما آراؤك ومقترحاتك من أجل تطوير مجلس الشورى وتحسين أدائه ورفع مستوى فاعليته وإنجازه؟

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

.....................................................................................................

**شكراً لحسن تعاونكم،،**

# الملحـق الثـــاني:

## لجان مجلس الشورى الجديدة

## اختصاصاتها ومهامها

**اختصاصات ومهام لجان مجلس الشورى:**

**أولاً - لجنة الشؤون الإسلامية:**

تختص اللجنة بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الدينية والجوانب الإسلامية، ولها على وجه الخصوص ما يأتي :

**أ- دراسة كافة ما يرد من موضوعات لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة العدل.

٢- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٣- وزارة الحج.

٤- الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية.

٥- الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦- الرئاسة العامة لشؤون الحرم المكي والمسجد النبوي.

٧- ديوان المظالم.

**ب - دراسة الموضوعات ذات الجوانب الإسلامية الآتية:**

- القضاء والمحاكم.

- المعونات والتبرعات للأقليات الإسلامية.

- الأمور ذات العلاقة بالحج والعمرة.

- الدعوى الإسلامية.

- الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بالجوانب الإسلامية، مثل الزكاة والبنوك الإسلامية وغيرها.

- ما يتصل بالمنظمات الإسلامية.

- أية موضوعات أخرى ذات علاقة بهذه الجوانب.

**ثانياً- لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات التعليمية، ولها مايلي:

**أ - دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة المعارف.

٢- وزارة التعليم العالي.

٣- الجامعات.

٤- الرئاسة العامة لتعليم البنات.

٥- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

٦- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

**ب - لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالأمور التعليمية، ومنها:**

- السياسة التعليمية.
- الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالتعليم بشتى مراحله.
- أمور الجامعات والتعليم العالي.
- الدراسات والبحوث العلمية.
- المدارس الأجنبية.
- التعليم الفني.
- أية أمور ذات علاقة بهذه الجوانب.

**ثالثاً- لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجوانب الثقافية والإعلامية، ولها ما يلي:

**أ- دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الآتية:**

١- الرئاسة العامة لرعاية الشباب .

٢- وزارة الإعلام.

٣- المؤسسات الصحفية.

٤- دارة الملك عبدالعزيز.

٥- مكتبة الملك فهد الوطنية.

٦- مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

ب- لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالأمور الثقافية والإعلامية، ومنها:

١- أمور الشباب والرياضة.

٢- الأمور الإعلامية والنشاط الإعلامي الداخلي والخارجي.

٣- الصحافة المحلية.

٤- الآثار.

٥- المكتبات العامة.

٦- النشاطات الثقافية الداخلية والخارجية .

٧- القنوات الفضائية المملوكة للقطاع العام أو الخاص السعودي.

٨- المكتبات ودور النشر ومحلات أوعية المعلومات.

٩- الجمعيات والنوادي الأدبية والثقافية والرياضية.

١٠- الجوائز التقديرية.

١١- أية موضوعات أخرى لها علاقة بهذه الأمور.

**رابعاً- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والبيئة:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الاجتماعية والصحية والبيئية، ولها ما يلي :

**أ - دراسة ما يرد من موضوعات لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٢- وزارة الصحة .

٣- الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها .

٤- مصلحة الأرصاد الجوية وحماية البيئة .

٥- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

**ب - دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالأمور الصحية والبيئية والشؤون الاجتماعية، ومنها:**

- الصحة العامة.
- المستشفيات ومراكز الرعاية.
- صحة البيئة.
- التوعية البيئية والصحية.
- الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- التأمينات الاجتماعية.

- حماية الحياة الفطرية وإنماؤها.

- أية موضوعات أخرى ذات علاقة بهذه الجوانب.

**خامساً- لجنة الشؤون الخارجية:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالشؤون الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية، ولها ما يلي:

**أ- دراسة ما يرد من موضوعات لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة الخارجية.

٢- السفارات.

٣- المنظمات الإسلامية والعربية والدولية.

**ب- دراسة الموضوعات ذات الصلة بالشؤون السياسية والخارجية الآتية:**

- السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

- العلاقات مع الدول والمنظمات.

- الاتفاقيات الثنائية والدولية.

- المعاهدات.

- أية موضوعات أخرى ذات صلة بهذه الجوانب.

**سادساً- لجنة الخدمات والمرافق العامة:**

تختص بدراسة الموضوعات التي لها علاقة بالخدمات والمرافق، ولها مايلي:

**أ- دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة الأشغال العامة والإسكان.

٢- وزارة الشؤون البلدية والقروية وجميع قطاعاتها.

٣- هيئة الري والصرف بالأحساء.

**ب- لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بجوانب الخدمات والمرافق العامة، ومنها:**

- أمور الإسكان .
- خدمات أمانات المدن والبلديات والمجمعات القروية .
- أية أمور أخرى ذات علاقة بنواحي الخدمات المباشرة .

**سابعاً- لجنة الشؤون الاقتصادية:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات الاقتصادية ولها مايلي:

**أ- دراسة الموضوعات التي لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة التخطيط .

٢- وزارة التجارة .

٣- وزارة الصناعة والكهرباء وجميع قطاعاتها .

٤- وزارة الزراعة والمياه وجميع قطاعاتها .

٥- وزارة البترول والثروة المعدنية وجميع قطاعاتها .

٦- الهيئة الملكية للجبيل وينبع .

٧- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة .

ب- كما تتولى دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية، ومنها:

- الوضع الاقتصادي المحلي والدولي .

- خطط التنمية .

- قضايا البترول والثروات المعدنية .

- أمور الزراعة والمياه .

- الأمور التجارية .

- الأمور الصناعية .

- أمور الكهرباء.

- الرسوم على الخدمات.

- أية موضوعات أخرى ذات طبيعة اقتصادية.

**ثامناً- لجنة الشؤون المالية:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات المالية ولها ما يلي:

**أ - دراسة الموضوعات التي لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة المالية والاقتصاد الوطني وجميع قطاعاتها.

٢- ديوان المراقبة العامة.

٣- الصناديق والبنوك الحكومية.

٤- البنوك التجارية.

٥- الشركات الحكومية.

٦- الشركات والمؤسسات التجارية.

**ب- لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجوانب المالية، ومنها:**

- البنوك التجارية.

- حركة الأموال.

- الأمور التي لها علاقة بالميزانية العامة.

- أنظمة وتعليمات الإقراض والإعفاءات.

- أية أمور أخرى ذات علاقة بالنواحي المالية.

**تاسعاً - لجنة الشؤون الأمنية:**

تختص بدراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجهات العسكرية والأمنية، ولها ما يلي :

**أ- دراسة الموضوعات التي لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة الدفاع والطيران وقطاعاتها كافة.

٢- وزارة الداخلية وقطاعاتها كافة.

٣- الحرس الوطني وقطاعاته كافة.

٤- الاستخبارات العامة.

**ب- دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالشؤون العسكرية والأمنية الآتية:**

- أمور الدفاع والجيش والأمن الوطني.
- الأمن العام.
- الدفاع المدني.
- حرس الحدود.
- الجوازات والجنسية.
- أية موضوعات ذات صلة بالجوانب الأمنية والعسكرية.

**عاشراً- لجنة النقل والاتصالات:**

تختص بدراسة الموضوعات التي لها علاقة بالنقل والمواصلات والاتصالات، ولها ما يلي :

**أ- دراسة الموضوعات التي لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- وزارة المواصلات .

٢- وزارة البرق والبريد والهاتف.

٣- المؤسسة العامة للموانئ.

٤- المؤسسة العامة للسكك الحديدية.

٥- مصلحة الطيران المدني.

٦- المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

**ب - لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بجوانب النقل والاتصالات، ومنها:**

- خدمات الهاتف والبريد ووسائل الاتصالات السلكية اللاسلكية.
- الطرق والموانئ والمطارات.
- السكك الحديدية.
- وسائط النقل.
- أية أمور ذات علاقة بهذه الجوانب.

**الحادي عشر- لجنة الأنظمة والإدارة:**

تختص بدراسة الأنظمة وماله علاقة بالجهات الإدارية، ولها ما يلي :

**أ- دراسة الموضوعات التي لها علاقة بالجهات الآتية:**

١- الدواوين الملكية.

٢- هيئة الخبراء.

٣- وزارة الخدمة المدنية.

٤- مجلس القوى العاملة.

٥- هيئة الرقابة والتحقيق.

٦- المجالس واللجان العليا.

٧- معهد الإدارة العامة.

٨- هيئة التحقيق والادعاء العام.

**ب- لها دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالجوانب النظامية، ومنها:**

- قطاع العمالة.
- أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية.
- مشروعات الأنظمة الواردة أو المقترحة من المجلس.
- التوظيف والخدمة المدنية.
- نشاط سعودة الوظائف.
- أية أمور لها علاقة باختصاصات اللجنة.

# الملحق الثالث:

## نظام مجلس الشورى



الرقم أ / ٩١

التاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ

**بعون الله تعالى:**

**نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية:**

عملاً بقول الله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله تعالى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] واقتداء برسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مشاورة أصحابه. وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي في عام ١٣٤٧هـ.

**امرنا بما هو آت:**

أولاً- إصدار نظام مجلس الشورى بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً- يحل هذا النظام محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام ١٣٤٧هـ، ويتم ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي.

ثالثاً- يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه.

رابعاً- يتم العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره.

خامساً- يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

التوقيع

**فهد بن عبد العزيز**

## نظام مجلس الشورى

المادة الأولى:

عملاً بقول الله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨].

واقتداء برسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مشاورة أصحابه وحث الأمة على التشاور.

يُنشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به، وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم، ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله، محافظاً على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى .

المادة الثانية:

يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة.

**المادة الثالثة:**

يتكون مجلس الشورى من رئيس وتسعين عضواً (*)، يختارهم الملك، من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوق الأعضاء، وواجباتهم، وكافة شؤونهم بأمر ملكي.

**المادة الرابعة:**

يشترط في عضو مجلس الشورى ما يلي:

أ - أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

ب - أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

ج- ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

**المادة الخامسة:**

لعضو مجلس الشورى أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك.

**المادة السادسة:**

إذا أخل عضو مجلس الشورى بواجبات عمله، يتم التحقق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي.

---

(*) هذا هو النص بعد تعديله بالأمر الملكي ذي الرقم ٦٢/١ وتاريخ ١٤١٨/٣/١هـ، حيث كان النص السابق: (يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضواً... إلى آخر المادة).
الجدير بالذكر أنه تمت زيادة الأعضاء إلى ١٢٠ عضواً في الدورة الثالثة للمجلس عام ١٤٢٢هـ.

**المادة السابعة:**

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب، يختار الملك من يحل محله ويصدر بذلك أمر ملكي.

**المادة الثامنة:**

لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لمصلحته.

**المادة التاسعة:**

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك.

**المادة العاشرة:**

يُعين رئيس مجلس الشورى، ونائبه والأمين العام للمجلس، ويُعفون بأوامر ملكية، وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي.

**المادة الحادية عشرة:**

يؤدي رئيس مجلس الشورى، وأعضاء المجلس، والأمين العام، قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس، أما الملك، القسم التالي:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والإخلاص والعدل).

**المادة الثانية عشرة:**

مقر مجلس الشورى، هو مدينة الرياض. ويجوز اجتماع المجلس في جهة أخرى داخل المملكة، إذا رأى الملك ذلك.

**المادة الثالثة عشرة:**

مدة مجلس الشورى، أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه. ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل. وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد، ويُراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس (*).

**المادة الرابعة عشرة:**

يلقي الملك أو من ينيبه، في مجلس الشورى، كل سنة خطاباً ملكياً يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

**المادة الخامسة عشرة:**

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

---

(*) صدر الأمر الملكي الكريم رقم أ/١٦ وتاريخ ١٤١٤/٣/٢هـ بتكوين مجلس الشورى وتحديد مدته ابتداءً من تاريخ هذا الأمر.

أ- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

ب- دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.

ج- تفسير الأنظمة.

د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

**المادة السادسة عشرة:**

لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس.

**المادة السابعة عشرة:**

ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه.

**المادة الثامنة عشرة:**

تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، وتُعدل، بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى.

**المادة التاسعة عشرة:**

يكون مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسته اختصاصاته. وله أن يؤلف لجاناً خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة بجدول الأعمال.

**المادة العشرون:**

للجان مجلس الشورى أن تستعين بمن تراه من غير أعضاء المجلس، بعد موافقة رئيس المجلس.

**المادة الحادية والعشرون:**

يكون لمجلس الشورى هيئة عامة، تكون من رئيس المجلس، ونائبه، ورؤساء لجان المجلس المتخصصة.

**المادة الثانية والعشرون:**

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت.

**المادة الثالثة والعشرون:**

لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى، حق اقتراح مشروع نظام

جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك .

**المادة الرابعة والعشرون:**

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله.

**المادة الخامسة والعشرون:**

يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال، وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية للمجلس.

**المادة السادسة والعشرون:**

تسري أنظمة الخدمة المدنية على موظفي أجهزة المجلس ما لم تقض اللائحة الداخلية بغير ذلك.

**المادة السابعة والعشرون:**

يكون لمجلس الشورى ميزانية خاصة تعتمد من الملك، ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي .

**المادة الثامنة والعشرون:**

يتم تنظيم الشؤون المالية بمجلس الشورى، والرقابة المالية، والحساب الختامي، وفق قواعد خاصة تصدر بأمر ملكي.

المادة التاسعة والعشرون:

تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، اختصاصات رئيس مجلس الشورى، ونائبه، والأمين العام للمجلس، وأجهزة المجلس، وكيفية إدارة جلساته، وسير أعماله وأعمال لجانه، وأسلوب التصويت، كما تنظم قواعد المناقشة، وأصول الرد، وغير ذلك من الأمور التي من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس، بحيث يمارس اختصاصاته لما فيه خير المملكة وصلاح شعبها، وتصدر هذه اللائحة بأمر ملكي.

المادة الثلاثون:

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بالطريقة التي تم بها إصداره.



## لائحتا وقواعد مجلس الشورى

١- اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

٢- لائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم.

٣- قواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية لمجلس الشورى.

٤- قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها.



الرقم أ / ١٥

التاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ

**بعون الله تعالى:**

**نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية:**

بعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

أمرنا بما هو آت

أولاً - إصدار ما يلي:

١- اللائحة الداخلية لمجلس الشورى بالصيغة المرفقة بهذا.

٢- لائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم بالصيغة المرفقة بهذا.

٣- قواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية لمجلس الشورى بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً - تُنشر هاتان اللائحتان والقواعد في الجريدة الرسمية ويُعمل بها من تاريخ أمرنا هذا.

**التوقيع**

**فهد بن عبد العزيز**



# اللائحة الداخلية لمجلس الشورى

## الباب الأول

## اختصاصات رئيس المجلس ونائبه والأمين العام

**المادة الأولى:**

يشرف رئيس المجلس على جميع أعمال المجلس ويمثله في علاقاته بالجهات والهيئات الأخرى ويتكلم باسمه.

**المادة الثانية:**

يرأس رئيس المجلس جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة كما يرأس اجتماعات اللجان التي يحضرها.

**المادة الثالثة:**

يفتتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، ويشترك في هذه المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوع والوقت، وينهي المناقشة، ويطرح الموضوعات للتصويت. وله أن يتخذ ما يراه ملائماً وكافياً لحفظ النظام في أثناء الجلسات.

المادة الرابعة:

لرئيس المجلس دعوة المجلس، أو الهيئة العامة، أو أية لجنة من اللجان إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين.

المادة الخامسة:

يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه.

المادة السادسة:

يتولى نائب الرئيس رئاسة جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة عند غياب الرئيس. وفي حالة غيابهما يتولى رئاسة المجلس من يختاره الملك.

ويكون لهما في إدارة هذه الجلسات الاختصاصات المقررة لرئيس المجلس.

المادة السابعة:

يحضر الأمين العام أو من ينوب عنه جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة، ويشرف على تحرير المحاضر، ويبلغ مواعيد الجلسات وجدول الأعمال للأعضاء. بالإضافة إلى أي أعمال تحال إليه من المجلس، أو من الهيئة العامة، أو من رئيس المجلس. ويكون مسؤولا أمام رئيس المجلس عن شؤون المجلس المالية والإدارية.

## الباب الثاني

## الهيئة العامة للمجلس

**المادة الثامنة:**

تتكون الهيئة العامة للمجلس من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء لجان المجلس المتخصصة.

**المادة التاسعة:**

لا يكون اجتماع من اجتماعات الهيئة العامة محضر يدون فيه تاريخ الاجتماع ومكانة وأسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص التوصيات ويوقع المحضر رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

**المادة العاشرة:**

يحرر لكل اجتماع من اجتماعات الهيئة العامة محضر يدون فيه تاريخ الاجتماع ومكانه وأسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص التوصيات ويوقع المحضر رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

**المادة الحادية عشرة:**

تختص الهيئة العامة بما يلي:

أ- وضع الخطة العامة للمجلس ولجانه، بما يمكنه من إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه.

ب- وضع جدول أعمال جلسات المجلس.

ج- الفصل فيما يحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات، أو على نتائج الاقتراع وفرز الأصوات، أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تثار في أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها في ذلك نهائيا.

د- إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس وأعمال لجانه وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس ولوائحه.



## الباب الثالث

## الجلسات

**المادة الثانية عشرة:**

يعقد مجلس الشورى جلسة عادية كل أسبوعين على الأقل. ويحدد يوم الجلسة وموعدها بقرار من رئيس المجلس. ولرئيس المجلس تقديم الجلسة أو تأجيلها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

**المادة الثالثة عشرة:**

يوزع جدول الأعمال على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة، مرفقا به ما يتصل بالموضوعات المدرجة ببنوده من تقارير. وغير ذلك مما ترى الهيئة العامة إرفاقه به.

**المادة الرابعة عشرة:**

يجب على عضو مجلس الشورى دراسة جدول الأعمال في مقر المجلس ولا يجوز له في كل الأحوال أن يصطحب معه خارج المجلس أية أوراق أو أنظمة أو وثائق تتعلق بعمله.

**المادة الخامسة عشرة:**

على العضو الذي يرغب الكلام في أثناء الجلسة أن يطلب ذلك كتابة وتدون طلبات الكلام بحسب ترتيب تقديمها.

**المادة السادسة عشرة:**

يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه مراعيا في ذلك ترتيب طلباتهم، وما تستدعيه المصلحة في المناقشة.

**المادة السابعة عشرة:**

لا يجوز للعضو أن يتكلم في الموضوع الواحد أكثر من عشر دقائق إلا بإذن الرئيس، ولا يجوز التوجه بالكلام إلا للرئيس أو المجلس. ولا يجوز لغير الرئيس مقاطعة المتكلم.

**المادة الثامنة عشرة:**

للمجلس أن يقرر تأجيل بحث الموضع أو إعادة دراسته. وللرئيس أن يوقف الجلسة مؤقتا لمدة لا تتجاوز الساعة.

**المادة التاسعة عشرة:**

يحرر لكل جلسة محضر يُدون فيه مكان الجلسة وتاريخها، ووقت افتتاحها، واسم رئيسها، وعدد الأعضاء الحاضرين وأسماء الغائبين وسبب الغياب إن وجد، وملخص لما دار من مناقشات، وعدد أصوات الموافقين وغير الموافقين، ونتيجة التصويت، ونصوص القرارات، و ما يتصل بتأجيل الجلسة أو وقفها، وموعد إنهائها، وأية أمور أخرى يرى رئيس المجلس تدوينها فيه.

**المادة العشرون:**

يوقع رئيس المجلس والأمين العام أو ينوب عنه على المحضر بعد تلاوته في المجلس ويكون لأي عضو الحق في الاطلاع عليه.

# الباب الرابع

## اللجان

المادة الحادية والعشرون:

يكون مجلس الشورى من بين أعضائه، في بداية مدته اللجان المتخصصة اللازمة لمارسة اختصاصاته.

المادة الثانية والعشرون:

تتكون كل لجنة من اللجان لمتخصصة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس على أن لا يقل عن خمسة أعضاء، ويختار المجلس هؤلاء الأعضاء، ويسمي من بينهم رئيس اللجة ونائبه. ويراعي في ذلك اختصاص العضو، وحاجة اللجان.

وله أن يكون من بين أعضائه لجانا خاصة لدراسة موضوع معين. ويجوز لكل لجنة أن تكون من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر لدارسة موضوع معين.

المادة الثالثة والعشرون :

للمجلس أن يعيد تكوين لجانه المتخصصة وأن يكون لجانا أخرى.

المادة الرابعة والعشرون:

يقوم رئيس اللجنة بإدارة أمالها، ويتحدث باسمها أمام المجلس. ويحل نائب الرئيس محله عند غيابه. وعند غياب الرئيس ونائبه يرأس اللجنة أكبر أعضائها سنا.

المادة الخامسة والعشرون:

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، أو من المجلس.

المادة السادسة والعشرون:

اجتماعات اللجان غير علنية ولا يكون انعقادها نظاميا إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل.

وتضع كل لجنة جدول أعمالها بناء على اقتراح رئيسها، وتصدر توصياتها بأغلبية الحاضرين، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة السابعة والعشرون:

تقوم اللجان بدراسة ما يحال إليها من المجلس، أو من رئيس المجلس وعند ارتباط الموضوع بأكثر من لجنة يحدد رئيس المجلس أولاها بنظرة، أو يحيله إلى لجنة تكون من جميع أعضاء اللجان ذات العلاقة . وتجتمع هذه اللجنة برئاسة المجلس أو نائبه .

المادة الثامنة والعشرون:

يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس أن يبدى رأيه في أي موضوع محال إلى إحدى اللجان، ولو لم يكن عضواً فيها . على أن يقدم رأيه كتابة لرئيس المجلس.

**المادة التاسعة والعشرون:**

يحرر لكل اجتماع من اجتماعات اللجان محضر يدون فيه تاريخ الاجتماع ومكانه وأسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص التوصيات ويوقع المحضر رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

**المادة الثلاثون:**

عند انتهاء اللجنة من دراسة موضوع معين، تحرر بذلك تقريراً يتضمن أساس الموضوع المحال إليها، ورأيها فيه، ويتضمن أيضا توصيتها، والأسباب التي بنيت علها التوصية، ورأي الأقلية إن وجد .



## الباب الخامس

## التصويت وإصدار القرارات

**المادة الحادية والثلاثون:**

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من نظام مجلس الشورى. وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية يُعاد طرح الموضوع للتصويت في الجلسة التالية.

فإذا لم تتحقق الأغلبية اللازمة في هذه الجلسة رفع الموضوع إلى الملك مرفقاً به ما تم بشأنه من دراسة ومبيناً فيه نتيجة التصويت عليه في الجلستين .

**المادة الثانية والثلاثون:**

لا تجوز المناقشة أو إبداء رأي جديد أثناء التصويت . وفي جميع الأحوال يكون إدلاء الرئيس بصوته بعد تصويت الأعضاء.



# الباب السادس

## أحكام عامة

**المادة الثالثة والثلاثون:**

يرفع رئيس مجلس الشورى التقرير السنوي المنصوص عليه في المادة الخامسة والعشرين من نظام المجلس قبل انتهاء الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة. ويجب أن يتضمن هذا التقرير ما تم إنجازه في هذه السنة من دراسات وأعمال، وما صدر أثناءها من قرارات، والمراحل التي وصلت إليها دراسة المواضيع المعروضة لدى المجلس.

**المادة الرابعة والثلاثون:**

يتم تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس وفقاً للائحة تنظيم الشؤون المالية والوظيفية .

ويصدر رئيس مجلس الشورى القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس الإدارية والمالية بما في ذلك الهيكل التنظيمي، ومهام إدارات المجلس المختلفة وذلك بما لا يتعارض مع نظام مجلس الشورى ولوائحه.



بسم الله الرحمن الرحيم

# لائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم

**المادة الأولى:**

تثبت صفة العضوية لعضو مجلس الشورى اعتباراً من بداية مدة المجلس والتي تحدد في أمر تكوينه وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام المجلس، وتبدأ مدة العضو البديل من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتسميته، وتنتهي بنهاية مدة المجلس . وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد. وذلك كله ما لم تسقط صفة العضوية عن العضو.

**المادة الثانية:**

يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة العضوية على مكافأة شهرية قدرها عشرون ألف ريال ويعامل خلال هذه المدة فيما يتصل بالبدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا والإجازات معاملة شاغلي المرتبة الخامسة عشرة. ولا يؤثر ذلك على ما قد يستحقه العضو من مرتب تقاعدي(*).

(*) صدر أمر ملكي رقم أ/٧٢ وتاريخ ١٤١٨/٣/٥هـ ينص على أنه استثناء من المادة الثانية المشار إليها أعلاه يصرف لعضو مجلس الشورى بعد اختياره مبلغاً مالياً مقطوعاً، بحيث يكون شاملاً لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو وما تتطلبه من قيادة وصيانة ومحروقات وذلك خلال فترة العضوية المحددة بأربع سنوات.

**المادة الثالثة:**

يحتفظ لعضو المجلس المتفرغ الذي كان قبل تعيينه في المجلس يشغل وظيفة عامة في الدولة بالمرتبة التي يشغلها. وتحتسب فترة العضوية في الخدمة لأغراض العلاوة الدورية والترقية والتقاعد، وعلى العضو أن يؤدي خلال الفترة العضوية الحسميات التقاعدية على راتب وظيفته الأصلية.

ولا يجوز الجمع بين المكافأة والمزايا المقررة لأعضاء المجلس وبين مرتب الوظيفة ومزاياها.

وإذا كان مرتب الوظيفة يزيد على المكافأة المقررة للعضوية فيصرف له الفرق من المجلس، وإذا كان للوظيفة التي يشغلها مزايا تزيد على المزايا المقررة للعضوية فيستمر في الحصول عليها.

**المادة الرابعة:**

استثناء من المادة الثانية من هذه اللائحة، يتمتع عضو المجلس بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً ويحدد رئيس المجلس وقت تمتع العضو بهذه الإجازة، ويراعي عند منح الإجازات أو إذن الغياب أن لا يؤثر ذلك على النصاب النظامي لانعقاد جلسات المجلس(*).

---

(*) صدر أمر ملكي رقم أ/٩٧ وتاريخ ١٤١٨/٣/١٧هـ ينص على:

تكون المدة من اليوم الأول من برج الأسد وحتى نهاية اليوم الرابع عشر من برج السنبلة -وقدرها خمسة وأربعون يوماً- إجازة عادية سنوية لأعضاء مجلس الشورى.

وإذا طرأ أثناء هذه الإجازة ما يستوجب اتخاذ إجراء في أمر عاجل يدخل في اختصاص المجلس، فيتخذ مجلس الوزراء ما يجب بشأنه وفقاً لنظامه، على أن يحال ذلك إلى مجلس الشورى لإبداء الرأي فيه بعد انتهاء إجازة أعضائه.

**المادة الخامسة:**

يجب على عضو المجلس الالتزام التام بالحياد والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس . وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس بمصلحة خاصة، أو يتعارض مع مصلحة عامة.

**المادة السادسة:**

يجب على عضو المجلس الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه، وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه أن يخطر رئيس المجلس أو رئيس اللجنة كتابة بذلك . ولا يجوز للعضو الانصراف نهائياً من جلسة المجلس أو جلسة اللجان قبل ختامها إلا بإذن من رئيس المجلس أو رئيس اللجنة حسب الأحوال.





# تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس

**المادة الأولى:**

تكون السنة المالية لمجلس الشورى هي السنة المالية للدولة.

**المادة الثانية:**

يعد رئيس مجلس الشورى مشروع ميزانية المجلس السنوية ويرفعه للملك للنظر في اعتماده.

**المادة الثالثة:**

يودع مبلغ الميزانية بعد اعتمادها في مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم الصرف منه بتوقيع رئيس المجلس أو نائبه.

**المادة الرابعة:**

إذا لم تف المبالغ المدرجة في الميزانية لمقابلة مصروفات المجلس أو إذا طرأ مصروف لم يكن منظوراً عند وضعها، يعد رئيس المجلس بياناً بالمبلغ الإضافي المطلوب ويرفعه إلى الملك للنظر في اعتماده.

**المادة الخامسة:**

تحدد مسميات ومراتب وظائف المجلس في ميزانيته ويتم تحوير مسميات الوظائف وتخفيض مراتبها خلال السنة المالية بقرار من رئيس المجلس.

المادة السادسة:

يتم شغل وظائف المرتبتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة بموافقة الملك ويتم شغل وظائف المجلس الأخرى وفقاً لنظام الخدمة المدنية ولوائحه مع الاستثناء من أحكام المسابقة.

المادة السابعة:

تضع الهيئة العامة للمجلس قواعد معاملة من يُستعان بهم من غير أعضاء المجلس من موظفي الدولة وغيرهم وما يُصرف لهم من مكافآت. وتصدر هذه القواعد بقرار من رئيس المجلس.

المادة الثامنة:

مجلس الشورى غير خاضع لرقابة أية جهة أخرى، ويكون ضمن تشكيلات المجلس الإدارية إدارة للرقابة المالية السابقة للصرف، وتتولى الهيئة العامة للمجلس الرقابة اللاحقة للصرف، ولرئيس مجلس الشورى أن يطلب من أحد الخبراء الماليين أو الإداريين وضع تقرير عن أي شأن من الشؤون المالية أو الإدارية للمجلس.

المادة التاسعة:

عند نهاية السنة المالية تعد الأمانة للمجلس الحساب الختامي ويرفعه رئيس المجلس إلى الملك للنظر في اعتماده.

**المادة العاشرة:**

دون إخلال بأحكام هذه اللائحة يتبع في تنظيم الشؤون المالية للمجلس وحساباته القواعد المتبعة في تنظيم حسابات الوزارات والمصالح الحكومية.



بسم الله الرحمن الرحيم

# قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها

**المادة الأولى:**

إذا أخل عضو مجلس الشورى بشيء من واجبات عمله يعاقب بإحدى العقوبات التالية:

أ- توجيه اللوم كتابة.

ب- حسم مكافأة شهر.

ج- إسقاط العضوية.

**المادة الثانية:**

يتولى التحقيق مع عضو مجلس الشورى لجنة من ثلاثة من أعضاء المجلس يختارهم رئيس المجلس.

**المادة الثالثة:**

تبلغ اللجنة العضو بالمخالفة المنسوبة إليه، وعليها سماع أقواله وإثبات دفاعه في محضر التحقيق.

وترفع اللجنة نتيجة التحقيق للهيئة العامة للمجلس.

**المادة الرابعة:**

للهيئة العامة أن تشكل لجنة من ثلاثة من أعضائها، على أن لا يكون من بينهم رئيس المجلس أو نائبه، لمحاكمة العضو المنسوب إليه المخالفة. وللجنة أن توقع عقوبة اللوم أو الحسم.

وإذا رأت اللجنة إسقاط العضوية فترفع الأمر لرئيس مجلس الشورى لرفعه للملك.

**المادة الخامسة:**

لا يحول توقيع أي من العقوبات السابقة دون رفع الدعوى العامة أو الخاصة على العضو.



## الملحق الرابع:

# نظام المناطق

الرقم أ/٩٢ التاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ

**بعون الله تعالى:**

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ورغبة في تحقيق أهداف الدولة في رفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية في مختلف المناطق وتطويرها بما يواكب التطور الذي حققته البلاد.

**أمرنا بما هو آت:**

أولاً- إصدار نظام المناطق بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً- يتم العمل بهذا النظام في مدة لا تتجاوز عاماً من تاريخ نشره.

ثالثاً- ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

## نظام المناطق

**المادة الأولى:**

يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة. كما يهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار الشريعة الإسلامية.

**المادة الثانية:**

تنظم مناطق المملكة ومقر إمارة كل منطقة بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية.

**المادة الثالثة:**

تتكون كل منطقة إدارياً من عدد من المحافظات والنواحي والمراكز ويراعى في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والأمنية وظروف البيئة وطرق المواصلات ويتم تنظيم المحافظة بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية . أما النواحي والمراكز فيصدر بشأنها وارتباطها قرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح من أمير المنطقة.

**المادة الرابعة:**

يكون لكل منطقة أمير بمرتبة وزير كما يكون له نائب بالمرتبة الممتازة يساعده في أعماله ويقوم مقامه عند غيابه ويتم تعيين الأمير ونائبه وإعفاؤهما بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية.

**المادة الخامسة:**

يكون أمير المنطقة مسؤولاً أمام وزير الداخلية.

**المادة السادسة:**

يؤدي الأمير ونائبه قبل مباشرة العمل القسم التالي أمام الملك:

( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم مليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل ).

**المادة السابعة:**

يتولى أمير كل منطقة إدارتها وفقاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة واللوائح وعليه بصفة خاصة.

( أ ) المحافظة على المن والنظام والاستقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً للأنظمة واللوائح.

( ب ) تنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها صفتها النهائية.

( ج ) كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً.

( د ) العمل على تطوير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً.

( هـ ) العمل على تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفايتها.

( و ) إدارة المحافظات والنواحي والمراكز ومراقبة أعمال محافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز والتأكد من كفايتهم في القيام بواجباتهم.

( ز ) المحافظة على أموال الدولة وأملاكها ومنع التعدي عليها.

( ح ) الإشراف على أجهزة الحكومة وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن أدائهم لواجباتهم بكل أمانة وإخلاص وذلك مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعهم.

( ط ) الاتصال مباشرة بالوزراء ورؤساء المصالح وبحث أمور المنطقة معهم بهدف رفع كفاية أداء الأجهزة المرتبطة بهم مع إحاطة وزير الداخلية بذلك.

( ي ) تقديم تقارير سنوية لوزير الداخلية عن كفاية أداء الخدمات العامة في المنطقة وغير ذلك من شئون المنطقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الثامنة:

يعقد اجتماع برئاسة وزير الداخلية لأمراء المناطق لبحث الأمور المتعلقة بالمناطق ويرفع وزير الداخلية تقريراً بذلك لرئيس مجلس الوزراء.

المادة التاسعة:

يعقد اجتماع برئاسة أمير المنطقة مرتين في السنة على الأقل لمحافظي المحافظات ومديري النواحي لبحث شئون المنطقة . ويرفع الأمير تقريراً بذلك لوزير الداخلية.

**المادة العاشرة:**

( أ ) يعين لكل منطقة وكيل أو أكثر بمرتبة لا تقل عن المرتبة الرابعة عشرة بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية .

( ب ) يكون لكل محافظة محافظ لا تقل مرتبته عن الرابعة عشرة يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية ويكون لها وكيل لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء على توصية من أمير المنطقة.

( ج ) يكون لكل ناحية مدير لا تقل مرتبته عن الثامنة يعين بقرار من وزير الداخلية بناء على توصية من أمير المنطقة.

( د ) يكون لكل مركز رئيس لا تقل مرتبته عن الخامسة يعين بقرار من أمير المنطقة بناء على توصية من محافظ المحافظة.

**المادة الحادية عشرة:**

على أمراء المناطق ومحافظي المحافظات ومديري النواحي ورؤساء المراكز الإقامة حيث مقر عملهم وعدم مغادرة نطاق عملهم إلا بإذن من الرئيس المباشر.

**المادة الثانية عشرة:**

يباشر محافظو المحافظات ومديرو النواحي ورؤساء المراكز مهامهم في النطاق الإداري لجهاتهم وفي حدود الصلاحيات الممنوحة لهم.

**المادة الثالثة عشرة:**

على محافظي المحافظات إدارة محافظاتهم في نطاق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابعة باستثناء ما ورد في الفقرات و/ط/ي من تلك المادة وعليهم مراقبة أعمال مديري النواحي ورؤساء المراكز التابعين لهم والتأكد من كفايتهم بالقيام بواجباتهم وتقديم تقارير دورية لأمير المنطقة عن كفاية أداء الخدمات العامة وغير ذلك من شؤون المحافظة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

**المادة الرابعة عشرة:**

على كل وزارة أو مصلحة حكومية لها خدمات في المنطقة أن تعين رئيساً لأجهزتها في المنطقة لا تقل مرتبته عن الثانية عشرة يرتبط بالجهاز المركزي مباشرة وعليه التنسيق مع أمير المنطقة في مجال عمله .

**المادة الخامسة عشرة:**

ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يكون مقره مقر إمارة المنطقة.

**المادة السادسة عشرة:**

يتكون مجلس المنطقة من:

( أ ) أمير المنطقة رئيساً للمجلس.

( ب ) نائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس.

( ج ) وكيل الإمارة ومحافظي المحافظات.

( د ) رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية.

( هـ ) عدد من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد.

**المادة السابعة عشرة:**

يشترط في عضو المجلس ما يلي:

( أ ) أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

( ب ) أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والمنشأ.

( ج ) أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

( د ) أن تكون إقامته في المنطقة.

**المادة الثامنة عشرة:**

للعضو أن يقدم اقتراحات إلى رئيس المنطقة كتابة وذلك في الأمور

الداخلة في اختصاص المجلس ويدرج الرئيس كل اقتراح في جدول أعمال المجلس لعرضه ودراسته.

**المادة التاسعة عشرة:**

لا يجوز لعضو مجلس المنطقة أن يحضر مداولات المجلس أو لجانه إذا كان الموضوع يتعلق بمصلحة شخصية له أو مصلحة من لا تقبل شهادته له أو كان وصياً أو قيماً أو وكيلاً له مصلحة فيه.

**المادة العشرون:**

إذا رغب العضو المعين في الاستقالة قدم طلباً بذلك إلى وزير الداخلية عن طريق أمير المنطقة ولا تعتبر الاستقالة نافذة إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

**المادة الحادية والعشرون:**

في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام لا يجوز عزل العضو المعين خلال مدة عضويته إلا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

**المادة الثانية والعشرون:**

في حالة خلو مكان أي عضو معين لأي سبب من الأسباب يعين بدله خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الخلو وتكون مدة العضو الجديد هي

المدة الباقية من مدة سلفه .. وذلك وفقاً لما ورد في فقرة ( هـ ) من المادة السادسة عشرة من هذا النظام.

**المادة الثالثة والعشرون:**

يختص مجلس المنطقة بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة وله على وجه الخصوص ما يلي:

( أ ) تحدد احتياجات المنطقة واقتراح إدراجها في خطة التنمية للدولة.

( ب ) تحديد المشاريع النافعة حسب أولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية.

( ج ) دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.

( د ) متابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازنة والتنسيق في ذلك.

**المادة الرابعة والعشرون:**

يقوم مجلس المنطقة باقتراح أي عمل من أعمال النفع العام لمواطني المنطقة وتشجيع إسهام المواطنين في ذلك ورفعه إلى وزير الداخلية.

**المادة الخامسة والعشرون:**

يحظر على مجلس المنطقة النظر في أي موضوع يخرج عن

الاختصاصات المقررة له حسب هذا النظام وتكون قراراته باطلة إذا تجاوز ذلك ويصدر وزير الداخلية قراراً بذلك.

المادة السادسة والعشرون:

يعقد مجلس المنطقة دورة عادية كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه وللرئيس أن يدعو المجلس لاجتماع غير عادي إذا رأى حاجة لذلك . وتشمل الدورة الجلسة أو الجلسات التي تعقد بناء على دعوة واحدة ولا يجوز فض الدورة إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة في جدول الأعمال ومناقشتها .

المادة السابعة والعشرون:

يعتبر حضور اجتماعات مجلس المنطقة واجباً وظيفياً بالنسبة للأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين ( جـ ) و( د ) من المادة السادسة عشرة من هذا النظام ويتعين عليهم الحضور بأنفسهم أو من يقوم مقامهم في حالة غيابهم عن عملهم وبالنسبة للأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة ( هـ ) من المادة المذكورة يعتبر تخلف العضو عن حضور دورتي انعقاد متتاليتين بدون عذر مقبول موجباً للإقالة من المجلس وفي هذه الحالة لا يجوز تعيين هذا العضو لعضوية المجلس مرة أخرى إلا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور قرار إقالته.

**المادة الثامنة والعشرون:**

لا تكون اجتماعات مجلس المنطقة نظامية إلا إذا حضرها ثلثا عدد أعضائه على الأقل وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضاء المجلس فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

**المادة التاسعة والعشرون:**

لمجلس المنطقة أن يكون عند الحاجة لجاناً خاصة لدراسة أي أمر يدخل في اختصاصه وله أن يستعين بمن يراه من ذوي الخبرة والاختصاص وله أن يستدعي من يشاء لحضور اجتماعات المجلس والاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

**المادة الثلاثون:**

لوزير الداخلية أن يدعو المجلس للاجتماع برئاسته في أي مكان يراه كما أن له رئاسة أي اجتماع يحضره.

**المادة الحادية والثلاثون:**

لا يجوز انعقاد مجلس المنطقة إلا بدعوة من رئيسه أو نائبه أو بأمر من وزير الداخلية.

**المادة الثانية والثلاثون:**

على رئيس المجلس رفع نسخة من القرارات إلى وزير الداخلية.

المادة الثالثة والثلاثون:

على رئيس مجلس المنطقة إبلاغ الوزارات والمصالح الحكومية بما يخصها من قرارات المجلس.

المادة الرابعة والثلاثون:

على الوزارات والمصالح الحكومية أن تراعي قرارات مجلس المنطقة بالنسبة لما ورد في الفقرتين ( ا ) و( ب ) من المادة الثالثة والعشرين من هذا النظام وإذا رأت الوزارة أو المصلحة الحكومية عدم الأخذ بقرار مجلس المنطقة فيما ذكر فعليها أن توضح أسباب ذلك لمجلس المنطقة وإذا لم يقتنع مجلس المنطقة بملاءمة الأسباب التي أوضحتها الوزارة أو المصلحة فيرفع عن ذلك إلى وزير الداخلية للعرض عنه لرئيس مجلس الوزراء.

المادة الخامسة والثلاثون:

تحيط كل وزارة ومصلحة لها خدمات في المنطقة مجلس المنطقة بما تقرر للمنطقة من مشاريع في الميزانية فور صدورها كما تحيطه بما تقرر للمنطقة في خطة التنمية.

المادة السادسة والثلاثون:

لكل وزير ورئيس مصلحة أن يستطلع رأي مجلس المنطقة حول أي موضوع يتعلق باختصاصه في المنطقة وعلى المجلس إبداء رأيه في ذلك.

**المادة السابعة والثلاثون:**

يحدد مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية مكافآت لرئيس مجلس المنطقة وأعضائه ويراعي في تقديرها تكاليف المواصلات والإقامة.

**المادة الثامنة والثلاثون:**

لا يحل مجلس المنطقة إلا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية على أن يتم تعيين أعضائه مجدداً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحل وفي أثناء فترة الحل يمارس الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين ( جـ ) و ( د ) من المادة السادسة عشرة من هذا النظام برئاسة أمير المنطقة اختصاصات المجلس.

**المادة التاسعة والثلاثون:**

يكون لمجلس المنطقة أمانة في إمارة المنطقة تتولى إعداد جدول أعماله وتوجيه الدعوات في مواعيدها وتسجيل المناقشات التي تجري في أثناء الجلسات وفرز الأصوات وإعداد محاضر الجلسات وتحرير القرارات والقيام بالأعمال اللازمة لضبط جلسات المجلس وتدوين قراراته.

**المادة الأربعون:**

يصدر وزير الداخلية اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا النظام.

## الملحق الخامس:

# النظام الأساسي للحكم

**النظام الأساسي للحكم:**

**بعون الله تعالى:**

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

**امرنا بما هو آت:**

أولاً- إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً- يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه.

ثالثاً- ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

# النظام الأساسي للحكم

## الباب الأول

## المبادئ العامة

**المادة الأولى:**

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض.

**المادة الثانية:**

عيدا الدولة .. هما عيدا الفطر والأضحى .. وتقويمها هو التقويم الهجري.

**المادة الثالثة:**

يكون علم الدولة كما يلي:

( ا ) لونه أخضر.

( ب ) عرضه يساوي ثلثي طوله.

( ج ) تتوسطه كلمة " لا إله إلا الله محمد رسول الله تحتها سيف مسلول.. ولا ينكس العلم أبداً .. ويبين النظام الأحكام المتعلقة به.

**المادة الرابعة:**

شعار الدولة سيفان متقاطعان .. ونخلة وسط فراغهما الأعلى .. ويحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها.

# الباب الثاني
# نظام الحكم

**المادة الخامسة:**

( أ ) نظام الحكم في المملكة العربية السعودية .. ملكي.

( ب ) يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

( ج ) يختار الملك ولي العهد .. ويعفيه بأمر ملكي.

( د ) يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد .. وما يكلفه به الملك من أعمال.

( هـ ) يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

**المادة السادسة:**

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

**المادة السابعة:**

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله ... وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

**المادة الثامنة:**

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

# الباب الثالث

## مقومات المجتمع السعودي

**المادة التاسعة:**

الأسرة هي نواة المجتمع السعودي .. ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر.. واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

**المادة العاشرة:**

تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

**المادة الحادية عشرة:**

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم.

**المادة الثانية عشرة:**

تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

**المادة الثالثة عشرة:**

يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

❖❖❖

## الباب الرابع

## المبادئ الاقتصادية

**المادة الرابعة عشرة:**

جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام . ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها .

**المادة الخامسة عشرة:**

لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة غلا بموجب نظام.

**المادة السادسة عشرة:**

للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها .

**المادة السابعة عشرة:**

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

**المادة الثامنة عشرة :**

تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها .. ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً.

**المادة التاسعة عشرة:**

تحظر المصادرة العامة للموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

**المادة العشرون:**

لا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل.. ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

**المادة الحادية والعشرون:**

تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية.

**المادة الثانية والعشرون:**

يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

❖❖❖

# الباب الخامس

## الحقوق والواجبات

**المادة الثالثة والعشرون:**

تحمي الدولة عقيدة الإسلام .. وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .. وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

**المادة الرابعة والعشرون:**

تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتها .. وتوفر الأمن والرعاية لقصديهما بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

**المادة الخامسة والعشرون:**

تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة .. وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

**المادة السادسة والعشرون:**

تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

**المادة السابعة والعشرون:**

تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز

والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

**المادة الثامنة والعشرون:**

تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه .. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل .

**المادة التاسعة والعشرون:**

ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.

**المادة الثلاثون:**

توفر الدولة التعليم العام .. وتلتزم بمكافحة الأمية.

**المادة الحادية والثلاثون:**

تعنى الدولة بالصحة العامة .. وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

**المادة الثانية والثلاثون:**

تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها .

**المادة الثالثة والثلاثون:**

تنشئ الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن.

**المادة الرابعة والثلاثون:**

الدفاع عن العقيدة الإسلامية .. والمجتمع والوطن واجب على كل مواطن ويبين النظام أحكام الخدمة العسكرية.

**المادة الخامسة والثلاثون:**

يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

**المادة السادسة والثلاثون:**

توفر الدولة المن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

**المادة السابعة والثلاثون:**

للمساكن حرمتها .. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

**المادة الثامنة والثلاثون:**

العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة التاسعة والثلاثون:

تلتزم وسائل الإعلام وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة .. وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

المادة الأربعون:

المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة .. ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الإطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة الحادية والأربعون:

يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة الثانية والأربعون:

تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين.

المادة الثالثة والأربعون:

مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.

# الباب السادس

## سلطة الدولة

**المادة الرابعة والأربعون:**

تتكون السلطات في الدولة من:

- السلطة القضائية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة التنظيمية.

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات .

**المادة الخامسة والأربعون:**

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية .. كتاب الله تعالى وسنة رسوله ( . ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها .

**المادة السادسة والأربعون:**

القضاء سلطة مستقلة .. ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

**المادة السابعة والأربعون:**

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

**المادة الثامنة والأربعون:**

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.

**المادة التاسعة والأربعون :**

مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم .

**المادة الخمسون:**

الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية .

**المادة الحادية والخمسون :**

يبين النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها .

**المادة الثانية والخمسون:**

يتم تعيين القضاة وإنهاء خدماتهم بأمر ملكي .. بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لما يبينه النظام .

**المادة الثالثة والخمسون:**

يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته .

**المادة الرابعة والخمسون:**

يبين النظام ارتباط هيئة التحقيق والإدعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها .

**المادة الخامسة والخمسون:**

يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها .

**المادة السادسة والخمسون:**

الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها .. كما يبين الشروط

اللازم توافرها في الوزراء وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم.. ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام.

المادة السابعة والخمسون:

( أ ) يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي.

( ب ) يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء .. والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة.

( ج ) للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

المادة الثامنة والخمسون:

يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء .. ومن في المرتبة الممتازة .. ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي وذلك وفقاً لما يبينه النظام . ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسئولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها .

المادة التاسعة والخمسون:

يبين النظام أحكام الخدمة المدنية :ز بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية.

**المادة الستون:**

الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام.

**المادة الحادية والستون:**

يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك.

**المادة الثانية والستون:**

للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً.

**المادة الرابعة والستون:**

يمنح الملك الأوسمة وذلك على الوجه المبين بالنظام.

**المادة الخامسة والستون:**

للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

**المادة السادسة والستون:**

يصدر الملك في حاله سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شئون الدولة ورعاية مصالح الشعب .. وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي.

اللازم توافرها في الوزراء وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم.. ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام.

المادة السابعة والخمسون:

( أ ) يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي.

( ب ) يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء .. والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة.

( ج ) للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

المادة الثامنة والخمسون:

يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء .. ومن في المرتبة الممتازة .. ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي وذلك وفقاً لما يبينه النظام . ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسئولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها.

المادة التاسعة والخمسون:

يبين النظام أحكام الخدمة المدنية .ز بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية.

**المادة السابعة والستون:**

تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية .. وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

**المادة الثامنة والستون:**

ينشأ مجلس الشورى .. ويبين نظامه طريقه تكوينه وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه . وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه.

**المادة التاسعة والستون:**

للملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

**المادة السبعون:**

تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

**المادة الحادية والسبعون:**

تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها ما لم ينص على تاريخ آخر.

## الباب السابع

## الشؤون المالية

**المادة الثالثة والسبعون:**

( أ ) يبين النظام أحكام إيرادات الدولة وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة.

( ب ) يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً.

**المادة الثالثة والسبعون:**

لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمقتضى أحكام الميزانية فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

**المادة الرابعة والسبعون:**

لا يجوز بيع أموال الدولة أو إيجارها أو التصرف فيها إلا بموجب النظام.

**المادة الخامسة والسبعون:**

تبين الأنظمة أحكام النقد والمصارف والمقاييس والمكاييل والموازين.

**المادة السادسة والسبعون:**

يحدد النظام السنة المالية للدولة وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي وتشمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة وذلك قبل

بدء السنة المالية بشهر على الأقل فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورها وحلت السنة المالية الجديدة وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة.

**المادة السابعة والسبعون:**

تعد الجهة المختصة الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي وترفعه إلى رئيس مجلس الوزراء .

**المادة الثامنة والسبعون:**

يجري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.



## الباب الثامن
## أجهزة الرقابة

**المادة التاسعة والسبعون:**

تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء . ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

**المادة الثمانون:**

تتم مراقبة الأجهزة الحكومية والتأكد من حسن الداء الإداري وتطبيق الأنظمة، ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء. ويبين النظام الجهاز المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.



# الباب التاسع

## أحكام عامة

**المادة الحادية والثمانون:**

لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

**المادة الثانية والثمانون:**

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام.

**المادة الثالثة والثمانون:**

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.



# الملحق السادس

## نظام مجلس الوزراء

الرقم أ/١٣ التاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ

**بعون الله تعالى:**

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية. بعد الإطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

وبعد الإطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢/١٠/١٣٧٧هـ وتعديلاته.

وبعد الإطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

وبعد الإطلاع على المرسوم الملكي رقم م/٢٣ وتاريخ ٢٦/٨/١٤١٢هـ.

**أمرنا بما هو آت:**

أولاً- إصدار نظام مجلس الوزراء بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً- يحل هذا النظام محل نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢/١٠/١٣٧٧هـ وتعديلاته.

ثالثاً- يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه.

رابعاً- ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوماً من بداية مدة مجلس الشورى المحددة في الأمر الملكي الصادر بتكوينه لأول مرة.

لأول مرة

## أحكام عامة

**المادة الأولى:**

مجلس الوزراء هيئة نظامية يرأسها الملك.

**المادة الثانية:**

مقر مجلس الوزراء مدينة الرياض ويجوز عقد جلساته في جهة أخرى من المملكة.

**المادة الثالثة:**

يشترط في عضو مجلس الوزراء ما يلي:

( أ ) أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

( ب ) أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

( ج ) أن لا يكون محكوماً عليه بجريمة مخلة بالدين والشرف.

**المادة الرابعة:**

لا يباشر أعضاء مجلس الوزراء أعمالهم إلا بعد أداء اليمين الآتية:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمال بالصدق والأمانة والإخلاص.

المادة الخامسة:

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الوزراء وأية وظيفة حكومية أخرى إلا إذا رأى رئيس مجلس الوزراء أن الضرورة تدعو إلى ذلك .

المادة السادسة:

لا يجوز لعضو مجلس الوزراء أثناء توليه العضوية أن يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أو بالمزاد أياً كان من أملاك الدولة، كما لا يجوز له بيع أو إيجار أي شيء من أملاكه إلى الحكومة وليس له مزاولة أي عمل تجاري أو مالي أو قبول العضوية لمجلس إدارة أي شركة.

المادة السابعة:

تعقد اجتماعات مجلس الوزراء برئاسة الملك رئيس المجلس أو أحد نواب الرئيس وتصبح قراراته نهائية بعد موافقة الملك عليها .

المادة الثامنة:

يتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفاؤهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم بأمر ملكي، وتحدد مسؤولياتهم وفقاً للمادتين السابعة والخمسين والثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم. ويبين النظام الداخلي للمجلس حقوقهم.

المادة التاسعة:

مدة مجلس الوزراء لا تزيد على أربع سنوات يتم خلالها إعادة

تشكيله بأمر ملكي، وفي حالة انتهاء المدة قبل إعادة تشكيله يستمر في أداء عمله حتى إعادة التشكيل.

**المادة العاشرة:**

يعتبر الوزير هو الرئيس المباشر والمرجع النهائي لشؤون وزارته ويمارس أعماله وفق أحكام هذا النظام والأنظمة واللوائح الأخرى.

**المادة الحادية عشرة:**

( أ ) النيابة عن الوزير في مجلس الوزراء لا تكون إلا لوزير آخر وبموجب أمر يصدر من رئيس مجلس الوزراء.

( ب ) يتولى نائب الوزير ممارسة صلاحيات الوزير في حالة غيابه.

## تشكيل المجلس

**المادة الثانية عشرة:**

يتألف مجلس الوزراء من:

( أ ) رئيس مجلس الوزراء.

( ب ) نواب رئيس مجلس الوزراء.

( ج ) الوزراء العاملين.

( د ) وزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

( هـ ) مستشاري الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

المادة الثالثة عشرة:

حضور اجتماعات مجلس الوزراء حق خاص بأعضائه فقط وبالأمين العام لمجلس الوزراء ويجوز بناء على طلب الرئيس أو أحد الأعضاء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء السماح لأحد المسؤولين أو الخبراء بحضور جلسات المجلس لتقديم ما لديه من معلومات وإيضاحات على أن يكون حق التصويت خاصاً بالأعضاء فقط.

المادة الرابعة عشرة:

لا يعتبر مجلس الوزراء صحيحاً إلا بحضور ثلثي أعضائه ولا تكون قراراته نظامية إلا بعد صدورها بأغلبية الحاضرين وفي حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحاً، وفي الحالات الاستثنائية يكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور نصف أعضائه ولا تكون قراراته نظامية في هذه الحالة إلا بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين . ولرئيس مجلس الوزراء تقدير الحالات الاستثنائية.

المادة الخامسة عشرة:

لا يتخذ مجلس الوزراء قراراً في موضوع خاص بأعمال وزارة من الوزارات إلا بحضور وزيرها أو من ينوب عنه ما لم تدع الضرورة لذلك.

**المادة السادسة عشرة:**

مداولات المجلس سرية أما قراراته فالأصل فيها العلنية عدا ما أعتبر منها سرياً بقرار من المجلس.

**المادة السابعة عشرة:**

يحاكم أعضاء مجلس الوزراء عن المخالفات التي يرتكبونها في أعمالهم الرسمية بموجب نظام خاص يتضمن بيان المخالفات وتحديد إجراءات الاتهام والمحاكمة وكيفية تأليف هيئة المحكمة.

**المادة الثامنة عشرة:**

يجوز لمجلس الوزراء أن يؤلف لجاناً من بين أعضائه أو من غيرهم لبحث مسألة مدرجة بجدول أعماله لتقدير تقرير خاص عنها ويتولى النظام الداخلي للمجلس بيان عدد اللجان وسير أعمالها.

## اختصاصات مجلس الوزراء

**المادة التاسعة عشرة:**

مع مراعاة ما ورد في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة ويشرف على تنفيذها. وينظر في قرارات مجلس الشورى، وله السلطة التنفيذية وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

## الشؤون التنفيذية

**المادة الرابعة والعشرون:**

للمجلس باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة، ويدخل في اختصاصاته التنفيذية الأمور الآتية :

١ - مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

٢ - إحداث وترتيب المصالح العامة.

٣ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية.

٤ - إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أو عن قضية معينة وترفع هذه اللجان نتائج تحرياتها إلى المجلس في الوقت الذي يحدده لها وينظر المجلس في نتيجة تحرياتها وله إنشاء لجان للتحقيق على ضوء ذلك والبت في النتيجة مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة واللوائح.

## الشؤون المالية

**المادة الخامسة والعشرون:**

لا يجوز للحكومة أن تعقد قرضاً إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم ملكي بذلك.

المادة السادسة والعشرون:

يدرس مجلس الوزراء ميزانية الدولة ويصوت عليها فصلاً فصلاً وتصدر بموجب مرسوم ملكي.

المادة السابعة والعشرون:

كل زيادة يراد إحداثها على الميزانية لا تكون إلا بموجب مرسوم ملكي.

المادة الثامنة والعشرون:

يرفع وزير المالية والاقتصاد الوطني الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي إلى رئيس مجلس الوزراء لإحالته إلى مجلس الوزراء لغرض اعتماده.

## رئاسة مجلس الوزراء

المادة التاسعة والعشرون:

الملك رئيس مجلس الوزراء هو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية ويضمن الانسجام والاستمرار والوحدة في أعمال مجلس الوزراء وله الإشراف على مجلس الوزراء والوزارات والأجهزة الحكومية وهو الذي يراقب تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

وعلى جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها.

## التشكيلات الإدارية لمجلس الوزراء

**المادة الثلاثون:**

يدخل في تشكيلات مجلس الوزراء الإدارية الأجهزة الآتية:

أولاً- ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

ثانياً- الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثالثاً- هيئة الخبراء.

ويبين النظام الداخلي لمجلس الوزراء تشكيلات هذه الأجهزة واختصاصاتها وكيفية قيامها بأعمالها.

**المادة الحادية والثلاثون:**

يصدر النظام الداخلي لمجلس الوزراء بأمر ملكي.

**المادة الثانية والثلاثون:**

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بالطريقة التي تم بها إصداره.

- الجدير بالذكر أنه تم زيادة لجان المجلس إلى إحدى عشر لجنة كما هو موضح في الملحق رقم ٢، بالإضافة إلى اختصاصات ومهام تلك اللجان.

(١) هذا هو النص بعد تعديله بالأمر الملكي ذي الرقم أ/٦٢ وتاريخ ١٤١٨/٣/١هـ حيث كان النص السابق : (يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضواً .. إلى آخر المادة).

- الجدير بالذكر أنه تمت زيادة الأعضاء إلى ١٢٠ عضواً في الدورة الثالثة للمجلس عام ١٤٢٢هـ.

(٢) صدر الأمر الملكي الكريم رقم أ/١٦) وتاريخ ٣/١٤١٤/٣هـ بتكوين مجلس الشورى وتحديد مدته ابتداء من تاريخ هذا الأمر.

(٣) صدر أمر ملكي رقم أ/٧٣ وتاريخ ٥/٣/ ١٤١٨هـ ينص على أنه استثناء من المادة الثانية المشار إليها أعلاه يصرف لعضو مجلس الشورى بعد اختياره مبلغاً ماليا مقطوعاً، بحيث يكون شاملا لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو وما تتطلبه من قيادة وصيانة ومحروقات وذلك خلال فترة العضوية المحددة بأربع سنوات.

(٤) صدر أمر ملكي رقم أ/٩٧ وتاريخ ١٤١٨/٣/١٧هـ ينص على:

تكون المدة من اليوم الأول من برج الأسد وحتى نهاية اليوم الرابع عشر من برج السنبلة. وقدرها خمسة وأربعون يوماً. إجازة عادية سنوية لأعضاء مجلس الشورى.

وإذا طرأ أثناء هذه الإجازة ما يستوجب اتخاذ إجراء في أمر عاجل يدخل في اختصاص المجلس . فيتخذ مجلس الوزراء ما يجب بشأنه وفقاً لنظامه، على أن يحال ذلك إلى مجلس الشورى لإبداء الرأي فيه بعد انتهاء إجازة أعضائه.



مطابع الحميضي



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة مجلس الشورى

رقم
تاريخ
التوابع

الرقم ٩/ ٢/ ٢/ ٥٤٩
التاريخ ٢٢/ ٢/ ١٣٧٥

من سعود بن عبد العزيز الى حضرة المكرم الاخ فيصل سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد رفع الينا مجلس الشورى التقرير السنوي من اعماله التي اكملها خلال عام ١٣٧٤ في دورته الماضية ، وقد اطلعنا على ما اشتمل عليه ذلك التقرير من الجهود التي بذلها المجلس في تلك المدة ونحن اذ نقدر له اهتمامه ونشكر جهوده نامر بتمديد مدته لسنة كاملة مع اضافة اعضاء جدد اليه حسب ما ترونه في البيان المرافق لهذا امانا مع ان يكون فيه مزيد لنشاط المجلس وتضافره على حمل اعباء المهمة الملقاة على عاتقه ، ونرغب في الوقت نفسه ان تبلغوا المجلس المشار اليه امتناننا وتقديرنا ونسال الله التوفيق والسداد للجميع "

التوقيع الملكي





المصدر : من رجال الشورى في المملكة العربية السعودية للدكتور عبد الرحمن الزهراني طبعة ١٤٢٢ هـ

ردمك: ٩٩٦٠ - ٤١ - ٦٢٥ - ٩